

# جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

فرع: نقود ومالية

## إدارة مخاطر التمويل في البنوك

دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

إعداد الطالبة:

سميرة رزيق

إشراف:

أ.د. بن علي بلعزوز

### لجنة المناقشة

د. عاشور كتوش	أستاذ محاضر (قسم أ)	جامعة الشلف	رئيساً
أ.د. بن علي بلعزوز	أستاذ	جامعة الشلف	مشرفاً ومقرراً
د. محمد زيدان	أستاذ محاضر (قسم أ)	جامعة الشلف	عضواً
د. عبد القادر بربيش	أستاذ محاضر (قسم أ)	جامعة الشلف	عضواً
أ. عبد الرزاق حبار	أستاذ مساعد (قسم أ)	جامعة الشلف	عضواً

السنة الدراسية: 2010-2011

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كلمة شكر:

الحمد لله والشكر له أولاً وآخراً

أشكر الأستاذ الدكتور بن علي بلعزوز على إشرافه على هذا البحث  
أشكر زوجي حفظه الله على مساندته لي وتحفيزي على إتمام هذا العمل  
أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث  
أشكر كل من أعان على إخراج هذا العمل

## الإهداء:

أهدي ثمرة عملي إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما

أهديه إلى زوجي حفظه الله

إلى أهل زوجي وفقهم الله

إلى إخوتي وأخواتي...

# الفهرس

فهرست:

الصفحة	الصفحة
	التشكرات
	الإهداء
I	الفهرس
VII	قائمة الجداول والأشكال
أ. ح	مقدمة
	<b>الفصل الأول: أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر</b>
2	مقدمة الفصل
3	المبحث الأول: العولمة المالية واستحداث بيئة مصرفية جديدة.
3	المطلب الأول: العولمة المالية
3	الفرع الأول: مفاهيم حول العولمة المالية.
4	الفرع الثاني: أسباب وعوامل تطور العولمة المالية.
6	الفرع الثالث: حدود العولمة المالية وأثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي.
9	المطلب الثاني: البيئة المصرفية في إطار العولمة المالية
9	الفرع الأول: البيئة المصرفية.
11	الفرع الثاني: أثر البيئة المصرفية الحديثة على نشاط البنوك
13	المطلب الثالث: علاقة التحرير المصرفي بالمخاطر المالية
13	الفرع الأول: ماهية التحرير المصرفي ومبادئه
15	الفرع الثاني: إجراءات التحرير المالي وأهدافه.
16	الفرع الثالث: علاقة التحرير المصرفي بالأزمات المصرفية.
17	المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الخطر
17	المطلب الأول: مفهوم الخطر ومسبباته
17	الفرع الأول: تعريف الخطر
18	الفرع الثاني: نشأة المخاطر
19	الفرع الثالث: مسببات المخاطر
21	المطلب الثاني: تقسيمات المخاطر
23	المطلب الثالث: طرق مواجهة المخاطر
26	المبحث الثالث: إدارة المخاطر - المفاهيم والأهمية -
26	المطلب الأول: أساسيات حول إدارة المخاطر
27	الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر
28	الفرع الثاني: تاريخ نشأة إدارة المخاطر

29	.....	المطلب الثاني: خطوات عملية إدارة المخاطر
33	.....	المطلب الثالث: متطلبات إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية والتقليدية وأهميتها
33	.....	الفرع الأول: متطلبات إدارة المخاطر بالبنوك
35	.....	الفرع الثاني: أهمية إدارة المخاطر التمويلية بالبنوك التقليدية
37	.....	الفرع الثالث: أهمية إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية
37	.....	الفرع الرابع: أهداف إدارة المخاطر
39	.....	خلاصة الفصل الأول
<b>الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية</b>		
41	.....	مقدمة الفصل
42	.....	المبحث الأول: أساسيات حول البنوك.
42	.....	المطلب الأول: ماهية البنوك
42	.....	الفرع الأول: تعريف البنك.
42	.....	الفرع الثاني: أنواع البنوك
45	.....	المطلب الثاني: وظائف البنوك التقليدية وأهدافها
45	.....	الفرع الأول: وظائف البنوك التقليدية
47	.....	الفرع الثاني: أهداف البنوك التقليدية .
48	.....	المطلب الثالث: أهم معايير أو مؤشرات سلامة البنك التقليدي.
48	.....	الفرع الأول: الربحية.
49	.....	الفرع الثاني: السيولة.
50	.....	الفرع الثالث: الأمان أو الضمان
51	.....	المبحث الثاني: مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية .
51	.....	المطلب الأول: المخاطر المصرفية التقليدية.
51	.....	الفرع الأول: المخاطر المالية.
54	.....	الفرع الثاني: مخاطر العمليات (التشغيل).
56	.....	المطلب الثاني: المخاطر المصرفية الحديثة (مخاطر الصيرفة الالكترونية).
58	.....	المطلب الثالث: أهمية تحليل مخاطر البنوك.
60	.....	المبحث الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية
60	.....	المطلب الأول: متطلبات لجنة بازل وإدارة مخاطر التمويل بالبنوك
60	.....	الفرع الأول: اتفاقية بازل الأولى (1988)
62	.....	الفرع الثاني: اتفاقية لجنة بازل الثانية
67	.....	الفرع الثالث: (CAMELS) ودورها في الحد من المخاطر المالية
69	.....	المطلب الثاني: المشتقات المالية التوريق ودورها في إدارة المخاطر
70	.....	الفرع الأول: مفهوم المشتقات المالية والمستخدمون لها.

71	.....	الفرع الثاني: أنواع المشتقات المالية واستخداماتها.
75	.....	الفرع الثالث: المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر بالبنوك.
76	.....	الفرع الرابع: التوريق ودوره في الحد من المخاطر.
77	.....	المطلب الثالث: أساليب أخرى لإدارة المخاطر.
77	.....	الفرع الأول: البنك المركزي والسياسة النقدية.
80	.....	الفرع الثاني: التأمين على الودائع.
83	.....	الفرع الثالث: أساليب أخرى لإدارة مخاطر التمويل بالبنوك.
86	.....	خلاصة الفصل الثاني
<b>الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية</b>		
84	.....	مقدمة الفصل الثالث
85	.....	المبحث الأول: أساسيات حول البنوك الإسلامية
85	.....	المطلب الأول: ماهية البنك الإسلامي و تمييزه عن البنوك التقليدية
88	.....	المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية وخصائصها.
88	.....	الفرع الأول: أهداف البنوك الإسلامية
91	.....	الفرع الثاني: خصائص البنوك الإسلامية
93	.....	المطلب الثالث: صيغ التمويل بالبنوك الإسلامية.
93	.....	الفرع الأول: أدوات ينشأ عنها دين.
96	.....	الفرع الثاني: أدوات شبه الدين.
97	.....	الفرع الثالث: أدوات اقتسام الأرباح والخسائر.
100	.....	المبحث الثاني: مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية
101	.....	المطلب الأول: مخاطر تختص بطبيعة عمل البنوك الإسلامية
104	.....	المطلب الثاني: المخاطر التي تختص بها صيغ التمويل الإسلامية.
105	.....	الفرع الأول: مخاطر أدوات ينشأ عنها الدين .
109	.....	الفرع الثاني: مخاطر أدوات شبه الدين .
110	.....	الفرع الثالث: مخاطر أدوات اقتسام الأرباح والخسائر.
111	.....	المطلب الثالث: المقارنة بين مخاطر التمويل الإسلامي ومخاطر التمويل التقليدي
113	.....	المبحث الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية
113	.....	المطلب الأول: معيار كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية
113	.....	الفرع الأول: الأسباب الداعية لتبني مقترحات كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية
114	.....	الفرع الثاني: السليبيات التي تحيط باقتراحات كفاية رأس المال
115	.....	الفرع الثالث: آليات تطبيق هذه المقترحات

117	المطلب الثاني: إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي باستخدام العقود البسيطة والمركبة
117	الفرع الأول: الأدوات البسيطة لإدارة مخاطر التمويل الإسلامي
118	الفرع الثاني: الأدوات المركبة لإدارة مخاطر التمويل الإسلامي
120	المطلب الثالث: أدوات إسلامية مبتكرة لإدارة المخاطر
120	الفرع الأول: المشتقات المالية الإسلامية ودورها في إدارة المخاطر
123	الفرع الثاني: استخدام التوريق والتصكيك لإدارة مخاطر التمويل الإسلامي
125	الفرع الثالث: الهندسة المالية ودورها في إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية
128	خلاصة الفصل الثالث
<b>الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر ببنك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي</b>	
129	مقدمة الفصل الرابع
130	المبحث الأول: البنك السعودي للاستثمار وأساليب إدارة المخاطر
130	المطلب الأول: النظام المالي والمصرفي بالمملكة العربية السعودية
130	الفرع الأول: السوق المالي السعودي
132	الفرع الثاني: نشأة وتطور النظام المصرفي السعودي
134	الفرع الثالث: البنوك الإسلامية والتقليدية بالمملكة العربية السعودية
137	المطلب الثاني: البنك السعودي للاستثمار: النشأة والتطور والقوائم المالية للبنك
138	الفرع الأول: نبذة عن تاريخ ونشاط البنك
139	الفرع الثاني: القوائم المالية لبنك الاستثمار
142	المطلب الثالث: المخاطر المالية التي تواجه البنك السعودي للاستثمار
142	الفرع الأول: مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك السعودي للاستثمار
146	الفرع الثاني: مخاطر السوق
149	المطلب الرابع: أساليب إدارة المخاطر المالية بالبنك السعودي للاستثمار
149	الفرع الأول: طرق وأساليب إدارة مخاطر الائتمان
151	الفرع الثاني: طرق وأساليب إدارة مخاطر السوق
158	المبحث الثاني: المخاطر المالية التي تواجه بنك الراجحي وأساليب إدارتها
159	المطلب الأول: بنك الراجحي - النشأة والتطور والقوائم المالية-

159	.....	الفرع الأول: نبذة عن نشاط البنك
160	.....	الفرع الثاني: القوائم المالية لبنك الراجحي
163	.....	المطلب الثاني: المخاطر المالية التي تواجه بنك الراجحي
163	.....	الفرع الأول: مخاطر الائتمان
167	.....	الفرع الثاني: مخاطر السوق
169	.....	المطلب الثالث: طرق إدارة المخاطر المالية لبنك الراجحي
170	.....	الفرع الأول: طرق إدارة مخاطر الائتمان
173	.....	الفرع الثاني: إدارة مخاطر السوق
174	.....	الفرع الثالث: كفاية رأس المال في بنك الراجحي
175	.....	الفرع الرابع: مقارنة المخاطر وأساليب إدارتها في بنكي الراجحي وبنك الاستثمار
178	.....	خلاصة الفصل الرابع
179	.....	خاتمة
183	.....	قائمة المراجع

# قائمة الجداول والأشكال

فهرس الجداول و الأشكال:

- أولاً: قائمة الجداول

الصفحة	عنوانه	رقم
88-86	أهم الفروق الجوهرية بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي	3-1
89	التمييز بين الربح (بالبنك الإسلامي) وسعر الفائدة (بالبنك التقليدي)	3-2
131	بعض المؤشرات الإحصائية عن السوق المالي السعودي	4-1
133	البنوك السعودية المدرجة في سوق المال	4-2
138	قائمة المركز المالي لبنك الإستثمار	4-3
139	قائمة الدخل لبنك الاستثمار	4-4
140	المؤشرات والنسب المالية لبنك الاستثمار	4-5
142	القروض والسلف غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة	4-6
143	القروض والسلف المتأخرة السداد وغير منخفضة القيمة سنة 2009	4-7
144	التوزيع الجغرافي للأصول والخصوم والتعهدات والالتزامات ومخاطر الائتمان	4-8
146	أثار تقلبات أسعار العملات على قائمة الدخل	4-9
147	العملات المعرضة للمخاطر في البنك	4-10
148	تأثير تغيرات المؤشرات على أسهم البنك	4-11
151	مخاطر أسعار العمولات وإدارتها	4-12
152	مخاطر العملات الأجنبية الجوهرية الخاصة بالبنك	4-13
153	الاستحقاقات التعاقدية للأصول والخصوم على أساس الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق	4-14
156	الأدوات المالية المشتقة	4-15
158-157	نسبة معدل كفاية رأس المال لبنك الاستثمار 2008-2009	4-16
159	قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) لبنك الراجحي	4-17
161-160	قائمة الدخل لبنك الراجحي	4-18
162-161	أهم المؤشرات والنسب المالية لبنك الراجحي	4-19
163	أرصدة التمويل غير المتأخرة والمتأخرة السداد التي انخفضت ولم تنخفض قيمتها	4-20
164	التركيز الجغرافي في مخاطر الائتمان	4-21
166	الحد الأقصى لمخاطر الائتمان	4-22

174	الاستحقاقات التعاقدية للأصول والخصوم على أساس الفترة المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة حتى تاريخ الاستحقاق	4-23
176-175	كفاية رأس المال لبنك الراجحي	4-24

- ثانياً: قائمة الأشكال:

الصفحة	محتواها	رقم الشكل
9	مكونات البيئة المصرفية	I-1
II	أنواع المخاطر الرئيسية في البنوك	I-2
19	مسببات المخاطر	I-3
28	مراحل التحضير	I-4
55	أنواع المخاطر التي تواجه البنوك التقليدية	2-1
61	طرق وآليات حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	2-2
69	شجرة المشتقات المالية	2-3
100	أهم الأدوات التمويلية المستخدمة بالبنوك الإسلامية	3-1
165	التركز القطاعي للتمويل لبنك الراجحي سنة 2009	4-1
168	أصول وخصوم بنك الراجحي المسعرة بالعملات الأجنبية سنة 2009	4-2

# مقدمة

## مقدمة:

## أولاً: توطئة

يتميز العمل المصرفي الإسلامي بأنه عمل يقوم على المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي المشاركة في المخاطر، وهي الخاصية المميزة للبنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية التي لا تمتلك إلا وسيلة واحدة للعمل ألا وهي الإقراض والاقتراض بفائدة، وفي المقابل نجد البنوك الإسلامية توفر للمتعاملين معها صيغا متعددة للاستثمار كلها مستمدة من عقود الفقه الإسلامي، حيث تغير الصيغ من طبيعة المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية وبذلك فمسئوليتها لا تنتهي بمجرد منح التمويل، بل هي شريك عليه أن يتابع العمل ويبحث عن الفرص الاستثمارية ذات الجدوى ويتحمل نتائج المشروعات من ربح وخسارة.

إن الغرض من دراسة الخطر ليس إلغاؤه لأن هذا غير ممكن، ثم لأن الغرض الأساسي من إدارة المخاطر هو السيطرة على تلك المخاطر والتعامل معها بطريقة تمكن من تقليل أثرها السيئ على نتيجة القرار الذي نريد أن نتخذه. وجوهر عملية إدارة المخاطر لا يتعلق فقط بالاحتفاظ بالمخاطر، بل بالتعامل معها بواسطة الآلية التي يرتأى أنها الأكثر ملاءمة، سواء كانت التجنب أو القبول أو غيرها.. وبناء عليه فإن تحقيق فهم أكبر لطبيعة المخاطر التي تواجه البنوك بصفة عامة ومخاطر التمويل بصفة خاصة تمثل أحد المتطلبات الأساسية للتمكن من تصميم الأساليب التي تدار بها هذه المخاطر.

وعلى الرغم من كون المخاطر من حيث المفهوم يمكن ضبطها بطرق واضحة، إلا أن طبيعة الكيان الاقتصادي والمالي للمنشأة يجعل المخاطر التي تتعرض لها تختلف، وعلى هذا الأساس تختلف المخاطر التي تواجه مؤسسات الأعمال عن المؤسسات المالية، وضمن المؤسسات المالية ذاتها، تختلف المخاطر التي تواجه البنوك (كمؤسسات مصرفية) عن شركات التأمين (مؤسسة مالية غير مصرفية)، وأخيراً فإن المخاطر التي تواجه البنوك التقليدية تختلف عن المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية.

ويستتبع اختلاف طبيعة المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية عن المخاطر التي تواجه البنوك التقليدية، اختلاف أساليب إدارة المخاطر في كل منهما، لهذا يعتبر البحث في أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين البنوك التقليدية والإسلامية من حيث أساليب إدارة المخاطر من الموضوعات التي تستدعي مزيداً من الاهتمام.

## ثانياً: أهمية البحث

عرفت المخاطر التي تواجه البنوك ازدياداً وتنوعاً كبيراً مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها تلك البنوك إلا أن الأزمات والمخاطر لم تقل، بل على العكس من ذلك. ومع ظهور البنوك الإسلامية، فقد بدى جلياً أنها تواجه نفس الحجم من الأخطار، وأحياناً أكثر، لذا كان من المهم التعرف على أهم المفروقات التي تميز البنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية سواء على مستوى المخاطر وآثارها، أو على مستوى إدارة المخاطر بتلك البنوك

## ثالثاً: أهداف البحث

بناءً على ما تقدم، فإن هذا البحث يهدف أساساً إلى إيجاد الوسائل والأدوات والتقنيات الممكن استخدامها لإدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية والإسلامية. ويمكن إضافة الأهداف الفرعية التالية:

- استعراض شامل لصيغ التمويل الإسلامية وأهم المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية في هذه الصيغ.
- تمييز طبيعة المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية عن مخاطر البنوك التقليدية.
- التعرف على بعض الأساليب التي تستخدمها البنوك التقليدية في إدارتها للمخاطر ومدى صلاحيتها للبنوك الإسلامية كأساليب تتعامل بها لإدارة مخاطرها.

## رابعاً: الأسئلة:

يشير موضوع بحثنا التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي أساليب إدارة مخاطر التمويل بكل من البنوك التقليدية والإسلامية؟

ومن أجل تبسيط إشكالية البحث يمكننا إضافة التساؤلات الفرعية التالية:

(1) ما المقصود بالتمويل الإسلامي والتقليدي؟ وما هي أسسه ومبادئه؟

(2) ما هي أهم مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية؟

(3) ما الذي يميز مخاطر التمويل الإسلامي عن مخاطر التمويل التقليدي؟

(4) هل يمكن استخدام طرق إدارة مخاطر التمويل التقليدي في إدارة مخاطر التمويل

الإسلامي؟

(5) ما هي أدوات إدارة مخاطر التمويل الإسلامي المتاحة حالياً للبنوك الإسلامية؟

### خامساً: الفرضيات

يقوم بحثنا على مجموعة من الفرضيات هي:

1. الخطر المصرفي هو الحالة التي يكون فيها المصرف (التقليدي أو الإسلامي) غير متيقن من تحقيق نتائجه
2. هناك فروق جوهرية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وهو ما يعني اختلافاً في طبيعة المخاطر التي يواجهها كل نوع منهما وبدوره يعني اختلافاً في أساليب إدارة تلك المخاطر
3. يواجه التمويل الإسلامي (كالتمويل التقليدي) مجموعة من المخاطر، بعضها يشترك فيه مع التمويل التقليدي وبعضه خاص بالتمويل الإسلامي فقط.
4. يقصد بالتمويل الإسلامي مجموعة الصيغ التي يمكن استخدامها لتوفير التمويل، وهي تقوم على مجموعة من المرتكزات الفقهية والاقتصادية.
5. تعتبر المشتقات المالية والتوريق من أهم أدوات إدارة المخاطر بالبنوك التقليدية وعليه يمكن استخدامها كوسيلة للتحوط من مخاطر التمويل الإسلامي.
6. يمكن إدارة مخاطر التمويل الإسلامي باستخدام العديد من الأساليب والطرق تتعدد تبعاً لتنوع طرق التمويل الإسلامي.
7. تتماشى مخاطر المصارف الإسلامية تبعاً لتعدد صيغ التمويل على مستواها، في ظل الخضوع للرقابة المتكاملة وكذا الالتزام بالمعايير الدولية.

### سادساً: المنهج المستخدم

نرى أن المنهج الأنسب لتحقيق هدف البحث في ظل التساؤلات والفرضيات السابقة هو المنهج الاستنباطي، مع استخدام أدوات التوصيف والتحليل والمقارنة، لأننا بصدد توضيح مختلف صيغ التمويل وكذلك المخاطر المرتبطة بها، بالإضافة إلى المقارنة بين مخاطر التمويل التقليدي ومخاطر التمويل الإسلامي وعرض مختلف أساليب وطرق إدارتها بكل نوع من نوعي البنوك (تقليدية وإسلامية).

## سابعاً: حدود الدراسة

تواجه البنوك الكثير من المخاطر: منها مخاطر التمويل ومخاطر التشغيل والمخاطر السيادية، ونكتفي بالتركيز في بحثنا على مخاطر التمويل وطرق إدارتها، ومعرفة أهم الفروقات بين أساليب إدارة المخاطر في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية من دون التقييد بفترة زمنية. ولأن البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية كثيرة فقد تم اختيار بنكين من أجل دراسة الحالة: بنك تقليدي وبنك إسلامي.

## ثامناً: الدراسات السابقة

هناك دراسات عديدة سابقة حول موضوع إدارة المخاطر بالبنوك (تقليدية كانت أو إسلامية)، لكن الدراسات المقارنة تعتبر أقل، وفيما يلي عرض لأهم الدراسات السابقة:

- 1) طارق الله خان، حبيب احمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية ورقة مناسبات رقم (5)، سنة 2003، البنك الإسلامي والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب جدة السعودية، تناول الباحثان مفاهيم المخاطر بصورة شاملة وطرق إدارتها ثم تناول دراسة ميدانية للمخاطر التي تواجه البنوك المالية الإسلامية وبعض نظم وعمليات إدارة المخاطر وخلصت الدراسة إلى أن البنوك المالية الإسلامية تواجه نوعين من المخاطر الأول تشترك فيه مع البنوك التقليدية والثاني نوع من مخاطر خاص تنفرد به نتيجة اختلاف أصول هذه المؤسسات وخصوصيتها.
- 2) رانية زيدان شحادة العلوانة: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية حالة الأردن، استعرضت هذه الدراسة بصورة شاملة مخاطر المصارف الإسلامية وإدارتها، وكذلك مخاطر المصارف الإسلامية وإدارتها، كما تطرقت إلى بعض أساليب إدارة المخاطر في المصارف التقليدية ومدى ملاءمتها لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، وتوصلت إلى عدم صلاحية المشتقات المالية لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية لأنها تخدم طرف واحد فقط.
- 3) سامي بن إبراهيم السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، ورقة مناسبات، رقم 10، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، جانفي 2007. في هذه الدراسة حاول الباحث رسم معالم المنهج الإسلامي اتجاه المخاطر، والأدوات الإسلامية الملائمة لهذا المنهج، وما تمتاز به مقارنة بالأدوات التقليدية، خاصة المشتقات المالي. كما حاولت الدراسة تحديد أهم الفروق الرئيسة بين الرؤية الإسلامية والرؤية التقليدية وانعكاسها في المنتجات المالية في الجانبين، واثّر ذلك على الأداء الاقتصادي .

## تاسعاً: أقسام البحث

قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى أربعة فصول ومقدمة وخاتمة وذلك كما يلي:

ببحث تناولنا في الفصل الأول "أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر"، فتطرقتنا من خلال المبحث الأول منه إلى العولمة المالية، أسباب وعوامل تطورها، حدود العولمة المالية وأثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي، علاقة التحرير المصرفي بتفاقم المخاطر المالية. بينما تناولنا في المبحث الثاني مفاهيم أساسية حول الخطر مبرزين مسببات المخاطر تقسيماتها وطرق مواجهة المخاطر. أما المبحث الثالث فتطرقتنا إلى إدارة المخاطر المفاهيم والأهمية ومتطلبات إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية والتقليدية وأهميتها.

أما الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية، فقسمناه إلى ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول تناولنا أساسيات حول البنوك انطلاقاً من ماهيتها وظائفها وأهدافها، أهم معايير أو مؤشرات سلامة البنك التقليدي، أما المبحث الثاني فخصصناه لعرض أهم مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية، والمبحث الأخير وضحنا فيه أهم طرق وأساليب إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية، بداية من متطلبات لجنة بازل ثم المشتقات المالية والتوريق ودورهما في إدارة المخاطر، بالإضافة إلى أساليب أخرى.

تناولنا في الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية، وكبداية عرفنا البنوك الإسلامية أهدافها، خصائصها وأهم صيغ التمويل المتعامل بها، أما المبحث الثاني فتضمن أهم : مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية، وقسمناها إلى مخاطر تختص بطبيعة عمل البنوك الإسلامية، والمخاطر التي تختص بها صيغ التمويل الإسلامية. بينما المبحث الثالث فتناولنا لبعض طرق وأساليب إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية، ومنها معيار كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية، العقود البسيطة و المركبة لإدارة المخاطر، أدوات إسلامية مبتكرة أخرى كالمشتقات، التورق، الهندسة المالية...

الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر بينك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي، فخصصناه لدراسة الحالة، وقسمناه إلى مبحثين فكان المبحث الأول مخصص للبنك السعودي للاستثمار، أما المبحث الثاني فخصصناه لبنك الراجحي بعد أن عرضنا في البداية للنظام المالي والمصرفي بالمملكة العربية السعودية، ولأهم البنوك الإسلامية والتقليدية بالمملكة العربية السعودية، ثم تطرقنا للبنك السعودي للاستثمار للنشأة والتطور والقوائم المالية للبنك، المخاطر المالية التي تواجه البنك السعودي للاستثمار، أهم أساليب إدارة المخاطر المالية بالبنك السعودي للاستثمار، وبنفس المنهجية تناولنا بنك

الراجحي (النشأة والتطور والقوائم المالية للبنك، المخاطر المالية ، أهم أساليب إدارة المخاطر المالية بالبنك).

وختمنا بحثنا في النهاية بخاتمة عامة حوّث ملخصاً للبحث و أهم النتائج والتوصيات و المقترحات وأخيراً آفاق البحث.

الفصل الأول:  
أساسيات حول المخاطر وإدارة  
المخاطر

## الفصل الأول: أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر

### تمهيد:

إذا كان أي نشاط إنساني مرتبطاً بدرجة معينة من الخطر، فإن النشاط البنكي يعتبر أكبر الأعمال ارتباطاً بالمخاطر. وقد أثبتت التجربة أن البنوك قد تكون أكثر الكيانات الاقتصادية عرضة للمخاطر، وأشدها تأثراً بها. ونظراً لأهمية البنوك في الاقتصاد ثم لما يمكن أن يتعرض له النظام المالي ككل نتيجة الأزمات التي يمكن أن تواجه البنوك، فإن الاهتمام بموضوع إدارة المخاطر يبدو ذو أهمية متزايدة. وإدارة المخاطر تعتبر من جهة فنانا كما يعتبرها البعض علماء من علوم المالية. وأولى مراحلها هي التعرف على المخاطر. لهذا نتناول في الفصل الأول من البحث موضوع المخاطر بشكل عام، مركزين بشكل كبير على مخاطر التمويل. قبل أن نتعرف على الإطار العام لعملية إدارة المخاطر وأهميتها ومراحلها.

و قد قمنا بتقسيم الفصل إلى مباحث ثلاثة، على النحو التالي:

**المبحث الأول: العولمة المالية واستحداث بيئة مصرفية جديدة.**

**المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الخطر**

**المبحث الثالث : إدارة المخاطر – المفاهيم والأهمية –**

### المبحث الأول: العولمة المالية واستحداث بيئة مصرفية جديدة

حدث تغيير كبير في البيئة المصرفية وذلك نظرا للتحويلات والتطورات المتلاحقة والتي شهدتها الساحة المالية والمصرفية نتيجة العولمة المالية، حيث تطور نشاط البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي والذي انعكس على زيادة المخاطر المصرفية.

### المطلب الأول: العولمة المالية

#### الفرع الأول: مفاهيم حول العولمة المالية

#### أولاً: نشأة العولمة المالية

انطلقت ديناميكية العولمة المالية مع انطلاق ديناميكية الرأسمالية الأوروبية ذاتها والتي شكلت الاستكشافات الجغرافية نواتها الأولى مروراً بالتوسع العالمي والتدريجي لرأس المال، وبالاستعمار الجديد والامبريالية ليصل اليوم بموازاة التقدم التكنولوجي الهائل إلى هذه الظاهرة المستحدثة والتي تُخيم على سماء العالم كله.

ولقد ظهرت العولمة المالية نتيجة لتحرير الأسواق المالية في كل الدول المصدرة والمليئة لها حيث قامت كثير من الدول بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود وقد دعم هذا الاتجاه التوجه العالمي في إطار اتفاقيات جولة أورغواي لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، ترتب على ذلك نشأة أسواق جديدة ليس لها تواجد جغرافي طبيعي كما هو الحال بالنسبة للبورصات التقليدية وإنما تجمعها وتنظمها شبكات الكمبيوتر المتصلة ببعضها البعض كما أدى انخفاض تكاليف المعاملات وإحداث أدوات جديدة إلى نمو كبير في المعاملات المالية الخارجية.<sup>1</sup>

كما يمكننا الاستدلال على العولمة المالية بمؤشرين هما:

1. **المؤشر الأول:** يتمثل في تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في هذه الدول سنة 1980 كانت أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا سنة 1996 وإلى ما يزيد عن 200% في فرنسا، إيطاليا، كندا.

<sup>1</sup> أحمد بوراس، "الجهاز المالي والمصرفي والعربي وقدرته على التأقلم مع المتغيرات المستجدة"، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة العلوم التطبيقية عمان، 2003 ص 10.

## الفصل الأول: أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر

2. المؤشر الثاني: يتمثل في تطور النقد الأجنبي على الصعيد المالي فالإحصائيات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 102 تريليون دولار أمريكي سنة 1995 وهو ما يزيد عن 84 % من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس السنة.<sup>1</sup>

ثانيا: مفهوم العولمة المالية.

هناك تعاريف عامة وكثيرة مختلفة حول العولمة المالية فقد عمل كثير من الباحثين على إعطاء مفهوم دقيق لهذه الظاهرة ومن بين التعاريف، تعريف كامل بهاء الدين: إذ أنه يعرفها على أنها نظام جديد يشكل في ظل متغيرات عصرية كثيرة مثل الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات وتلاشي المسافات في ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية بدأت العلاقة الاقتصادية والسياسية تأخذ شكلا جديدا فالحواجر تلاشت وسقطت الأسوار.

يرى هذا التعريف أن العولمة ثورة تكنولوجية واجتماعية يتم فيها اختزال الوقت والمسافات بفعل تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمعلومات الجديدة وتقليصها بين الدول وأن الوقت لا معنى له.

الفرع الثاني: أسباب وعوامل تطور العولمة المالية.

أولا: أسباب ظهور العولمة المالية

لقد ظهرت العولمة المالية نتيجة عدة أسباب نوجزها فيما يلي:

- تخفيض الحواجز أمام التجارة الدولية وازدياد تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود حيث بلغ متوسط الصادرات العالمية من السلع والخدمات ما قيمته 203 مليار دولار سنويا خلال الفترة 1983-1992، وازداد بأكثر من 3 مرات بما قيمته 706 مليار دولار في 2001 فازداد الطلب على التمويل الدولي والسيولة.<sup>2</sup>

- عولمة الوساطة المالية كجزء من الاستجابة للطلب على آليات الوساطة المالية في تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، حيث بلغ حجم تدفقات رؤوس الأموال في عام 2000 ما قيمته 705 مليون دولار وهو يمثل زيادة تبلغ أربع مرات ما كانت عليه في 1990.

<sup>1</sup> رمزي زكي، "العولمة المالية" دار المستقبل - القاهرة - 1999 ص 80-81.

<sup>2</sup> تشام فاروق، "العولمة المالية وأثارها على القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية"، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 2003، ص3.

## الفصل الأول: أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر

- ارتفاع اختلال التوازن في ميزان المدفوعات، فقد أدى نمو احتياجات التمويل الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية مسيطرة مع الارتفاع الدائم للفائض الجاري للبيان والاتحاد الأوروبي إلى تحفيز نمو التدفقات المالية العالمية.

- إرادة السلطات العمومية فتح نظمها المالية.

- حركية المجتمعات، فقد تلقى المجتمع الأوروبي خلق سوق لعملة الأسواق وتخفيض أعباء العمليات التي تخص الخدمات بالدرجة وسرعة الانتقال والتداول وإمكانية تنفيذ تحويلات مباشرة عن طريق عمليات التحكيم.

ثانيا: المعاملات التي يتم تحريرها في ظل العولمة المالية.

- المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محليا بواسطة غير المقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والأوراق الاستثمارية والمشتقات.

- المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري المالي والضمانات الكفالات والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للدخل أو على التدفقات للخارج.

- المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية وهي تشمل الودائع المقيمة وعلى اقتراض البنوك من الخارج التي تمثل تدفقات للدخل وعلى القروض والودائع الأجنبية التي تمثل تدفقات للخارج.

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد للدخل أو المتجه للخارج أو على تصفية الاستثمار وتحويلات الأرباح عبر الحدود.

- يمكن تلخيص العوامل المؤدية إلى العولمة المالية في:

- صعود الرأسمالية المالية.
- ظهور فائض نسبي لرؤوس الأموال.
- ظهور الابتكارات المالية.

ثالثا: العوامل التي ساهمت في تطور العولمة المالية

هناك عدة عوامل ساهمت في تطور العولمة المالية بشكل ملفت للانتباه هي:

1. **هيكل السوق المالي:** لجأت معظم الدول إلى الاعتماد في تمويل مؤسساتها على إصدار أسهم وسندات وإصدار الأوراق النقدية لضمان التمويل للمدى القصير بدل من الاعتماد على الاستدانة عن طريق القروض البنكية.

2. **تغيير القواعد لعدم دفع التعويضات وإعادة توظيف الأموال:** تسببت مشاكل الاستدانة المفرطة وتمركز جل التدفقات المالية في المجموعة الثلاثية المتكونة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان في تعويض القروض المألوفة وتغيير عدة قوانين وقواعد ساهمت في إنشاء سوق مالي موحدة.

3. **تحويل الديون العمومية:** فقد تم تحويل الديون العمومية إلى أسهم وسندات قابلة للتداول لأنها قد تشكل بالنسبة للمؤسسات المقرضة مصدر تمويل هام.

4. **توظيف الأموال لغرض المضاربة:** فلقد توجهت معظم المؤسسات إلى إعادة توظيف أموالها في الأسواق المالية بدل المغامرة والاستثمار في مجال الإنتاج وقد كان بسبب الأزميتين عام 1973 و1979-1980.

5. **إعادة استثمار الأموال:** تمويل الشركات متعددة الجنسيات استثماراتها الخارجية باعتمادها على الإدخارات المحلية للبلد المستضيف والأرباح المحققة من طرف فروعها، فحوالي 69,3% من الاستثمارات الخارجية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية ممولة بإعادة توظيف أرباح هذه الشركات.

6. **التقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات:** أدى التقدم التكنولوجي إلى انخفاض تكلفة النقل بين الدول المختلفة إذ لعبت التكنولوجيا والانتشار السريع للمعلومات المكتسبة العلمية والفكرية دورا هاما في توسيع نطاق الإعلام والاتصال<sup>1</sup>.

الفرع الثالث: حدود العولمة المالية وأثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي.

أولا: حدود العولمة المالية.

تسمح العولمة المالية بتقليص العجز في الميزان الخارجي لبعض الدول ولو بصفة مؤقتة هذا ما يؤدي إلى التقليل من الفوارق بين النظم المالية المحلية والنظام المالي العالمي.

<sup>1</sup> ليفي محمد، "دور نظام حماية الودائع في سلامة واستقرار النظام المصرفي حالة الجزائر"، مذكرة نيل شهادة الماجستير جامعة الشلف-2004/2005، ص 7 .

## الفصل الأول: أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر

أما بالنسبة للدول التي لها فائض في موازينها الخارجية لها فرصة أكبر في ظل العولمة المالية لاستثمار مداخيلها وتسيير رؤوس أموالها بصفة دائمة وعقلانية على مدار السنة وبذلك التحكم في التوازنات الخارجية، إضافة إلى ذلك تتيح العولمة المالية إمكانية توزيع الأصول الدولية مما يسمح بظهور منافسة بين مختلف الدول والمنظمات المصرفية العالمية الأمر الذي يشجع على تطوير النظم المصرفية بصفة متسارعة وتستمر في توسيع الشبكة المصرفية العالمية وسرعة المبادلات الاقتصادية والتجارية.

لكن رغم ما تتيحه العولمة المالية إلا أن البلدان التي تتميز بمرحلة انتقالية أو هي في طور النمو لن تحصل على منفعة كبيرة بسبب نظمها البنكية المغلقة التي لا تتماشى مع التطورات الحاصلة في الأسواق المالية العالمية ومن جهة أخرى يبقى المستثمرون يفضلون اكتساب أصول محلية متخلين بذلك عن المغامرة في الأسواق الخارجية إضافة إلى العراقيل المتصلة بالنظم الجبائية.

**ثانياً: آثار العولمة المالية على الجهاز المصرفي.**

من الآثار الاقتصادية للعولمة المالية نجد:

### - إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:

لقد حدث تغيير كبير في أعمال البنوك وتوسعت مساحة دائرة ونطاق أعمالها حيث أخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مالية ومصرفية لم تكن تقوم بها من قبل وانعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك فقد اتضح من أحدث التقارير على أكبر البنوك أن المصدر الرئيسي لأرباحها لم يعد يتحقق من عملية الائتمان المصرفي بل من الأصول الأخرى ومن ناحية أخرى انخفاض النسيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك وأن الخصوم القابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي خصوم البنوك نتيجة تزايد نشاطها في الأنشطة الأخرى غير الافتراضية.

ومن الملفت للنظر أن أثر العولمة على الجهاز المصرفي في مجال هيكلة صناعة الخدمات المصرفية قد امتد بشكل غير مباشر وتمثل في دخول المؤسسات غير المصرفية مثل شركة التأمين كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية.<sup>1</sup>

### - التحول إلى البنوك الشاملة:

في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك وخاصة التجارية إلى التحول إلى البنوك الشاملة التي تتمثل في كيانات مصرفية تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات في كافة القطاعات، وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة

<sup>1</sup> مرابط أسيا: "العولمة وأثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي" مداخلة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي جامعة الشلف 2004 ص 24.

## الفصل الأول: أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر

بجالات متنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجدها تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار.

ونلاحظ أن إستراتيجية البنوك الشاملة مبنية على إستراتيجية التنوع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار والموازنة بين السيولة والربحية ودرجة المخاطر المصرفية.

### - تنوع النشاط المصرفي:

هو أثر مرتبط بتعميق العمولة المصرفية وقد شمل تنوع النشاط المصرفي على مستوى مصادر التمويل وإصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والاتجاه إلى الاقتراض طويل الأجل خارج الجهاز المصرفي وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية، تم الاتجاه إلى تنوع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية وتحويل المديونيات إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول كما أضافت البنوك إلى نشاطها المشتقات المالية حيث أخذت تتعامل مع العقود المستقبلية.

### - اشتداد المنافسة في السوق المصرفية:

إن تزايد العمولة وإقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي جاءت بها اتفاقية الحات 1994 وتولي منظمة التجارة العالمية تطبيقها من بداية 1995 جعلت المنافسة تشتد في السوق المصرفي حيث نجدها اتخذت ثلاث اتجاهات.

### الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية.

### الاتجاه الثاني: المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

### الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المصرفية.

### - الاندماج المصرفي:

من أجل اكتساب البنك قوة الوجود والاستمرار فانه يندمج مع كيان آخر مصرفي ومن ثم يتحول بالاندماج إلى كيان مصرفي جديد أكثر فعالية وأعلى قدرة وأفضل في انتهاز الفرص المتاحة في السوق المصرفي فالاندماج المصرفي تفرضه ضرورة وتقضيه الحاجة وهو مبنى على التحالف وتعاون المنافسين وهو بذلك أداة تواصل للتكيف مع متطلبات التواجد والوجود في عصر العمولة.

### - خصوصية البنوك:

نعبر خصوصية البنوك أحد نتائج العمولة ولقد حدث الاتجاه نحو خصوصية البنوك في الدول النامية بعد زوال الملكية العامة للبنوك في ظل توجه كثير من هذه الدول إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتحويلات الآلية للسوق.

- تزايد حدوث الأزمات بالبنوك:

وهي أحد أهم الآثار السلبية للعولمة إذا أن في عدد من الدول تعرض الجهاز المصرفي فيها إلى أزمات كان لها تأثير شديد على مجمل الاقتصاديات.

- ضعف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية:

ولقد ظهر هذا الضعف عند ظهور الأزمات المالية والتي عجزت البنوك المركزية على تفاديها وإنقاذ العملة الوطنية وسعر الصرف.

المطلب الثاني: البيئة المصرفية في إطار العولمة المالية

تشكل البيئة المصرفية المحيط الذي يشتغل فيه البنك والتي حدثت فيها تغيرات كبيرة بفعل التغييرات السياسية المنتهجة في فترة الثمانينات.

الفرع الأول: البيئة المصرفية.

أولاً: مفهوم البيئة المصرفية.

تعرف البيئة المصرفية على أنها المحيط الذي تعمل فيه البنوك هذا المحيط يتكون من بيئتين، بيئة خارجية وتنقسم إلى:

1. بيئة خارجية عامة: تتضمن كافة العوامل التي تقع خارج حدود البنك ونطاق سيطرة الإدارة والتي

يتم العمل في إطارها وتؤثر بصورة غير مباشرة على أنشطة البنك وأدائه.

2. بيئة خارجية خاصة: ويطلق عليها البيئة المباشرة للعمل وتتضمن جميع المنشآت والأفراد الذين

يتعاملون مع البنك بشكل مباشر ويؤثرون على أدائه، ويتفاعل معها لضمان استمراره وتحقيق

أهدافه، ونظراً لأن تلك البيئة تضم من بين أهم عناصرها أحد الكيانات المؤثرة للغاية على

البنك وهم المنافسون أو البنوك المنافسة أطلق عليها البيئة التنافسية باعتبار أن البنك ومنافسيه

يتنافسون حول التعامل مع بقية الكيانات الأخرى المكونة للبيئة الخاصة مثل العملاء.

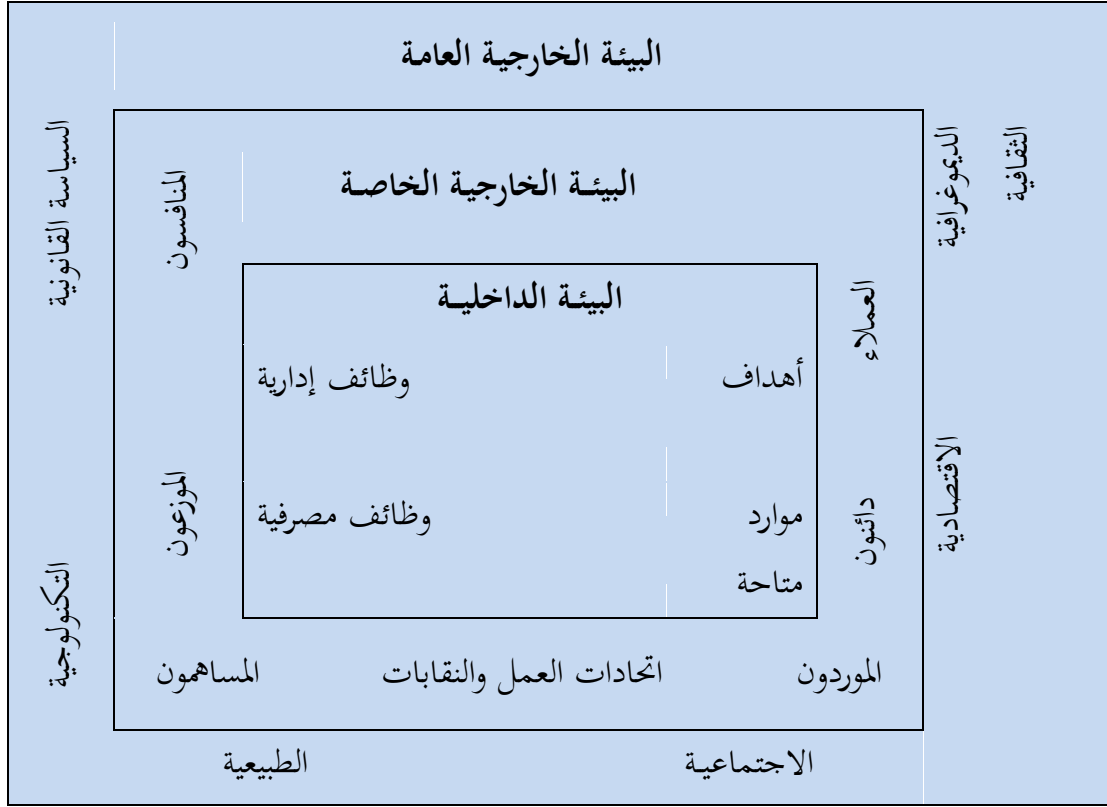
وبيئة داخلية التي يقصد بها مجموعة التغيرات المتواجدة بالبنك والتي تؤثر على قدرة العاملين به وعلى

أداء وتوزيع الخدمات للعملاء، تكون عادة ضمن مجال التحكم قصير المدى للإدارة العليا.

## الفصل الأول: أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر

وتشكل هذه المتغيرات المحيط الذي يتم في إطار اتحاد العمل والمخطط التالي يوضح مستويات البيئة المصرفية<sup>1</sup>.

الشكل (1-1) : مكونات البيئة المصرفية



المصدر: محمد أحمد عبد النبي ، برنامج التسويق المصرفي ، المعهد المصرفي . القاهرة 2001 ص 2.

### ثانيا: تغير البيئة المصرفية.

ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار للبيئة المصرفية في السبعينات، إذ كانت الصناعة المصرفية تخضع للتنظيم القانوني الشديد والعمليات المصرفية التجارية تقوم على أساسها بتجميع الموارد ومنح الائتمان وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة واهتمت الهيئات التنظيمية بسلامة الصناعة المصرفية والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها.

كانت فترة الثمانينات وبداية التسعينات الفترة التي حملت معها موجات التغير في الصناعة المصرفية، التي ارتبطت الفترة بإتباع سياسات اقتصادية أكثر تحررا بهدف تحجيم عملية التدخل الحكومي وتقليل دور الدولة خاصة في المجال الاقتصادي حيث أدت عالمية الأسواق التقدم في نظم الاتصالات وزيادة

<sup>1</sup> رشدي عبد الفتاح صالح، "البنوك الشاملة وتطوير الجهاز المصرفي المصري (الصيرفة الشاملة عالميا ومحليا)"، دون ناشر، الإسكندرية 2000، ص 37.

## الفصل الأول: أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر

الاعتماد بين الأسواق العالمية إلى زيادة الضغط على الدول لتحرير النظام المصرفي بطرق متعددة وبالضرورة بدأت المؤسسات البنكية في تنمية أدوات جديدة تتعامل كفاءة أكثر مع الاتجاهات العالمية. أفرز التغيير في البيئة المصرفية اشتداد حدة المنافسة وابتكار منتجات مالية جديدة والتحول من الصيرفة التجارية إلى أسواق رأس المال.

**الفرع الثاني: أثر البيئة المصرفية الحديثة على نشاط البنوك.**

**أولاً: المخاطر المصرفية التقليدية:**

تعتبر المخاطر المصرفية لصيقة بالنشاط المصرفي فكلما تطور هذا الأخير ظهرت مخاطر جديدة نتيجة التطور الحاصل في العمل المصرفي.

**1. المخاطر المصرفية:**

تعرف المخاطر على أنها احتمال وقوع خسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير متطورة في الأجل الطويل أو القصير والخطر يمثل عمل مؤسسات التأمين لا القرض كما تختلف وضعية المخاطر عن عدم التأكد.

فالمخاطر تعني تعرض عون اقتصادي إلى مصادفة ذات أثر سلبي بحيث تكون هذه المصادفة قابلة التقدير بواسطة احتمالات محددة من طرفه، بينما حالة عدم التأكد تعني أن العون لا يدخل أي احتمال في تقديره.

**2. المخاطر المواجهة للبنوك:**

وهي المخاطر التي تتعرض لها البنوك في طبيعة نشاطها والتي تسبب خسائر مالية وخاصة مخاطر الائتمان ويمكن تصنيفها إلى:

**- مخاطر الائتمان:**

هي الخسائر المالية الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في مواعيد محددة أو ما يعرف بخاطر عدم التسديد. يمكن لهذا الخطر أن ينتج عنه خطر السيولة والذي يصبح البنك عنده غير قادر على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين.<sup>1</sup>

**- مخاطر السوق:**

هي المخاطر المتعلقة بالإيرادات الناتجة عن التغييرات في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية والسلع.

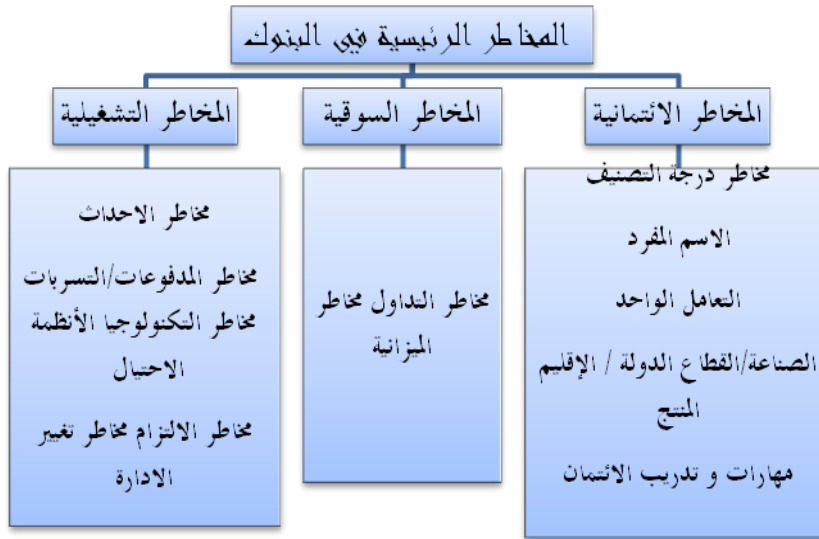
<sup>1</sup> طلعت أسعد عبد الحميد، "الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة"، ط 10 منشأة المعارف - دون تاريخ - ص 227.

## الفصل الأول: أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر

### - مخاطر التشغيل:

تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو نتيجة لأحداث خارجية ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستبعد المخاطر الإستراتيجية والمخاطر الناجمة عن السمعة.<sup>1</sup> ويمكن توضيح المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك من خلال المخطط التالي:

الشكل (1-2): أنواع المخاطر الرئيسية في البنوك



المصدر: نبيل حشاد، "إدارة المخاطر المصرفية"، مجلة اتحاد المصارف العدد 286 ، سبتمبر 2004 ص 54.

### ثانيا: أسباب زيادة المخاطرة المصرفية.

يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية إلى العوامل الآتية:

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطر لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق.
- اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار.
- التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.

<sup>1</sup> نبيل حشاد، "إدارة المخاطر المصرفية"، مجلة اتحاد المصارف العدد 286 سبتمبر 2004 ص 54.

تزايدت المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك لتضم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: علاقة التحرير المصرفي بالأزمات المالية

يدخل التحرير المالي والمصرفي ضمن التطورات المصرفية العالمية التي تقوم على التحرر من القيود والعراقيل وزيادة المنافسة بين البنوك، ضف إلى ذلك زيادة استعمال وسائل تكنولوجية متطورة للاتصال والمعلومات والدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة كمنظم للعلاقات التجارية بين أعضائه ومحرر للخدمات المالية والمصرفية.

ونظرا للأهمية الكبرى للجهاز المصرفي وجب تكييفه مع كل المتغيرات والظروف خاصة مع الدخول إلى الاقتصاد الليبرالي الذي يستدعي رفع القيود الحكومية على نشاطاته لكن رفع القيود ضمن سياسة التحرير المصرفي، أدى إلى حدوث أزمات مصرفية ما فتئت تصيب الأجهزة المصرفية في البلدان النامية والمتقدمة.

### الفرع الأول: ماهية التحرير المصرفي ومبادئه

#### أولا: مفهوم التحرير المصرفي.

يمكن تعريف التحرير المصرفي بالمعنى الضيق على أنه مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي.

أما بالمعنى الواسع فيشمل مجموعة الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية وإنشاء نظام إشرافي قوي.

يعرف التحرير المصرفي من خلال ثلاث جوانب أساسية:

#### 1. تحرير القطاع المالي المحلي:

يشمل تحرير ثلاث متغيرات في تحرير سعر الفائدة عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في وضع سقوف على أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وتركها تتحدد في السوق بالانتقاء بين عارضي الأموال والطلب عليها للاستثمار عن طريق الملاءة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي ويمكن لهذا أن يحدث إذا لم تثبت الأسعار عند حد معين وتحرير الائتمان (القروض) وهذا بالحد أولا من الرقابة في توجيه الائتمان إلى القطاعات ذات الأولوية وكذا من وضع سقوف عليا للقروض الممنوحة لباقي القطاعات الأخرى وأخيرا إلغاء الاحتياطات الإجبارية بالنسبة للبنوك وتحرير المنافسة البنكية بإلغاء وإزالة

<sup>1</sup> النشرة الاقتصادية، "مدى أهمية تنمية القدرة التنافسية للبنوك لمواجهة التحديات المعاصرة"، القاهرة ديسمبر 2000 ص 16.

## الفصل الأول: أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر

القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء وعمل البنوك المحلية والأجنبية وكذلك القيود المرتبطة باختصاص البنوك والمؤسسات المالية.<sup>1</sup>

### 2. تحرير الأسواق المالية:

يتم بواسطة إزالة وإلغاء كافة القيود والعراقيل المفروضة ضد حيازة وامتلاك المستثمر الأجنبي للأوراق المالية للمنشآت والمؤسسات المحلية المسعرة في بورصة القيم المنقولة والحد من إجبارية توظيف رأس المال وأقساط الاحتياطات والأرباح والفوائد.

### 3. تحرير رأس المال:

يتضمن إلغاء الحواجز والعقبات والعراقيل التي تمنع البنوك والمنشآت المالية الأخرى من الاقتراض من الخارج، والعمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وتخفيف تدفقات رؤوس الأموال.

### ثانياً: مبادئ التحرير المصرفي.

تقوم عملية التحرير المصرفي على مبدئين:

1. تمويل المشاريع باستعمال القروض المصرفية بالتوفيق بين الادخار والاستثمار عن طريق معدلات الفائدة برفعها للادخار وخفضها للاستثمار.

2. تحديد سعر الفائدة في السوق بالالتقاء بين العرض للأموال والطلب عليها.

- الاستثمار عن طريق الملائمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري وعليه فزيادة الأموال الموجهة للقروض يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

رغم النجاح الذي عرفته سياسة التحرير المصرفي في الدول المتقدمة إلا أنها تشهد صعوبات في تطبيقها في الدول النامية، وهذا راجع لهشاشة اقتصادها نتيجة أعباء المديونية فالدول النامية تلجأ إلى طلب القروض لتطبيق برامج التنمية، وأصبحت تعتمد على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي هذه الظروف أدت ببعض الدول لرفض تطبيق سياسة التحرير المصرفي كما لها من آثار سلبية على الاقتصاد كما ننوه أنه يمكن إتباع هذه السياسة مع التزام الحيطة والحذر مع التدرج في تطبيقها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بن طلحة صليحة- معوش بوعلام، " دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية " ، جمع النصوص العلمية للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية الواقع والتحديات ص477.

<sup>2</sup> بن طلحة صليحة- معوش بوعلام، " دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية " ، مرجع سبق ذكره ص478.

### الفرع الثاني: إجراءات التحرير المالي وأهدافه

#### أولاً: إجراءات التحرير المالي

تختلف أساليب التحرير من بلد إلى آخر حسب الأهداف المحددة في السياسة العامة فهي إما إجراءات لتحسين السياسة النقدية أو لتشجيع المنافسة في القطاع المالي أو لتحسين البنية الأساسية وتطوير الأسواق المالية.

- إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها وإزالة السقف المفروضة عليها.
- إلغاء القيود الإدارية المطبقة على بنوك معينة مثل السقف الائتمانية والاحتياطي القانوني.
- زيادة استقلالية المؤسسات المالية.
- إعادة هيكلة البنك التي تديرها الدولة وتحويلها للقطاع الخاص.
- التقليل من تدخل الدولة في منح الائتمان وتخفيض القيود المباشرة عليها.
- تقليل الحواجز أمام الانضمام للسوق والانسحاب منه.
- تحسين درجة الشفافية في المعاملات مع زيادة أوجه الحماية للمودعين المستثمرين.
- إطلاق الرسوم والعمولات.
- إعادة تكوين رأس المال المصرفي.

#### ثانياً: أهداف التحرير المالي

ينطوي التحرير المالي على مجموعة من الأهداف:

- تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار.
- خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب رؤوس الأموال لتمويل الاستثمار.
- استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع دخول عدة دول نامية إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية والتي يمكنها من فتح مصادر إقراضية وتمويلات أجنبية وخلق فرص استثمارية جديدة.
- تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي منها تغير أسعار الفائدة والصراف.

### الفرع الثالث: علاقة التحرير المصرفي بالأزمات المصرفية

بينت دراسات تجريبية أقيمت على عينة من الدول أصابتها الأزمات المصرفية أنها تنشأ في الغالب بفعل تطبيق سياسة التحرير المصرفي ومن بين هذه الدراسات نذكر:

دراسة تجريبية قام بها " Reimhart et Kammski " تحت عنوان: " the twin crises: the causes of banking and balances of payment problemes

قدمت في شكل ورقة عمل لصندوق النقد الدولي على 20 دولة من آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط من فترة الستينات إلى غاية التسعينات النتائج التالية:

- ندرة الأزمات المصرفية والمالية خلال الستينات وهذا بسبب الرقابة الشديدة المفروضة على الجهاز المصرفي.

- إثر ظهور موجات التحرير المالي في العالم تصاعدت بشدة الأزمات المصرفية ومعظمها كانت ناجمة عن التحرير المالي.

كذلك في دراسة أخرى أقيمت سنة 1998 من طرف (demirguc-kunt.Ate.E.Detradiache) بعنوان " التحرير المالي والهشاشة المالية " لدى صندوق النقد الدولي على 53 دولة.

خلال فترة 1980-1995 أكدت أن سياسة التحرير المالي تزيد من احتمالات حدوث الأزمات البنكية.

### المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الخطر

توضح لنا من خلال المبحث الأول مدى ارتباط النشاط المالي (وبشكل خاص النشاط المصرفي) بالمخاطر، كما عرفنا أن العولمة والتحرير الماليين يسهمان بشكل كبير في تعقيد البيئة التي تعمل فيها البنوك وبالتالي زيادة المخاطر التي تواجهها. ويطرح الآن التساؤل التالي: ما المقصود بالمخاطر، وما هي مسبباتها وما أنواعها وما هي طرق مواجهتها. هذا سيكون موضوع المبحث الثاني.

### المطلب الأول: مفهوم الخطر

إن مفهوم المخاطر لا يكاد يحتاج إلى تعريف لأنه مفهوم واضح يستخدمه الناس حتى في محادثاتهم العادية، وهي عبارة عن احتمال حدوث الأشياء على غير ما هو متوقع وهذا ما سنعرفه من خلال هذا المطلب وذلك بالتطرق إلى تعريف المخاطر، نشأتها ومسبباتها .

## الفرع الأول: تعريف المخاطر

اختلفت التعاريف الخاصة بالمخاطر وتعددت، غير أنه وضعت تعاريف محددة تتماشى مع الواقع العملي لحياتنا اليومية، وفيما يلي نورد أهمها:

1. عرف الدكتور طارق عبد العال حماد المخاطر المصرفية على أنها التأثير السلبي على الربحية لعدة مصادر مميزة لعدم التأكد، ويقصد بالربحية في السياق التالي كل من المقاييس المحاسبية ومقاييس مراقبة تحركات السوق<sup>1</sup>.

2. ويعرف ( Betty ) وآخرون المخاطر على أنها مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلا، أو هي عبارة عن أداة يمكن من خلالها قياس درجة عدم التأكد<sup>2</sup>.

3. فالمخاطر ( Risk ): حسب المفهوم العام ووفقا لنظرية الاحتمالات هي عبارة عن فرصة حدوث عائد خلافا للعائد المتوقع<sup>3</sup>.

4. كما عرفت المخاطر على أنها عدم انتظام العوائد. فتذبذب هذه الأخيرة في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر الخطر. وترجع عملية عدم انتظام العوائد إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية، فالاستثمار الذي يحتمل أن يعطي عائد بنسبة 100% إذا استمرت الظروف الاقتصادية الجيدة وتحتمل في نفس الوقت أن يحقق خسارة بنسبة 10% مثلا في ظروف اقتصادية غير جيدة، يقال أنه استثمار محفوف بالمخاطر، وبذلك فإن المخاطر المتعلقة بأي استثمار تعود إلى ظروف عدم التأكد الخاصة بنتائج هذا الاستثمار<sup>4</sup>.

وإذا أسقطنا التعريفات السابقة على البنوك، فإنها تعني مجمل ما يتعلق بنشاط البنك من الأخطار التي تجعله غير قادر على إعادة أصل القرض أو على تحقيق أكبر قدر من الربحية.

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر المصرفية"، دار الجامعة، طبعة 2003. ص 196

<sup>2</sup> د / منير إبراهيم الهندي، "الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر"، المكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة القاهرة 1999، ص 440.

<sup>3</sup> د. علي عبد الله شاهين، "إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، مع العرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية 9 مايو 2005 م. ص 4.

<sup>4</sup> للوشى محمد، "الأخطار المصرفية القروض البنكية تقييم خطورتها والتحكم فيها"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 2001 . 2002، ص 19.

### الفرع الثاني: نشأة المخاطر

عرفت البيئة العالمية في سنوات السبعينات إستقراراً، ولقد ساعدت عدة عوامل على تحقيق ذلك حيث كانت الصناعة المصرفية تخضع لتنظيم قانوني شديد وكانت العمليات المصرفية التجارية تقوم أساساً بتجميع الموارد، كما تميزت المنافسة بالحدودية وكانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة الصناعة والسيطرة على قوة خلق النقود. أما سنوات الثمانينات فقد عرفت موجات من التغيير في الخدمات المطروحة بواسطة البنوك، حيث تم ابتكار منتجات سوقية جديدة وتطورت خدمات القيمة المضافة مثل: تملك الأصول وتمويل المشروعات والتسويق وبطاقات الإئتمان والمشتقات والبنود خارج الميزانية العمومية بمعدل سريع ودخلت البنوك مجالات أعمال جديدة فأسفر ذلك عن مواجهتها للمخاطر، إذ دخل لاعبون جدد كالمؤسسات التجارية في مجال الأعمال المصرفية، وتناقصت الحصة السوقية للوساطة مع أسواق رأس المال واشتدت المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة، ولقد ولدت موجات التغيير هذه " المخاطر ".

وازدادت - المخاطر - بسبب المنافسة وابتكار المنتجات والتحول من الصيرفة التجارية إلى أسواق رأس المال وازدياد تقلب الأسواق واختفاء الحواجز القديمة التي حدثت من نطاق عمليات مختلف المؤسسات المالية<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: مسببات المخاطر

إن المخاطر مرتبطة باحتمال اختلاف النتائج الفعلية أو الحقيقية عن النتائج المتوقعة، وثمة أسباب تؤدي إلى حدوث درجات متفاوتة من المخاطر نتناولها فيما يلي:

أولاً: التغييرات الاقتصادية والسياسية.

1. العولمة الأسواق المالية والتحرير المالي والمصرفي، حيث لم يعد أحد بمعزل عن المخاطر التي يمكن أن تصيب أحد الأطراف ضمن النظام الاقتصادي والمالي العالمي.
2. الانتشار المفرط للمشتقات المالية بكل أنواعها خاصة عندما تستخدم من طرف المضاربين الساعين لتحقيق الأرباح وليس للتحوط وإدارة المخاطر (علماً أن الهدف الأساس للمشتقات المالية هو إدارة المخاطر).
3. السياسة النقدية والأدوات المستعملة لإدارة الكتلة النقدية.
4. عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد ، "إدارة المخاطر"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 194-195.

## الفصل الأول: أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر

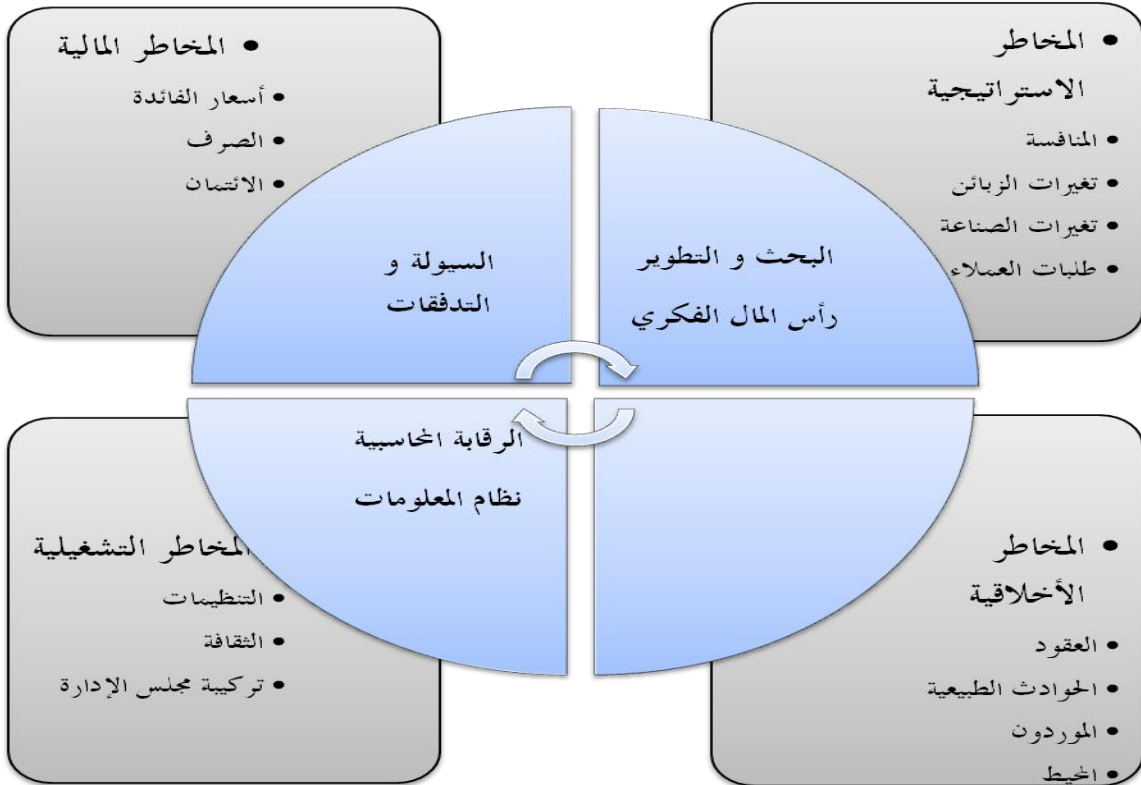
5. حالات الكساد والتي تتفاوت في حدتها نتيجة السياسات النقدية أو نتيجة لصعوبات في ميادين الأعمال أو الاستثمار خاصة في مجالات الآجال الطويلة.
6. التضخم وما ينتج عنه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية.
7. انخفاض نسبة الأرباح التي يحققها الاستثمار نتيجة للمنافسة.
8. القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار وتحفيزه.
9. الارتفاع المتزايد في أسعار الفائدة.
10. زيادة معدلات الضرائب على الأرباح.
11. القوانين والتشريعات المنظمة للتمويل والقرض بشكل عام.
12. بالإضافة إلى وجود أسباب أخرى نتعرض لها فيما يلي:

### ثانيا: مسببات أخرى

1. عدم استخدام العميل للقرض للأغراض الممنوحة من أجله.
  2. تقديم العميل لقوائم مالية لا تمثل المركز المالي الحقيقي له.
  3. تقييم الضمان بشكل أكبر من اللازم وصرف القرض قبل استكمال المستندات.
  4. تخطي قواعد القروض المعمول بها في البنك ومنح القروض للمنشآت قليلة الخبرة.
  5. منح قروض لمقترضين ذوي ارتباط بالبنك من خلال الملكية، وعدم خضوع عملية منح القرض لرقابة سليمة مما يؤدي إلى خلق مشاكل عديدة، لأن تحديد أهلية المقترض لا يكون موضوعيا مثل: منح قرض للمساهمين والمديرين التنفيذيين... فهنا تقديم القرض يعتمد على التحفيز مما يؤدي إلى خسائر.
  6. الاحتيايل المالي (الاختلاس): تعتبر الاختلاسات النقدية من أكثر أشكال الاختلاس شيوعا بين الموظفين وتمثل معظم الخسائر التي تتعرض لها البنوك نتيجة لحالات الاختلاس من الأموال المودعة بالبنوك، وعملية استعادة تلك الأموال يعتر أمرا معقدا وصعبا وفي بعض الأحيان يعد مستحيلا.
  7. التزوير: إن خسائر العمليات الناتجة عن التزوير تتمثل في تزوير الشيكات المصرفية أو الأوراق المالية القابلة للتداول، بالإضافة إلى تزيف العملات، وانتشار الجرائم الإلكترونية.
- الشكل التالي يوضح أهم المخاطر الرئيسية، ومسبباتها:

## الفصل الأول: أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر

الشكل (3-1) : مسببات المخاطر



Ref : " A Risk Management Standard", Published by AIRMIC, ALARM, and IRM: 2002, British Standards Institution

وموضوع بحثنا يركز على المخاطر المالية دون غيرها من المخاطر.

### المطلب الثاني: أقسام المخاطر

بعد أن عرفنا أن المخاطر في أصلها متعددة ومتشعبة، طالما أن الخسائر احتمالية ومتوقعة بين الحين والآخر، لذا فمن الصعب وضع تقسيمات محددة لها، ومع ذلك هناك طرق عديدة لتقسيم المخاطر إحدى هذه الطرق هي :

- التفريق بين **مخاطر الأعمال والمخاطر المالية**. فمخاطر الأعمال تأتي من طبيعة أعمال المنشأة وتتصل بعوامل تؤثر في منتجات السوق. أما المخاطر المالية فمصدرها الخسائر المحتملة في الأسواق المالية نتيجة تقلبات المتغيرات المالية.
- وثمة طريقة أخرى لتقسيم المخاطر بين **مخاطر عامة وأخرى خاصة**، فالأولى ترتبط بأحوال السوق أو الاقتصاد عامة، بينما تتصل الثانية بمنشأة بعينها أو بنوع معين من الأصول. وبينما يمكن التحكم في آثار المخاطر الخاصة بأصل (استثمار) محدد من خلال كبر وتنوع المحفظة

## الفصل الأول: أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر

الاستثمارية، لا يمكن ذلك الإجراء بالنسبة للمخاطر العامة. غير أن بعضاً من مكونات هذه المخاطر العامة في حكم المقدور عليه لتخفيف آثارها واستخدام أساليب لتحويلها<sup>1</sup>.

- كما أن هناك تقسيم آخر قام به (Oldfield and Santomero)، حيث يرى أن المؤسسات (المالية خاصة) تواجه الأنواع الثلاثة الآتية من المخاطر:

- المخاطر التي يمكن التخلص منها.
- مخاطر يمكن تحويلها للأطراف الأخرى.
- المخاطر التي بإمكان المؤسسة نفسها أن تديرها.

- ويمكن تقسيم المخاطر حسب طبيعتها إلى<sup>2</sup>:

### 1. مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التحركات العكسية في القيمة السوقية ل<sup>3</sup>:

- أصل ما (سهم، سند، قرض، عملة أو سلعة).
- عقد مشتق مرتبط بالأصول السابقة (علماً أن القيمة السوقية للعقد المشتق ترتبط بعدة أمور، منها: سعر الأصل محل التعاقد، درجة تقلبه، أسعار الفائدة ومدة العقد...)
- أو هي: مخاطر تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية المؤسسة وخارجها لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق، وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة وعن تقلب أسعار الأسهم في الأدوات المالية المصنفة ضمن محفظة المتاجرة، والمخاطر الناجمة عن تقلب أسعار القطع وعن تقلب أسعار السلع في مجمل حسابات المؤسسة<sup>4</sup>.

### 2. مخاطر الائتمان

تعرف مخاطر الائتمان بوجه عام بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> طارق الله خان، حبيب أحمد، "إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، ورقة مناسبات رقم 5، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 28-29.

<sup>2</sup> أنظر: طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر"، مرجع سبق ذكره، ص 29-60.

<sup>3</sup> Erik Banks and Richard Dunn, "Practical risk management: an executive guide to avoiding surprises and losses", John Wiley & Sons Ltd, England, 2003, p15.

<sup>4</sup> وفي حالة مصرف: محفظة المتاجرة ومحفظة المصرف. أنظر: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، "المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر

للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم الخدمات المالية الإسلامية"، ديسمبر 2005، ص 26.

<sup>5</sup> نفس المرجع، ص 11.

### 3. مخاطر السيولة:

هي المخاطر المرتبطة باحتمال أن تواجه المنشأة مصاعب في توفير الأموال اللازمة لمقابلة التزاماتها (مطلوباتها المستحقة). وتظهر هذه المخاطر عندما لا تستطيع المنشأة تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوعاتها في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، أي تتمثل في عجز المنشأة عن تدبير الأموال اللازمة بتكلفة عادية. ولمخاطر السيولة ثلاثة جوانب، الأول نقص شديد في السيولة، الثاني احتياطي السلامة الذي توفره محفظة الأصول السائلة والثالث القدرة على تدبير الأموال بتكلفة عادية. وينتج عن الحالة الأولى أي اللاسيولة الشديدة الإفلاس، أي أنها مخاطرة قاتلة.<sup>1</sup>

### 4. مخاطر النماذج:

تنطوي الطرق والنماذج التي تستخدمها المؤسسة في قياس المخاطر أو إدارتها على احتمالات الخطأ، مما ينتج عنه مخاطر أخرى وبالتالي جعل البيئة التي تعمل فيها المؤسسة أكثر تعقيداً ومخاطرة بسبب حالة اللابيقين.

### 5. مخاطر الملاءمة:

يمكن للخسائر أن تنشأ وتتضاعف بسبب قضايا ملاءمة المعاملات. وهذا الخطر كثيراً ما يحدث عندما يطالب الطرف المقابل بتعويض مالي نتيجة معاملة معينة يُعتقد أنها كانت أكثر عرضة للمخاطر مما كان معلنا عنه أو بسبب عدم الإفصاح الكافي عن آثارها المتوقعة أو الفشل في اتخاذ التدابير التحوطية الصحيحة.<sup>2</sup>

في هذه الحالة، فإن الطرف المقابل قد يرفض المعاملة أصلاً أو قد يرفع دعوى للحصول على تعويضات. وفي حين أن الإجراءات القانونية ليست دائماً مضمونة لإعطاء فرصة للتسوية، فإن احتمال أن ينتج عن ذلك تحمل خسارة يبقى قائماً. على سبيل المثال، إذا قام المصرف ببيع عقد مالي مشتق مركب، دون تضمينه التحذيرات الكافية عن الخسائر المحتملة، فإنه يتيح للعميل إمكانية الحصول على تعويض في حالة نزاع قانوني.

### 6. مخاطر العمليات (التشغيل):

تعتبر مخاطر التشغيل من المستجدات في عالم إدارة المخاطر الحديثة، وهي تعني الخسارة الناتجة عن الفشل في النشاط الداخلي وإجراءات الرقابة. تنشأ هذه المخاطر بسبب الاختلال الوظيفي في نظم

<sup>1</sup> ... طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر"، مرجع سبق ذكره، ص200.

<sup>2</sup> Erik Banks and Richard Dunn, "Practical risk management: an executive guide to avoiding surprises and losses", John Wiley & Sons Ltd, England, 2003, p22.

## الفصل الأول: أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر

المعلومات، وضعف إجراءات الرقابة والضبط الداخلي في المنشأة<sup>1</sup>. يشمل هذا النوع المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للمؤسسة، ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالمؤسسة إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها، وعدم ظهور أية خسائر للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير، ومن المهم للإدارة العليا للتأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات، وتشمل مخاطر العمليات ما يلي: الاحتيال المالي (الاختلاس)، التزوير، تزيف العملات، السرقة والسطو، الجرائم الإلكترونية<sup>2</sup>.

### 7. المخاطر القانونية:

وهو يعني مخاطر تحقيق خسائر نتيجة الفشل في العمليات القانونية.

### المطلب الثالث: طرق مواجهة المخاطر

تنطوي حياة الإنسان على العديد من المخاطر والتي يمكن تجنب بعضها، ومن هنا يبحث دائما عن الطرق التي يمكن أن تجابه هذه المخاطر، وهي تصنف كما يلي:

#### 1. تجنب الخطر

يرفض الفرد أحيانا قبول خطر معين، وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة، ومن أمثلة ذلك تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري معين وتفضيل وعاء ادخاري آخر أقل خطورة، رغم أن تجنب الخطر يقلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر؛ إلا أنه قد يحرم المجتمع من إنتاج سلع، أو تقديم خدمات معينة لتجنب المسؤولية المهنية أو الخوف من الخسارة، هذه بالإضافة إلى صعوبة تجنب بعض المخاطر مثل تفضيل السير على الأقدام لمسافات كبيرة لتجنب أخطار الطيران. ورغم أن تجنب الخطر هو أحد أساليب مواجهة الخطر، إلا أنه يعد أسلوبا سلبيا وليس إيجابيا في التعامل مع المخاطر، ولأن التقدم الشخصي والتقدم الاقتصادي كلاهما يتطلب التعامل مع المخاطر بطريقة إيجابية، فإن هذا الأسلوب يعد أسلوبا غير مناسباً في التعامل مع كثير منها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> د. علي عبد الله شاهين، "إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف" مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين، مرجع سبق ذكره ص 11 .

<sup>2</sup> أنظر كذلك: د. إبراهيم الكراسنة، "أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر"، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، مارس 2006، ص 36-38.

1 عبد العزيز فهمي هيكل، "مقدمة في التأمين"، دار النهضة العربية، بيروت، 198، ص 74-7

### 2. الاحتفاظ بالخطر:

يعد الاحتفاظ بالخطر من أكثر الطرق لمواجهة الخطر شيوعاً، قد سبق وذكرنا أن الفرد يواجه عدداً لا نهائياً من المخاطر، وفي معظم الأحوال فإنه لا يتخذ أي إجراء اتجاهها، أي أنه يحتفظ بالخطر وهذا قد يكون طوعاً (اختيارياً) أو كرهاً (إجبارياً)، ويعتبر الاحتفاظ بالخطر طوعاً إذا أدركنا أن الخطر موجود، أو كان هناك اتفاق ضمني أو افتراض لحدوث خسارة معينة والتسليم بتحمل نتائجها، وعادة ما يتم الاحتفاظ بالخطر اختيارياً إذا لم يكن هناك بديل أكثر جاذبية لمواجهة هذا الخطر، وقد يحتفظ بالخطر كرهاً عندما نتعرض لخطر معين مع عدم الإدراك بوجود هذا الخطر، وبالتالي نتحمل الخسارة المادية التي يتضمنها الخطر دون الإدراك مسبقاً بأنه اختار أو قبل ذلك<sup>1</sup>.

يعد الاحتفاظ بالخطر طريقة مشروعة لمواجهة الخطر، ويعتبر أفضل الطرق في العديد من المجالات، ويجب على كل فرد أن يقرر تلك المخاطر التي يمكن أن يحتفظ بها ويتحمل نتائجها، وتلك التي يتجنبها أو يحولها، وذلك على أساس قدرته الشخصية على تحمل الخسائر.

### 3. توزيع الخطر

في أي مجتمع يتم توزيع الخطر بعدة طرق وخاصة في الدول المتقدمة، مثال ذلك حالة الاتفاق بين مجموعة من رجال الأعمال على المشاركة في تحمل المخاطر، بمقتضى هذا النظام من الأعمال يتم تجميع استثمارات مجموعة كبيرة من الأشخاص، بحيث يتحمل كل فرد نسبة من الخطر. التأمين أيضاً يعد وسيلة هامة للمشاركة في الخطر، ومن السمات الأساسية له - للتأمين - توزيع نتائج الخطر على مجموعة كبيرة من الأفراد المعرضين لنفس الخطر، فالتأمين التبادلي يعتبر أحد صور تجميع وتوزيع الخطر.

### 4. تخفيض الخطر

يمكن تخفيض الخطر بطريقتين:

- الطريقة الأولى: من خلال المنع والتحكم.
- الطريقة الثانية: من خلال قانون الأعداد الكبيرة: حيث أن "سر التأمين ينكشف بالإجابة على السؤال: كيف يمكن من خلال تجميع المخاطر من مستوى مجموعة من الأفراد أن يؤدي إلى تقليل المخاطر التي تواجه كل فرد من تلك المجموعة؟"<sup>2</sup>.

2 عبد العزيز فهمي هيكل، "مقدمة في التأمين"، نفس المرجع. ص 747

<sup>2</sup> <http://www.islamifn.com/basic/insurance.htm> 2002.

## الفصل الأول: أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر

فبالنسبة لمنع الخسارة يمكن القول أنه لا يوجد مصدر للخسارة طالما هناك جهود قد بذلت لمنع الخسارة ومن أهم مميزات هذا الأسلوب أنه يقلل من احتمال وقوع الخطر، أو يقلل من حجم الخسارة المادية عند الحدوث.

من وجهة نظر معينة، يعد أسلوب منع الخسارة من أكثر الوسائل قبولاً لمواجهة الخطر، فإذا زالت إمكانية وقوع الخسارة كلية فهذا يعني زوال الخطر كلياً.

من وجهة نظر أخرى، فإن هذا الأسلوب كافياً لمواجهة المخاطر، حيث أنه من الصعوبة منع كل الخسائر من الحدوث، وبالإضافة إلى ذلك فإن تكلفة منع الخسائر يمكن أن تزيد عن قيمة الخسائر نفسها في بعض الحالات.

جدير بالذكر أن الأفراد الذين يتبعون هذا الأسلوب في التعامل مع الخطر يحصلون على مزايا نسبية من شركات التأمين أهمها: الحصول على تخفيض في قيمة أقساط التأمين.

بالنسبة لتخفيض الخطر من خلال قانون "الأعداد الكبيرة" فإن الخطر يمكن تخفيضه من خلال تجميع أكبر عدد ممكن من الوحدات المعرضة للخطر، فيمكن في هذه الحالة الحصول على تقدير معقول لتكلفة منع الخسائر من خلال هيئة أو جهة مثل شركات التأمين.

### 5. تحويل الخطر

بمقتضى هذه الطريقة فإنه يمكن مواجهة الخطر عن طريق تحويله أو نقله إلى طرف آخر (غالبا شركة) يتعهد بأن يتحمل الخسارة المالية التي تنتج عنه وبمقتضى هذه الوسيلة يتعهد شخص ما بأن يعرض الأشخاص المعرضين لخطر معين عن الخسائر المالية التي تصيبهم نتيجة لوقوع هذا الخطر، مقابل مبلغ معين يدفعه كل منهم له.

هذه الوسيلة في مواجهة المخاطر هي كذلك نوع من التأمين والفرق بينها وبين النوع السابق هو أنه بدلا من أن يتم الاتفاق بشكل مباشر بين مجموعة الأشخاص المعرضين لخطر معين - كما هو الحال في النوع السابق: يتم الاتفاق بين كل منهم - شخص معين يتعهد بتعويض أي منهم عما يصيبه من الخسائر نتيجة وقوع الخطر له مقابل أنه يدفع مبلغا معيناً، يكون أقل نسبياً من المبلغ الذي يتعهد هذا الشخص بسداده<sup>1</sup>، والتأمين بهذه الطريقة يسمى التأمين التجاري.

1 عبد العزيز. فهمي هيكل، " مقدمة في التأمين "، مرجع سبق ذكره . ص 749

### المبحث الثالث: إدارة المخاطر "المفاهيم والأهمية"

بعد أن تعرفنا على المخاطر، أنواعها، مسبباتها، وطرق مواجهتها تبين لنا أن المخاطر أمر غير مرغوب فيه من جهة، وأنها من جهة أخرى غير قابلة للتخلص منها بشكل نهائي. لهذا كان لا بد من البحث عن طرق وأساليب وأدوات للتعامل معها... وهذا العمل هو ما يعرف بإدارة المخاطر، لهذا نتناول من خلال هذا المبحث مفهوم إدارة المخاطر، أهميتها، أهدافها وخطوات تنفيذها.

### المطلب الأول : أساسيات حول إدارة المخاطر

إدارة المخاطر هي جزء أساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة. وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محافظة كل الأنشطة، والتركيز الأساسي لإدارة المخاطر هو التعرف على هذه الأخطار.

### الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر

هناك العديد من التعريفات لإدارة المخاطر، نورد فيما يلي أهمها:

I. إدارة المخاطر عبارة عن "منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى".<sup>1</sup>

2. إدارة المخاطر هي "النشاط الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس السيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية بكل مكوناتها من بنوك وشركات ومؤسسات. وإدارة المخاطر هي عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير استراتيجيات لإدارتها. تتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى، وتجنبها وتقليل أثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها".<sup>2</sup>

1. د. أشرف محمد دوابه ، "إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية"، بحث مقدم للملتقى الثالث حول : "إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات" جامعة حسيبة بن بوعلى بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، يومي 25 - 26 نوفمبر 2008م ، ص 9 .

2. مجموعة الخليج : "سوء إدارة المخاطر عمق من الأزمة المالية الحالية " 23-02-2009 ALQabas من الموقع : [http://www.menafn.com/arabic/qn\\_news\\_story\\_s.asp?StoryId=I093235083](http://www.menafn.com/arabic/qn_news_story_s.asp?StoryId=I093235083)

## الفصل الأول: أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر

3. يقصد بإدارة المخاطر: "تنظيم متكامل يهدف لمعالجة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق إكتشافه وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابته مع إختيار أنسبها لتحقيق الهدف المطلوب"<sup>1</sup>.

4. إدارة المخاطر هي ذلك الفرع من علوم الإدارة الذي يتعلق بالآتي<sup>2</sup>:

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين، والدائنين والمستثمرين.
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط أصولها بها كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها، وتقوم إدارة المنشآت، والعمليات التي تقوم بها يوما بيوم.
- العمل على الحد من الخسائر وتعليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية إذا ما انتهت إلى ذلك إدارة المنشأة، ومدير إدارة المخاطر.
- تحديد التصرفات والإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة على الأحداث والسيطرة على الخسائر.
- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع محاولة تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر.
- حماية صورة المنشأة بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين، والدائنين، والمستثمرين، بحماية قدراتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة والتي قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها.

### الفرع الثاني: تاريخ نشأة إدارة المخاطر

بدأ الاتجاه العام لإستخدام مصطلح إدارة المخاطر في أوائل الخمسينات وكان من بين المطبوعات المبكرة التي أشير فيها لهذا المصطلح عام 1956م، حيث طرح المؤلف "هارفارد بيرنس" ما بدا في ذلك الوقت فكرة ثورية وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤولا عن مخاطر المنظمة البحثية. في ذلك الوقت كان يوجد لدى عدد كبير من الشركات الكبرى بالفعل مركز وظيفي يشار له باسم "مدير التأمين" حيث كان التأمين بندا متزايد الأهمية في ميزانيات الشركات خاصة مع تنامي حركة

<sup>1</sup> عادل محمد رزق، "الإستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية من منظور إداري ومحاسبي" دار طيبة، مصر 2004، ص 87.

<sup>2</sup> من الموقع: <http://www.alraynews.com/EconomyTerms.aspx?id=6>

## الفصل الأول: أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر

الاستثمار وبالتدرج تم إسناد وظيفة شراء التأمين كمسؤولية محددة لأخصائيين من داخل الشركات، وفي عام 1929م، عقد مشترون التأمين اجتماعا غير رسمي في بوسطن لمناقشة المشكلات ذات الاهتمام المشترك فيما يخص التأمين، وفي عام 1931م قامت رابطة الإدارة الأمريكية بتأسيس قسم للتأمين تابع لها بهدف تبادل المعلومات ونشرها لكي يطلع عليها مشترون التأمين. وفي عام 1932م تم تنظيم " مشترون التأمين " في نيويورك الذي أصبح فيما بعد معهد أبحاث للمخاطر. وفي عام 1950م تم تأسيس رابطة مشترون التأمين القومية ثم تحولت لاحقا إلى الجمعية الأمريكية لإدارة التأمين.

وقد حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت وسار بشكل موازي لتطوير علم إدارة المخاطر الأكاديمي، حيث عرفت مدارس الأعمال تغييرا في مناهجها الدراسية وإضافة مقررات دراسة جديدة، فتم إدخال علم بحوث العمليات والإدارة، الأمر الذي أحدث تحولا من الاهتمام بالمقررات الدراسية الوصفية إلى نظرية القرار التي تركز على أسس سليمة. ومن هذه البداية البسيطة جاء علم إدارة المخاطر الذي يقوم على فكرة مؤداها أن الإدارة يمكنها بعد التعرف على المخاطر التي تعترضها والقيام بتقييمها أن تتفادى حدوث خسائر وأن تقلل من تأثيراتها إلى أدنى حد.<sup>1</sup>

وعندما قررت رابطة مشترون التأمين تغيير اسمها إلى "جمعية إدارة المخاطر والتأمين" (RIMS) في عام 1975م انتشرت إدارة المخاطر، وقد كان ذلك بعد ما عرفته أدوات إدارة المخاطر من ابتكارات، إذ شهدت سنوات الستينات من القرن العشرين ثورة في مجال الابتكارات المالية فتم إيجاد أدوات لإدارة المخاطر التي مكنت من إعادة توزيع المخاطر المالية طبقا لتفضيلات المستثمرين للمخاطر.<sup>2</sup>

ومن الدلائل التي توضح الاهتمام الكبير بإدارة المخاطر قيام جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر" كما يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر بالإضافة إلى قيام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل الناجحون فيها على دبلوم في إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973م، وأصبح المسمى المهني للمتخرجين من البرنامج "زميل إدارة المخاطر" (ARM).

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر"، مرجع سبق ذكره، ص 46-50.

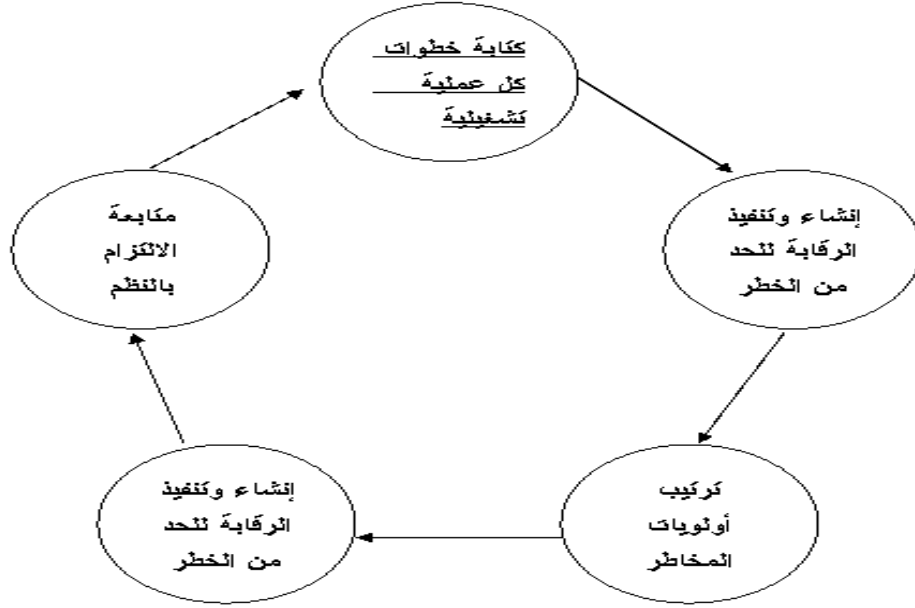
<sup>2</sup> نشأت عبد العزيز، "فن إدارة المخاطر"، مجلة البورصة المصرية، العدد 268، جويلية 2002، ص 32.

المطلب الثاني: خطوات عملية إدارة المخاطر

أولاً: التحضير

ويتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة للتحليل كما هو مبين في الشكل أدناه.

الشكل (4-1): مراحل التحضير



ثانياً: تحديد المخاطر

في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية. المخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها. عندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها.

الطرق الشائعة للتعرف على المخاطر هي<sup>1</sup>:

- **التحديد المعتمد على الأهداف:** إن المنظمات والفرق العاملة على مشروع ما جميعها لديها أهداف، فأى حدث يعرض تحقيق هذه الأهداف إلى خطر سواء جزئياً أو كلياً يعتبر خطورة.

<sup>1</sup> عبد الرحمن تيشوري: " إدارة المخاطر"، الحوار المتمدن - العدد 2995 - 4\5\2010.

## الفصل الأول: أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر

- **التحديد المعتمد على السيناريو:** في عملية تحليل السيناريو يتم خلق سيناريوهات مختلفة قد تكون طرق بديلة لتحقيق هدف ما أو تحليل للتفاعل بين القوى في سوق، لذا فإن أي حدث يولد سيناريو مختلف عن الذي تم تصوره وغير مرغوب به، يعرف على أنه خطورة.
- **التحديد المعتمد على التصنيف:** وهو عبارة عن تفصيل جميع المصادر المحتملة للمخاطر.
- **مراجعة المخاطر الشائعة:** في العديد من المؤسسات هناك قوائم بالمخاطر المحتملة.

### ثالثاً: التعرف على المخاطر ( التقييم )

بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها. أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها. صعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة. وكذلك فإن تقييم شدة النتائج عادة ما يكون صعب في حالة الموجودات غير المادية.

### رابعاً: التعامل مع المخاطر

بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من أربع مجموعات رئيسية:

- **النقل:** وهي وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر وعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية. التأمين هو مثال على نقل الخطر عن طريق العقود. وقد يتضمن العقد صيغة تضمن نقل الخطر إلى جهة أخرى دون الالتزام بدفع أقساط التأمين.
- **التجنب:** وتعني محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما. ومثال على ذلك عدم شراء ملكية ما أو الدخول في عمل ما لتجنب تحمل المسؤولية القانونية. إن التجنب يبدو حلاً لجميع المخاطر ولكنه في الوقت ذاته قد يؤدي إلى الحرمان من الفوائد والأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من النشاط الذي تم تجنبه.
- **التقليل:** وتشمل طرق للتقليل من حدة الخسائر الناتجة. ومثال على ذلك شركات تطوير البرمجيات التي تتبع منهجيات للتقليل من المخاطر وذلك عن طريق تطوير البرامج بشكل تدريجي.
- **القبول (الاحتجاز):** وتعني قبول الخسائر عند حدوثها. إن هذه الطريقة تعتبر إستراتيجية مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة والتي تكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر على مدى الزمن أكبر من إجمالي الخسائر. كل المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو نقلها يجب القبول بها.

### خامساً: وضع الخطة وتنفيذها

وتتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق التي ستتبع للتعامل مع المخاطر، وكل قرار يجب أن يسجل ويوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب. على الخطة أن تقترح وسائل تحكم أمنية تكون منطقية وقابلة للتطبيق من أجل إدارة المخاطر. وكمثال على ذلك يمكن تخفيف مخاطر الفيروسات التي تتعرض لها الكمبيوترات من خلال استخدام برامج مضادة للفيروسات.

وفي مرحلة التنفيذ يتم إتباع الطرق المخطط لها لكي تستخدم في التخفيف من آثار المخاطر. يجب استخدام التأمين في حالة المخاطر التي يمكن نقلها إلى شركة تأمين. وكذلك يتم تجنب المخاطر التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف المنشأة كما ويتم التقليل من المخاطر الأخرى والباقي يتم الاحتفاظ به.

### سادساً: مراجعة وتقييم الخطة

تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة.

يجب تحديث نتائج عملية تحليل المخاطر وكذلك خطط إدارتها بشكل دوري، وذلك يعود للأسباب التالية:

1. من أجل تقييم وسائل التحكم الأمنية المستخدمة سابقاً إذا ما زالت قابلة للتطبيق وفعالة.
2. من أجل تقييم مستوى التغييرات المحتملة للمخاطر في بيئة العمل، فمثلاً تعتبر المخاطر المعلوماتية مثلاً جيداً على بيئة عمل سريعة التغيير.

### سابعاً: المحددات (المعوقات)

إذا تم تقييم المخاطر أو ترتيبها حسب الأولوية بشكل غير مناسب فإن ذلك قد يؤدي إلى تضييع الوقت في التعامل مع المخاطر ذات الخسائر التي من غير المحتمل أن تحدث. وكذلك تمضية وقت طويل في تقييم وإدارة مخاطر غير محتملة يؤدي إلى تشتيت المصادر التي كان من الممكن أن تستغل بشكل مريح أكثر.

إعطاء عمليات إدارة المخاطر أولوية عالية جداً يؤدي إلى إعاقه عمل المؤسسة في إكمال مشاريعها أو حتى المباشرة فيها، ومن المهم أيضاً الأخذ بعين الاعتبار حسن التمييز بين الخطورة والشك.

المطلب الثالث: متطلبات إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية والتقليدية وأهميتها

الفرع الأول: متطلبات إدارة المخاطر بالبنوك (تقليدية وإسلامية)

إن إدارة المخاطر لكل مؤسسة مالية مهما كانت طبيعتها تتطلب العناصر الرئيسية التالية:

أولاً: رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة العليا<sup>1</sup>:

تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، وطبيعة المخاطر التي تواجهها.

وكذلك على مجلس الإدارة التأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر لممارسة أنشطة البنك بما في ذلك وجود أنظمة ذات كفاءة لقياس ومراقبة حجم المخاطر والإبلاغ عنها والتحكم فيها. أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات الاستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة، كما أن عليها تحديد خطوة واضحة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها.

ثانياً: كفاية السياسات والحدود:

على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسة إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك، كذلك ضرورة إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر، وقياسها، وتخفيفها، ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها. لذلك يجب تطبيق سياسات ملائمة واتخاذ قرارات فعالة تتناسب مع طبيعة نشاط البنك.

ثالثاً: كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات:

إن الرقابة الفعالة لمخاطر البنك تستوجب معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير وبالتالي فإن رقابة المخاطر تستلزم ضرورة توفر نظام معلوماتي قادر على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وفي الوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية، أدائه... وغيرها من المعلومات المتصلة بنشاط البنك كتزويد إدارته بتقارير حول قائمة القروض المستحقة ووضع الميزانية والأرباح والخسائر.

رابعاً: كفاية أنظمة الضبط:

إن لأنظمة الضبط في البنك دور حاسم في ضمان حسن سير أعماله على وجه العموم وفي إدارة المخاطر على وجه الخصوص، إذ تعمل - أنظمة الضبط - على توفير تقارير مالية مهمة ذات مصداقية

<sup>1</sup> د. إبراهيم الكراسنة، مرجع سبق ذكره، ص 44.

## الفصل الأول: أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر

عالية تساعد على الالتزام بالأنظمة والقوانين مما يساهم في حماية موجودات البنك ونظراً لأهمية الضبط في نشاطه يجب إيلاء أهمية كبيرة لتقارير مدقق الحسابات الداخلي والخارجي<sup>1</sup>، حيث أصبح التدقيق الداخلي مصدرًا استشارياً وتوجيهياً يساعد في تحمل مسؤوليات إدارة المخاطر وتقليل المخاطر إلى حدود مقبولة.

ولنشاط التدقيق دور هام وأساسي في تقويم إدارة المخاطر وتحسين فعاليتها حيث يتم من خلال عملية التقويم تحديد المجالات التي تتطلب تركيزاً معمقاً عند إجراء عملية التدقيق مما يساعد على إدارة المخاطر. وتجدر الإشارة إلى نقطة هامة تتعلق بكون حسن إدارة المخاطر يتطلب توفير مجموعة من المبادئ الأساسية " وهذا وفقاً لمقررات لجنة بازل " والتي نذكر منها ما يلي:

- أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى بـ " لجنة إدارة المخاطر " تصنع السياسات العامة وتتولى الإدارة المتخصصة في إدارة المخاطر بتطبيق تلك السياسات.

- تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون له الخبرة الكافية في مجال عمله وفي مجال خدمات البنك.

- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك.
- وضع مجموعة شاملة من الحدود والسقوف الرقابية للائتمان والسيولة.
- تقييم أصول البنك وخاصة الاستثمارية منها.
- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.
- وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة تقوم بمراجعة أعمال البنك فيما يخص إدارة المخاطر.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: أهمية إدارة المخاطر التمويلية بالبنوك التقليدية

بدأ الاهتمام يتزايد بتحليل مخاطر البنوك في السنوات الأخيرة، وأخذ يُنظر إليه كأهم أداة في تقييم أداء المصارف، خاصة بعد الهزات العنيفة التي عصفت بالكثير من البنوك، والمؤسسات المالية في اليابان، وأوروبا، والبلدان العربية.

تنبع أهمية تحليل مخاطر البنوك من أهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية، فهي تقوم بتعبئة المدخرات من الناس غير القادرين على توظيفها توظيفاً منتجاً إلى أولئك القادرين على ذلك، بالإضافة إلى الوظيفة الأكثر خطورة وهي: خلق النقود، والتي تؤثر بشكل فوري على العرض النقدي، وما

<sup>1</sup> د. إبراهيم الكراسنة، مرجع سبق ذكره، ص 45-46.

<sup>2</sup> عبد الرزاق حبار، "النظام المصرفي الجزائري ومتطلبات لجنة بازل بين الواقع والتحديات" مذكرة نيل شهادة الماجستير جامعة الشلف-2004/2005، ص 29.

## الفصل الأول: أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر

يتصل بهذا العرض من آثار اقتصادية كلية، ولهذا كله فقد أصبح النظام المصرفي جزءاً أساسياً من النظام الاقتصادي، وركيزة حيوية من ركائزه ولو انهار فيه هذا النظام فإن انهياره يؤدي إلى زعزعة استقرار الاقتصاد الوطني، وتعرضه لمخاطر كبيرة<sup>1</sup>.

إن تحليل مخاطر المصارف يعمل على بقاء النظام المصرفي في وضع صحي، وبالتالي يعمل على تحقيق استقرار الاقتصاد، والوصول إلى الأهداف النهائية للسياسة النقدية، والمتمثلة بالاستخدام الشامل، والنمو الاقتصادي، واستقرار الأسعار، واستقرار أسعار الفائدة، واستقرار أسعار الصرف، وأخيراً استقرار الأسواق المالية وتطويرها<sup>2</sup>.

أما على الصعيد المصرفي فإن مسألة تحليل المخاطر تهم أطراف متعددة وهي:

- **الإدارة التنفيذية للبنك:** إذ تعتبر الإدارة التنفيذية للبنك الجهة الأكثر اهتماماً بتحليل المخاطر، وذلك حتى يتمكن من ممارسة الوظائف الهامة من تنظيم، وتخطيط، ورقابة. ولما يوفره هذا التحليل من ثروة في المعلومات، ومن وسائل ومعايير لقياس فاعلية التخطيط ودقته، ولقياس الأداء وتقييمه ولتحديد الكيفية والتوقيت اللازمين عند إصدار القرارات المتعلقة باستخدام الأموال بطريقة تحافظ على أصول البنك، فضلاً عن تنمية موارده، هذا بالإضافة إلى تمكين إدارة البنك من الموازنة بين الهدفين أو المبدأين المتعارضين السيولة والربحية<sup>3</sup>.

- **البنك المركزي:** يساعد تحليل المخاطر البنك المركزي على التأكد من سلامة الوضع المالي للبنك التجاري، ومعرفة مدى متانة مركزه المالي، وسلامة أصوله، ومدى تحقق التناسب بين أموال البنك الخاصة (رأس المال، الاحتياطيات، الأرباح المحتجزة) وموارد البنك الأخرى من الودائع، كما أن هذا التحليل يساعد البنك المركزي على معرفة مدى التزام البنك بالتوجيهات والتعليمات الصادرة من جهته. كما يساهم تحليل المخاطر في التعرف على كيفية توجيه الائتمان، ومدى احتفاظ البنك بنسب السيولة المقررة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> الريموني أحمد، "النقود والبنوك والاقتصاد"، تشرين الأول 2003م، جامعة اليرموك، اربد - الأردن، ص 71.

<sup>2</sup>F. S. Miskin, *The Economics of Money Banking, And Financial Market* 3<sup>rd</sup> ed, Harper cottons publishers, New York, 1992, p. 440-444.

<sup>3</sup> الشماع خليل وعبدالله خالد امين، "التحليل المالي للمصارف"، بيروت - لبنان، اتحاد المصارف العربية، 1990م ص 47. انظر الى سويلم محمد، "إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مدخل مقارن" القاهرة دار الطباعة الحديثة، 1987 ص 47.

<sup>4</sup> عبد الغفار حنطي، وعبد السلام أبوقحف، "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، بيروت 1991، ص 259.

## الفصل الأول: أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر

والبنك المركزي يهدف إلى حماية جمهور المتعاملين من مودعين ومقترضين، ومساهمين، وبالتالي إلى حماية الاقتصاد من الآثار السلبية التي تنتج عن فشل أي منها، كما يهدف البنك المركزي إلى توجيه السياسة الائتمانية، والنقدية في البلد المعني، ولا يتحقق ذلك دون الإشراف، والمراقبة، بناءً عليه فإن المصرف أن يصرح للبنك المركزي عن الأخطار التي يتعرض لها، ويبحث له الكشوفات، والبيانات الدورية<sup>1</sup>.

- **المودعون (أفراد، هيئات، بنوك أخرى)**، حيث يهتم المودعون بسلامة المركز المالي للبنك، ومدى الأمان الذي يحققه هذا البنك لأموالهم المودعة لديه، ومدى قدرته على رد ودائعهم في الوقت الذي يطلبونها به، كما أنه يساعد المودعين في التأكد من مدى قدرة إدارة البنك على التسديد، وعلى المحافظة على الوضع التنافسي لهذا البنك في الجهاز المصرفي ككل<sup>2</sup>.

- **حملة الأسهم**: يهتم حملة الأسهم بتحليل المخاطر، لأنهم الفئة الأكثر تحملاً للمخاطر سواء في حالة التصفية، أو في حالة اقتسام الأرباح، لذلك فهم يهتمون بسلامة المركز المالي لمصرفهم، والتأكد من أن أموالهم تجري إدارتها بكفاءة، وفاعلية، بما يحقق لهم أكبر قدر من العائد<sup>3</sup>.

وخلاصة القول إن تحليل مخاطر البنوك يفيد في تحقيق الاستقرار للاقتصاد الوطني، على اعتبار أن البنوك تلعب دوراً بالغ الخطورة في التأثير على العرض النقدي، وما ينجم عن هذا العرض من آثار اقتصادية، ويقدم في الوقت نفسه المعلومات المهمة، والمفيدة التي تساعد الجهات المصرفية على معرفة نواحي القوة، والضعف في عمليات التمويل والتشغيل، ومعرفة السيولة التي يتمتع بها البنك ومدى ملائمة رأس المال فيه، ومدى ربحيته.

### الفرع الثالث: أهمية إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

لاشك أن الأساس الإسلامي لإدارة المخاطر في الاقتصاد الإسلامي بشكل عام، وبالبنوك الإسلامية بشكل خاص، باعتبارها أحد أعمدة الاقتصاد الإسلامي في الواقع إنما يرجع إلى مقصد حفظ المال وفي فضل المال وأهميته في الإسلام يقول ابن الجوزي رحمه الله: <sup>4</sup> "أما شرف المال فإن الله عز وجل عظم قدره وأمر بحفظه إذ جعله قواماً للآدمي الشريف فهو شريف فقال تعالى: "ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً"<sup>5</sup>. ونهى عز وجل أن يسلم المال إلى غير رشيد فقال: "فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم

<sup>1</sup> جعفر، عبد الإله نعمة، "محاسبة المنشآت المالية وشركات التأمين"، عمان - الأردن، دار حنين للنشر، 1996م، ص 312.

<sup>2</sup> عبد الله، خالد أمين، "العمليات المصرفية والمحاسبية الحديثة"، بيروت-لبنان، اتحاد المصارف العربية، 1990م، ص 335.

<sup>3</sup> عبد الغفار حنطي، وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 265.

<sup>4</sup> ابن الجوزي، "تلييس إبليس"، دراسة وتحقيق السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2005 (1426هـ)، ص 157-158.

<sup>5</sup> سورة النساء: 5

## الفصل الأول: أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر

أموالهم"<sup>1</sup> وقد صح عن رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) أنه نهى عن إضاعة المال وقال لسعد لأن تترك وراثتك أغنياء خير لك من أن تتركهم عالة يتكففون الناس.

وقال ما نفعني مال كمال أبي بكر والحديث بإسناد مرفوع عن عمرو بن العاص قال بعث إلي رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) فقال خذ عليك ثيابك وسلاحك ثم ائتني فأتيته فقال أريد أن أبعثك على جيش فيسلمك الله ويغنمك وأرغب لك من المال رغبة صالحة فقلت يا رسول الله ما أسلمت من أجل المال ولكني أسلمت رغبة في الإسلام فقال يا عمرو نعم المال الصالح للرجل الصالح والحديث بإسناد عن أنس بن مالك أن رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) دعا له بكل خير وكان في آخر دعائه أن قال اللهم أكثر ماله وولده وبارك له وبإسناد عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أن عبيد الله بن كعب بن مالك قال سمعت كعب بن مالك يحدث حديث توبته، قال فقلت يا رسول الله أن من توبتي أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله عز وجل وإلى رسوله (صلى الله عليه وسلّم) فقال أمسك بعض مالك فهو خير لك. وبذلك نصل إلى أن الأساس الإسلامي لإدارة مخاطر التمويل هو أحد مقاصد الشريعة الإسلامية القائمة على حفظ المال.

### الفرع الرابع: أهداف إدارة المخاطر

لا يكفي الحديث عن هدف واحد لإدارة المخاطر مثل ما لا يكفي أيضا الحديث عن هدف واحد لمنشأ الأعمال أو أي منظمة أخرى، قد يكون لمعظم المنشآت بالطبع أهدافا متعددة ويكون لمعظم الوظائف داخل المؤسسة أهداف متعددة أيضا وقد يكون للمنشأة أو قسم بها رسالة واحدة مسيطرة إلا أن الأهداف الأخرى سوف تتطلب التعرف عليها ووظيفة إدارة المخاطر لا تختلف عن ذلك إذ لها أهداف متعددة

والهدفان الرئيسيان لوظيفة إدارة المخاطر يكونان عادة:

- التخفيف من تأثيرات المخاطر.
- تقليل التكلفة إلى الحد الأدنى.

ومن بين أهداف إدارة المخاطر المتعددة ما يلي:

- الفهم الكامل للمخاطر المحيطة بالبنك، والاطمئنان أنها ضمن الحدود المقبولة الموافق عليها.
- التوصل إلى انسب وسيلة للسيطرة على الخطر، أو تقليل تكلفة التعامل معه بناءً على أسس علمية وعملية منهجية.

<sup>1</sup> سورة النساء: 6

## الفصل الأول: أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر

- ضمان كفاية الموارد في حالة وقوع الخطر وترتب خسارة عالية، والقدرة على أداء الالتزامات القانونية، واستقرار الأرباح لضمان نمو واستمرارية وجود المصرف.
- العمل على تفادي الخسائر والأخطار قبل وقوعها.
- تقليل تكلفة التعامل مع المخاطرة البحتة إلى الحد الأدنى.
- حماية الموظفين من الإصابات الخطيرة والوفاة.
- القضاء على القلق.

عندما يكون للمنظمة أهداف متعددة أحيانا تتناقض وتتعارض الأهداف مع بعضها، وفي ظل هذه الظروف يجب اتخاذ قرار لتحديد من تكون له الأولوية والأسبقية ولذلك لا يكفي التعرف على أهداف إدارة المخاطر بل يجب أيضا التعرف على الهدف الذي يسمو على الأهداف الأخرى.

### خلاصة الفصل:

لقد تبين لنا من خلال الفصل الأول مدى ارتباط زيادة المخاطر على اختلاف أنواعها بكثير من التغيرات الاقتصادية العالمية على غرار العمولة المالية والتحرير المالي والمصرفي، وكذا توسع الأسواق المالية وانتشار المشتقات المالية على نطاق واسع... كل هذه المتغيرات في البيئة الاقتصادية والمالية العالمية فرضت وجود توجهات جديدة نحو التعامل مع المخاطر وظهور جزء من العلوم المالية يهتم بهذا المجال: وهو إدارة المخاطر.

وللمخاطر تعريفات عديدة تناولناها من خلال هذا الفصل، تتفق في مجملها على أنها احتمال أن تكون النتائج الفعلية على غير ما هو مخطط له، كما تتنوع أسبابها ما بين سياسية واقتصادية وغيرها إن إدارة المخاطر أصبحت اليوم من عوامل ومقومات البقاء قبل أن تكون وظيفة من الوظائف ضمن منشآت المال والأعمال، وعدم وجود ثقافة إدارة المخاطر قد يهدد المنشأة ككل. وتبتدئ إدارة المخاطر كعملية من التعرف على المخاطر المحيطة، ومن ثم تقديرها (قياسها) ثم اتخاذ القرار المناسب بالتعامل معها: سواء بالقبول أو التجنب أو التحويل ولأن المؤسسات المالية وبشكل أخص البنوك على اختلاف أنواعها تعتبر أكثر المؤسسات الأخرى تعاملًا مع المخاطر، فسيكون موضوع الفصل الثاني هو مخاطر البنوك وأساليب إدارتها

الفصل الثاني:  
إدارة مخاطر التمويل بالبنوك  
التقليدية

## الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

### تمهيد:

إن الثورة المعلوماتية المصاحبة للعولمة الاقتصادية وارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة، أحدثت تغييرات عديدة للصناعة المصرفية نتج عنها تزايد المخاطر. فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر وإن حسن تقييم وتحليل ودراسة، ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية. فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أرباح أعلى إلا أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائدات والفشل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك، لذا فإن الفهم الصحيح لإدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية، يتطلب معرفة المخاطر الرئيسة للبنك التقليدي وطرق إدارتها وذلك بعد التطرق لمفاهيم أساسية حول البنوك وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال المباحث التالية:

### المبحث الأول: أساسيات حول البنوك

### المبحث الثاني: مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

### المبحث الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

### المبحث الأول: أساسيات حول البنوك

تقوم البنوك التقليدية بتعبئة الأموال من أصحاب الفائض، وتقدمها لأصحاب العجز. وبما أن نشاطها يقوم على الائتمان بصفة أساسية، فإنها مسؤولة عن رد الأموال المودعة عندها، وكأي مؤسسة مالية فإن عليها اتخاذ كافة الوسائل والأساليب التي تمكنها من ممارسة أنشطتها بعيداً عن المستويات العالية من المخاطر التي تهدد الاستقرار والأمان فيها. من خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على البنوك وأهم أنواعها ووظائفها وما هي أهم معايير أو مؤشرات سلامة البنوك التقليدية .

### المطلب الأول : ماهية البنوك

#### الفرع الأول: تعريف البنك<sup>1</sup>

البنك هو مؤسسة مالية ذات شخصية معنوية،<sup>2</sup> والتي مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات المصرفية، تتجلى في جمع رؤوس الأموال التي تستخدمها لحسابها الخاص وتحت مسؤوليتها في تسليم القروض للزبائن، إضافة إلى ما سبق ذكره، فإن البنك يفيد ويستفيد، يفيد عندما يعيد استخدام ودائع المودعين، فإنه بذلك يحرك رأس مال ويزيد من إنتاجيته وهكذا فهو يفيد النشاط الاقتصادي الذي يدخل فيه، وهو يستفيد أيضاً من خلال حصوله على فوائد وعمليات وأجور وخدمات . ويعرف البنك التقليدي بأنه<sup>3</sup> "عبارة عن مؤسسة ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساساً بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل".

### الفرع الثاني: أنواع البنوك

إن معظم المجتمعات قد قسمت البنوك على أربعة مجموعات:

#### 1- البنوك المركزية.

<sup>1</sup> البنك هي كلمة إيطالية الأصل (بانكو Banco) وتعني "المصطبة" وكان يقصد بالمصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة، المنضدة التي تم فوقها عد وتبادل العملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي يوجد فيه تلك المنضدة وتجرب فيه المتاجرة بالنقود، أنظر: شاكركزويني "محاضرات في إقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992، ص24.

<sup>2</sup> المادة 114 من قانون 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990 للنقد والقرض.

<sup>3</sup> رانية زيدان شحادة العلاونة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية "حالة الأردن"، بكالوريوس شريعة ودراسات إسلامية جامعة مؤتة قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من جامعة اليرموك/ الاقتصاد والمصارف الإسلامية 2005، ص 11.

2- البنوك التجارية.

3- البنوك المتخصصة.

4- البنوك الاستثمارية.

### أولاً: البنوك المركزية

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية ويأتي على رأس النظام المصرفي، وهو الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والرأس المالي في أقطار العالم، ويعتبر نشاطاته في غاية الأهمية لأن وجوده ضروري لتنفيذ السياسة المالية للحكومة، ويلعب دوراً هاماً في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة كما يتمتع بالسيادة والاستقلال، فهو يقوم حالياً بأداء الكثير من الأعمال. ذات الطبيعة المختلفة مما جعل من الصعب تقديم دقيق موجز للبنك المركزي.<sup>1</sup>

فالبنك المركزي هو مؤسسة نقدية عامة، يحتل الصدارة في الجهاز المصرفي وهو الهيئة التي تتولى إصدار "البنكنوت" وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الإقتصادي والاجتماعي، ويستند البنك المركزي في عمله على نظم إقتصادية وأحوال صرفية وظروف سياسية وإجتماعية معينة، لا بد أن تترك أثرها يتمتع بالقدرة على وضع خطة الإصدار وحجم النقد المتداول، ويشرف على تنفيذ الخطة وهو أيضاً المسؤول عن غطاء العملة الورقية من الذهب والعملات الأجنبية. لا يهدف البنك المركزي للربح كباقي البنوك وإنما تعتبر أرباحه من قبل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد البنك لأجلها، فهدفه يجب أن يكون المصلحة عامة ولذلك البنك المركزي مملوك غالباً من طرف الدولة .

### ثانياً: البنوك التجارية

يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان ويطلق عليها في بعض الأحيان تسمية بنوك الودائع، ويمكن تعريفها بأنها المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب أو لأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض (الائتمان) بقصد الربح وبذلك يقوم البنك بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين أو بين المودعين والمستوردين وتأتي هذه البنوك في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي ضمن الجهاز كما يمكن تحديد خصائص البنوك في الوسط الاقتصادي.

<sup>1</sup> شاكر القزويني، "محاضرات في إقتصاد البنوك"، مرجع سبق ذكره، 32-33.

## الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

كما يمكن تحديد خصائص البنوك التجارية فيما يلي:

- \* سعي البنوك التجارية إلى الربح عكس البنوك المركزي وحيث أن للبنوك التجارية مشاريع رأسمالية هدفها تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل نفقة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات .
- \* إختلاف النقود المصرفية عن النقود القانونية فالنقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية إبرائية وغير نهائية والثانية التي تصدرها البنوك المركزية نهائية بقوة التشريع.
- \* تتأثر هي الأخرى برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه .
- \* تعدد البنوك التجارية وتنوع تبعاً لحاجة السوق النقدية .
- \* يقوم البنك التجاري بتوظيف الأموال التي يحصل عليها من الإقراض وشراء الأوراق التجارية المتوسطة والطويلة الأجل.

### ثالثا : البنوك المتخصصة:

تعتبر هذه البنوك من المنظمات المالية غير التجارية والتي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي وفقاً للقرارات الصادرة بتأسيسها وتختلف أنشطة هذه البنوك عن البنوك التجارية لأن أنشطتها تحتاج إلى تمويل طويل الأجل وخبرات خاصة ومعرفة بطبيعة عملية النشاط الزراعي والصناعي والعقاري.

كما تتميز البنوك المتخصصة بعدة خصائص نذكر منها:

- \* لا تتلقى الودائع من الأفراد دائماً تعتمد على رؤوس أموالها، وما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد أجال طويلة.
- \* قد يكون جانباً من أهداف هذه البنوك قومياً اجتماعياً ولذلك قد تعاونها الدولة وتمنحها القروض بسعر فائدة مميز.
- \* البنوك المتخصصة في الدول النامية تعتمد بصفة رئيسية في الحصول على الموارد الخارجية من الحكومة والبنوك التجارية والبنك المركزي وذلك لضيق الوقت في تلك الدول وعادة تقدم لها تلك القروض بأسعار فائدة منخفضة.
- \* لا يتقدم نشاط هذه البنوك على عمليات الاقتراض والتسليف فقط بل تقوم بالاستثمار المباشر، أما عن طريق إنشاء مشروعات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال المشروعات.

### رابعاً: البنوك الاستثمارية والأعمال:

تلعب هذه البنوك دوراً هاماً في تمويل تجارة المشروعات الاقتصادية حيث تقوم بمتابعة ومراقبة وتنفيذ المشروعات كما تقوم بعمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة الإستثمار وفقاً لخطط التنمية الاقتصادية، وإن عملياتها موجهة أساساً لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت (مصنع، عقار، أرض صالحة للزراعة... إلخ). لذا هي تحتاج لأموال غير قابلة للطلب متى شاء المودع أي أيضاً تعتمد في إقتراضها للغير على رأسمالها بالدرجة الأولى، وعلى الودائع لأجل أي ودائع مرتبطة بتاريخ. و تعتمد هذه البنوك أيضاً على المنح الحكومية وكل الموارد التي تقدم ذكرها يجمعها جامع يتمثل في كونها غير مستحقة الطلب بعد تواريخ معروفة مقدماً.<sup>1</sup> و تتميز هذه البنوك بـ:

- تمويل وإدارة المؤسسات الأخرى عن طريق الإقتراض.
- تعدد العمليات والنشاطات التي تقوم بها هذه البنوك في الوقت الحالي.

### المطلب الثاني: وظائف البنوك التقليدية وأهدافها

#### الفرع الأول: وظائف البنوك التقليدية

تقوم البنوك بالعديد من الوظائف منها رئيسية وأخرى فرعية.

#### أولاً: الوظائف الرئيسية:

##### 1- قبول الودائع:

تعتبر من أهم مصادر السيولة بالنسبة للبنك، ونظراً لأهميتها، فإن البنوك تتنافس فيما بينها على جذب الزبائن إليها وتخفّضهم على إيداع مدخراتهم لديها، وتلعب الفوائد الممنوحة للمتعاملين معها دوراً هاماً في عملية كسب هؤلاء وتشجيعهم على إيداع أموالهم لديها وتنقسم إلى:

##### أ- الودائع تحت الطلب:

هي تلك الودائع النقدية التي تمكن العميل السحب منها في أي وقت يشاء وبمجرد إبداء رغبته في ذلك دون إشعار مسبق ودون إنتظار حلول أجل معين، كما تنقسم من حيث النشاط الإقتصادي للمودعين إلى:

<sup>1</sup> شاكر القزويني، "محاضرات في إقتصاد البنوك"، مرجع سبق ذكره 31.

## الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

- ودائع المؤسسات التجارية.
- ودائع المؤسسات الصناعية.
- ودائع المؤسسات الخدمائية.
- ودائع الزراعة.
- ودائع المهن الحرة وودائع المرتبات.

### ب- الودائع لأجل:

هي تلك الودائع التي لا يحق للعميل المودع طلب ردها إلا بعد مدة معينة من الإيداع وهي بذلك تحقق للبنك أكبر قدر من الإطمئنان في استثمارها في عملياته الائتمانية.

### ج- الودائع بإخطار سابق:

هي ودائع نقدية غير محددة المدة حيث لا يحدد للعميل عند الإيداع موعدا لسحبها أو إستردادها، غير أنه يلتزم بضرورة إخطار المصرف برغبته في سحبها قبل الموعد الذي يريده لمدة معينة وتمنح البنوك عن هذا النوع من الودائع فائدة لأصحابها تزيد نسبتها كلما طالت المدة اللاحقة على تاريخ الأخطار، غير أنه يمكن للعميل سحب أمواله قبل ميعاد إستحقاقه ولكن البنك في هذه الحالة يضع المودع أمام حلين هما:

- أن تصرف له الوديعة دون أي فائدة عن الأدلة التي ظلت فيها وديعته لدى البنك.
- أن يقترض من البنك بضمنان تلك الوديعة سعر فائدة أكبر من سعر فائدة الإيداع..

### د- ودائع التوفير:

فهي تتمثل في مدخرات يودعها أصحاب الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائهم الخاصة وتوفيت فرصة الحصول على عائد مقابلها ويتم سير هذا النوع من الودائع بالدفاتر التوفيرية، وهذه الودائع تحصل على فوائد أقل .

### و- الودائع المجمدة:

هذا النوع من الودائع يتمثل في المبالغ التي يودعها العملاء كغطاء لعمليات مصرفية تقوم بها لحسابهم قمتها ما يمثل التأمينات للإعتمادات المستندية وتأمينات خطابات الضمان كما تشمل الأرصد الدائنة التي تجمد لصالح البنك (أي عدم السماح من السحب منها ) ما يعطي لها الفرصة لإستخدامها وذلك على ضوء الظروف والعوامل التي تحكم مدة بقائها مجمدة لديه.

2- تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول

البنك وربحيتها وأمنها.

ثانيا : الوظائف الفرعية

تقوم البنوك التجارية بالعديد من الوظائف والعوامل منها ما يلي:

-إصدار خطابات الضمان: يصدر البنك مقابل تقاضيه أجرا خطاب الضمان بناء على طلب كتابي من العميل مبينا فيه إسمه وإسم المستفيد من الضمان ومبلغ الضمان والغرض منه ومدة صلاحيته وهو عبارة عن تعهد كتابي صادر من البنك بأن يدفع نيابة عن العميل إلى طرف ثالث خطابات ضمان ابتدائية أو مؤقتة وخطابات ضمان نهائية ضمان دفعات مقدمة.

- فتح الاعتمادات المستندية: تقوم البنوك التجارية بفتح الاعتمادات المستندية بهدف تسهيل عملية التبادل مع الخارج ونوع الاعتماد المستندي يختلف حسب رغبة المصدر وهذه تتوقف على مدى ثقته في المستورد.

كما أن هناك وظائف فرعية أخرى منها:

- خصم الأوراق التجارية
- تحصيل الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى لصالح عملاء البنك ودفع الشيكات المسحوبة على فروع البنك المختلفة.
- إصدار أسهم وسندات لحساب شركات سواء في عمليات الإئتماء عند تأسيسها أو لزيادة رؤوس أموالها
- إعطاء بيانات الحالة المالية للعمل إلى البنوك الأخرى التي يريد العميل الاقتراض منها.
- صرف المعاشات الدورية لمستحقيها.
- تقديم خدمات وتسهيلات.
- منح الائتمان ( القرض).

الفرع الثاني : أهداف البنوك التقليدية

يسعى البنك كغيره من منظمات الأعمال إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها<sup>1</sup>:

أولا-الأهداف المالية :

- استمرار تحقيق الأرباح، فالبنك يسعى إلى تحقيق وتعظيم الأرباح.
- تعظيم معدل الفائدة على الإستمرار.

<sup>1</sup> عبد السلام أبو جعفر : "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية" : مكتبة نهضة الشرق 1991 ص 370.

## الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

- المحافظة على بنية معقولة من السيولة أي وجود قدر كافي منها بحوزة البنك تكفيه لمواجهة التزاماته تجاه العملاء في كل الأوقات ومختلف الديون المستحقة .

### ثانيا- الأهداف الإنتاجية :

- تحسين الخدمات المصرفية وتطويرها لمواجهة متطلبات العملاء.

- تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية المقدمة.

- تقليل الوقت الضائع.

ويمكن تلخيص أهداف هذه البنوك ب<sup>1</sup>:

1- زيادة القيمة الحالية للمؤسسة وهي عبارة عن القيمة الحالية للأرباح النقدية المتوقع الحصول عليها من قبل حملة الأسهم، وتتأثر القيمة الحالية للمؤسسة بمجموعة من العناصر كالأرباح الموزعة، وسعر الخصم في السوق، والمخاطر المتوقعة في المشروع، والوقت الذي يحصل فيه المستثمر على عائد استثماره، والعائد المتوقع للأسهم، والتوقعات المستقبلية الخاصة بالمؤسسة من قبل المستثمرين، بالإضافة إلى قدرة المؤسسة على استخدام القروض والديون في زيادة الأرباح.

2- المحافظة على سيولة المؤسسة من خطر الإفلاس والتصفية.

### المطلب الثالث: أهم معايير أو مؤشرات سلامة البنك التقليدي

هناك مجموعة من المعايير أو المؤشرات التي تعكس سلامة البنك التقليدي وهي:

#### الفرع الأول: الربحية

يسعى البنك لتحقيق هدف زيادة قيمة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق أرباح ملائمة أي لا تقل عن تلك التي تحققها المشاريع الأخرى والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، وتوزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطات إجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة و أرباح غير معدة للتوزيع. ولكي يحقق البنك هذه الأرباح فإن عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة وأن يخفض نفقاته وتكاليفه لأن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> كراجه عبد الحليم وآخرون، "الإدارة والتحليل المالي"، عمان-الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، 2002م، ص 26.

<sup>2</sup> زياد رمضان، محفوظ جودة "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2000، ص 102-124.

## الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

وعلى العموم يمكن أن ترصد عدة عوامل تؤثر في ربحية البنك وهي<sup>1</sup>:

- 1- إدارة البنك ، والتي تتولى مهمة الموازنة بين العائد، والمخاطر.
- 2- حجم البنك، إذ يتناسب حجم البنك طردياً مع العائد بمعنى أنه كلما صغر كانت الأرباح صغيرة وكلما كُبر كانت الأرباح أكبر.
- 3- سعر الفائدة حيث تزداد ربحية البنك كلما ازدادت أسعار الفائدة الدائنة.
- 4- حجم المنافسة من خلال نقص الموارد المتاحة للبنك واضطراره إلى دفع تكاليف أعلى للحصول على هذه الموارد مما يؤثر سلباً على ربحيتها.
- 5- مقدار ما توظفه البنوك من موارد حيث تزداد الربحية بازدياد نسبة التوظيف في القروض، والاستثمارات المالية.
- 6- تتأثر ربحية البنك بأرباح، أو خسائر الأوراق المالية إذ تعتبر هذه الأوراق أدوات يتاجر بها البنك للمحافظة على تحقيق التوازن بين الربحية، والسيولة.
- 7- أرباح، أو خسائر القروض؛ إذ تعتبر القروض من الأنشطة الأساسية للبنوك التجارية، وهي بذلك المصدر الأساسي لأرباحها، أو خسائرها.
- 8- نسبة المتاجرة بأموال الغير من خلال التأثير على معدل العائد على حقوق الملكية حيث تؤدي الزيادة في هذه النسبة إلى زيادة العائد على حقوق الملكية أما في حالة انخفاض هذه النسبة فإن معدل العائد على هذه الحقوق سوف ينخفض.

### الفرع الثاني : السيولة

تعرف السيولة على أنها مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته الطارئة دون التعرض لخسائر جسيمة، حيث تمثل ودائع تحت الطلب، وقصيرة الأجل أكبر بند في موارده المالية، وللسيولة أهمية خاصة في البنوك؛ لأن تدفقات الأرصدة النقدية من وإلى البنك كبيرة جداً بالمقارنة بقاعدة رأس المال، علاوة على صعوبة التنبؤ بحجم، وتوقيت انسياب الأموال النقدية خارج البنك؛ إذ يعمل هذا الانسياب على إمكانية حدوث خسائر جراء تصفيات بعض استثمارات البنك لمواجهة السحب، بالإضافة إلى ضياع عائد استثماري يتحقق بتشغيل هذه الودائع<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Read.k&Gill. Edward, **commercial Banking, Engewood cliffsprentice, Hall International U.S.A 1989 p.201-204.** and Donald R, fraser and other, **Evaluating commercial, Bank performance Guild to financial Analysis, Banker punishing company. U.S.A 1990 p.4.**

<sup>2</sup> العريضي عدنان، "الوسيط في إدارة المصارف"، بيروت - لبنان، دار المستشار، ط1، 1988، ص 163-164.

## الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

وتعتمد إدارة السيولة على طبيعة موارد البنك، واستخدامات الأموال النقدية، وتواريخ استحقاقها، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية السائدة؛ ففي حالة الراجح يزداد الطلب على الأموال، فتقل سيولة البنك، أما في حالة الانكماش فإنه يقل فتزيد السيولة<sup>1</sup>.

وتتكون عناصر السيولة من :

**1- احتياطات الدرجة الأولى وهي:** النقد في الصندوق، والنقد لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى، ولدى المراسلين والشيكات برسم التحصيل التي يحتفظ بها، لمواجهة السحوبات اليومية على الودائع.

**2- احتياطات الدرجة الثانية:** وهي عبارة عن أوراق مالية قصيرة الأجل يمكن تسيلها بسهولة، وهي تحقق الأمان، والربحية معاً مثل السندات الحكومية قصيرة الأجل والسندات المالية الأجنبية قصيرة الأجل القابلة للتداول وأية موجودات أخرى<sup>2</sup>.

وتحدد القوانين المصرفية السائدة نسبة السيولة الواجب الاحتفاظ بها، كما أنها تربط آجال الودائع بنسبة السيولة؛ فكلما كانت قصيرة الأجل ألزم البنك بالاحتفاظ بنسبة سيولة أعلى.

### الفرع الثالث : الأمان أو الضمان

تستخدم البنوك أموال الغير في عمليات التمويل والاستثمار، لذلك يجب أن تهتم هذه البنوك بكسب ثقة العملاء؛ لحفزهم على الاستمرار في الإيداع لديها دون تعريض ودايعهم للخطر في حال إفلاس البنك، فالبنوك التجارية لا تستطيع أن تستوعب خسائر تزيد عن قيمة رؤوس أموالها، التي تتسم بالصغر نسبياً، وبالتالي فهذه الخسائر يمكن أن تمتد إلى هذه الودائع وعلى إدارة البنك أن تعمل على إيجاد وسائل الأمان المختلفة لحماية رأس المال والودائع<sup>3</sup>. وترتبط هذه العناصر بعلاقة طردية مع السيولة؛ إذ يعتبر نقصان السيولة عن طريق زيادة استخدامهما في العمليات التمويلية لتحقيق العائد المرتفع سبباً في ارتفاع عامل المخاطر، مما يؤدي إلى إمكانية حدوث خسائر أو تعرض مركز البنك المالي للخطر، ويحدث العكس في حالة ارتفاع عامل السيولة، ولكن المبالغة في عامل الضمان يؤثر سلباً على الربحية، لأن ذلك يفوّت على البنك القيام بعمليات استثمارية ذات ربحية عالية وأمان أقل.

ومن هنا تبدو صعوبة المحافظة على هذه العناصر، وإبقائها في حالة توازن، حيث يؤدي ذلك إلى تدني الربحية وزيادة المخاطر، وبناءً على ذلك فإن الحاجة لإدارة مخاطر البنوك تستدعي فتح الباب على

<sup>1</sup> محسن، فؤاد، "البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في الأردن"، حقائق وأرقام، ص 16.

<sup>2</sup> التميمي، حسين والسني، عبد الله، "أساسيات إدارة المصارف"، صناعاء، دار الحكمة اليمانية، ط 1، 1995، ص 255.

<sup>3</sup> هندي منير، "إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات"، الإسكندرية - مصر، ص 5.

## الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

مصرعيه فيما يتعلق بمناقشة مجموعة من القضايا الخاصة بتلك المخاطر التي تواجه البنوك التجارية للمحافظة على توفير عنصر الأمان، وبالتالي القدرة على تحقيق التوازن بين العناصر الثلاثة: الربحية والسيولة والأمان.

### المبحث الثاني: مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

تبقى البنوك ورغم تعدد أنواعها ذات طبيعة تجارية، فهي تسعى إلى تحقيق أعلى معدلات الربحية، الشيء الذي أرغمها على الخوض في عدة مخاطر وبدرجات متفاوتة تماشياً مع القاعدة التي تقضي بأن درجة الربحية تعادل درجة المخاطر، وقد تعددت هذه المخاطر حسب تعدد الوظائف والخدمات التي تقدمها البنوك ولا سيما ما تعلق بمنح القروض وتوفير السيولة لمواجهة مختلف طلبات العملاء، إذ بدأ الاهتمام يتزايد بتحليل مخاطر البنوك في السنوات الأخيرة، وأخذ ينظر إليه كأهم أداة في تقييم أداء البنوك، خاصة بعد الهزات العنيفة التي عصفت بالكثير من البنوك، والمؤسسات المالية. سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مخاطر البنوك التقليدية وبشكل خاص المخاطر التقليدية للبنوك بما فيها مخاطر الصيرفة الالكترونية، بالإضافة إلى التعرف على أهمية تحليل هذه المخاطر.

### المطلب الأول: المخاطر المصرفية التقليدية.

تواجه البنوك التقليدية مجموعة من المخاطر هي:

#### الفرع الأول: المخاطر المالية:

هي تلك المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالبنوك وهذا النوع من المخاطر يتطلب إشراف ورقابة مستمرتين من طرف إدارة البنك وذلك وفقاً لتوجه وحركة الأسعار، السوق والعملاء، والأوضاع الاقتصادية إضافة إلى العلاقة بالأطراف الأخرى.

#### أولاً- المخاطر الائتمانية:

هي المخاطر التي ترتبط بالطرف المقابل (الأخر) في العقد، أي قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة وفي موعدها كما هو منصوص عليها في العقد<sup>1</sup>، وتعرف بأنها مخاطر تخلف العملاء عن الدفع أي عجزهم عن السداد أو خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> طارق الله خان ، حبيب أحمد ، مرجع سبق ذكره ،ص 31.

<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر"، مرجع سبق ذكره، ص 197

## الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

فكلما إستحوذ البنك على أحد الأصول المرهجة فإنه بذلك يتحمل مخاطر عجز المقترض على الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقا للتواريخ المحددة لذلك، ويكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيله. فالتغير في الظروف الاقتصادية العامة ومناخ التشغيل بالشركة يؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين ومن الصعب التنبؤ بهذه الظروف، كذلك فإن قدرة الفرد على رد الدين تختلف وفقا للتغيرات التي تطرأ على التوظيف وصافي ثروة الفرد<sup>1</sup>.

وتقاس هذه المخاطر بما يلي<sup>2</sup>:

1- صافي أعباء القروض / إجمالي القروض .

2- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحققت ولم تسدد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مخاطر الائتمان هي أقدم المخاطر بالنسبة للبنوك كما أنها تحدث نتيجة لمجموعة من المخاطر متعددة الأبعاد.

### ثانيا- مخاطر السيولة :

السيولة هي هامش الضمان للبنك، و يمكن في الغالب تعريف مخاطر السيولة بطرق مختلفة<sup>3</sup>:

- مخاطر السيولة تعني اللاسيولة الشديدة.

- احتياطي الأمان الذي توفره محفظة الأصول السائلة.

وينتج عن حالة اللاسيولة الشديدة الإفلاس ومن ثم فإن مخاطر السيولة هي من أصعب المخاطر التي قد تمس البنك، ومع ذلك فإن هذه الأحوال الشديدة غالبا ما تكون ناتجة عن أخطار أخرى على سبيل المثال: الخسائر الهامة بسبب عجز عميل كبير عن الدفع يمكن أن تثير قضايا متصلة بالسيولة وشكوكا فيما يتصل بمستقبل المنظمة، ويكفي هذا لإحداث حالات سحب ودائع على نطاق واسع أو إغلاق حدود التسهيلات الائتمانية بواسطة المؤسسات الأخرى الساعية لحماية نفسها من حدوث عجز محتمل عن الدفع ويمكن الاثنتين معا أن يحدثا أزمة سيولة شديدة تنتهي بالإفلاس.

- احتياطي الأمان الذي يساعد على كسب الوقت في الظروف الصعبة وهي أن قيم الأصول قصيرة

الأجل غير كافية لمقابلة المطلوبات قصيرة الأجل أو التدفقات النقدية غير المتوقعة إلى الخارج.

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، "تقييم أداء البنوك التجارية"، دار الجامعة، طبعة 2001، ص 71

<sup>2</sup> رانية زيدان شحادة العلوانة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>3</sup> طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر"، مرجع سبق ذكره، ص 179

### ثالثاً- مخاطر أسعار الفائدة:

يقصد بمخاطر أسعار الفائدة عدم التأكد أو التقلب في الأسعار المستقبلية للفائدة. فإذا ما تعاقد البنك مع العميل على أسعار فائدة معينة ثم ارتفعت بعد ذلك في السوق عموماً وبالتالي ارتفع سعر الفائدة على القروض التي تحمل نفس درجة مخاطر القرض المتفق عليه. فذلك يعني أن البنك قد تورط في استثمار يتولد عنه عائد يقل عن العائد الحالي السائد في السوق<sup>1</sup>.

وهناك مصدر آخر لأسعار الفائدة يكمن في الخيارات الضمنية في المنتجات المصرفية والحالة الشهيرة لذلك هي الدفع المسبق للقروض ذات السعر الثابت، فالمقترض يمكنه دائماً أن يسدد القرض ويقترض بسعر جديد وهو حق يمارسه عندما تنخفض أسعار الفائدة انخفاضاً شديداً وتحمل الودائع خيارات أيضاً حيث أنها يمكن أن تتحول إلى ودائع لأجل عندما ترتفع أسعار الفائدة، والمخاطر الاختيارية يطلق عليها عادة مخاطر الفائدة غير المباشرة. وهي لا تنشأ مباشرة من تغير أسعار الفائدة بل تنتج من سلوك العملاء الذين يقارنون مردوداتهم، وتكاليف ممارسة الخيارات المتضمنة في المنتجات المصرفية، ويجرون اختياراتهم تبعاً لظروف وأحوال السوق<sup>2</sup>.

### رابعاً- مخاطر الصرف الأجنبي:

بما أن البنوك تساهم بدور فعال في تنشيط وتفعيل التجارة الخارجية فإنها مجبرة على تحمل مخاطر تتعلق بالصرف الأجنبي، وتشير مخاطر الصرف الأجنبي إلى مخاطر تحويل العملة الأجنبية إلى عملة محلية عندما لا يمكن التنبؤ بأسعار التحويل<sup>3</sup>. وكما هو معلوم فإن البنوك تحتفظ عادة بجزء من أصولها بالعملات الأجنبية، لتلبية احتياجات عملائها المختلفة لذلك فإن أي تغيير في أسعار العملات سينعكس على قيمة تلك الأصول سلباً أو إيجاباً، ومن هنا تأتي أهمية مخاطر أسعار الصرف إذ أنها تعنى بتحديد نسبة الأرباح والخسائر في الأصول المصرفية.

### خامساً- مخاطر التضخم:

أما مخاطر التضخم فيترتب عليها انخفاض في القوة الشرائية للنقود المستثمرة في أصل القرض والفوائد التي يحصل عليها. لذا يشير البعض على مثل هذه المخاطر بمخاطر انخفاض القوة الشرائية والتي يمكن تعريفها على النحو التالي. تشير مخاطر انخفاض القوة الشرائية على المخاطر المحتملة نتيجة التضخم<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> طارق طه، "إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية"، الحرمين للكمبيوتر، طبعة 2000، ص 325.

<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر"، مرجع سبق ذكره، ص 203.

<sup>3</sup> طارق عبد العال حماد، "تقييم أداء البنوك التجارية"، مرجع سبق ذكره، ص 75.

<sup>4</sup> طارق طه، "إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية"، مرجع سبق ذكره، ص 326.

### الفرع الثاني: مخاطر العمليات (التشغيل):

وهي المخاطر المتعلقة بأداء الخدمات، أو مختلف المنتجات المصرفية، وقد تحدث نتيجة لاختلال وظيفي في نظم المعلومات، أو نظم رفع التقارير، أو أخطاء في قواعد رصد المخاطر التقليدية، ومن أهم أسباب حدوثها عدم وجود أدوات كافية لقياس المخاطر، ومن أمثلتها أن تكون تكاليف التشغيل أكثر من التكاليف التقديرية لها مما يؤثر سلباً على الإيرادات<sup>1</sup>، وقد عرفت لجنة بازل بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم ملاءمة، أو فشل العمليات الداخلية، والأفراد والأنظمة وتكون الخسارة بسبب أحداث خارجية تلحق الضرر بالموجودات الثابتة، أو خسارة هذه الموجودات نتيجة لكوارث طبيعية، أو لأحداث أخرى<sup>2</sup>. يشمل هذا النوع من المخاطر العمليات الناتجة عن العمليات اليومية للبنوك ولا تتضمن عادة فرصة الربح فالبنوك إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها.، وعدم ظهور أي خسائر للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير، ومن المهم للإدارة العليا أن تتأكد من وجود برامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات. وتشمل مخاطر العمليات ما يلي:

### أولاً-الاحتيال المالي (الاختلاس):

تعتبر الاختلاسات النقدية من بين أكثر أشكال الاختيال شيوعاً ما بين الموظفين. وتشمل معظم الخسائر التي تتعرض لها البنوك نتيجة حالات الاختلاس من الأموال المودعة بالبنوك أو الشبكات السياحية من الفروع وأجهزة الصرف الآلي، وتمثل عملية استرجاع تلك الخسائر الناتجة عن عمليات الاختلاس من الأمور المعقدة والصعبة وفي بعض الأحيان تكون مستحيلة فيستدعي ذلك ضرورة تصميم برنامج الكشف عن حالات الاختلاس ووضع إجراءات تكون أكثر فعالية لتقليل احتمالية حدوثها، بحيث تكون تكلفة هذه الإجراءات لا تزيد بأي حال من الأحوال عن تكلفة محاولة استعادة المبالغ المختلسة و/ أو الخسائر المحققة نتيجة عمليات الاختلاس<sup>3</sup>.

### ثانياً- التزوير:

إن خسائر العمليات الناتجة عن التزوير، والمتمثلة في تزوير الشيكات المصرفية أو تزوير الأوراق المالية القابلة للتداول مثل خطابات الاعتماد، أو تزوير الوكالات الشرعية نتيجة عدم قدرة الموظفين العاملين

<sup>1</sup> رانية زيدان شحادة العلوانة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

<sup>2</sup> دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية موسوعة بازل II ترجمة نبيل حشاد، اتحاد المصارف العربية بيروت، لبنان، ٢٠٠٥ م ص 71.

<sup>3</sup> من الموقع:

## الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

بالمصارف على التأكد بصفة كافية من صحة المستندات المقدمة إليهم من العملاء قبل البدء في دفع قيمتها. ونشير هنا إلى أن الخسائر الناتجة عن عمليات التزوير تزدت نظرا لتزايد استخدام التقنية في العمليات المصرفية، وهو ما أدى إلى تزايد فرص للأعمال الإجرامية. وتطورت أساليبها وزادت صعوبة اكتشافها من خلال وسائل العالية التقنية.

### ثالثا- تزييف العملات:

إن تطور الوسائل التكنولوجية في معظم الدول ساعد على زيادة حالات تزييف العملات. حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 بتقدير حجم عملة الدولار المزور بنحو بليون دولار أمريكي فئة 100، 50، 20، ويتم تداولها خارج الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يمكن لأي خبير في هذا المجال اكتشاف ذلك.

### رابعا- السطو والسرقه:

إن زيادة استخدام معايير السلامة الأمنية لدى البنوك أدى إلى تخفيض حالات السرقة والسطو. هذا وتزايدت حالات السرقة والسطو مع تزايد حالات جرائم تعاطي المخدرات والمتاجرة فيها. والتي تعتبر غير منتشرة إلى حد كبير في الدول العربية بعكس الدول الغربية.

### خامسا- المخاطر المهنية:

تعرض البنوك عموما إلى نقص في مخصصاتها للخدمات والمنتجات المالية كأكثر مخاطر العمليات المصرفية انتشارا في القطاع المصرفي. وتندرج تحتها الأخطار المهنية والإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية التي يجب التفريق فيها بين المخاطر المهنية التي تؤثر على مجلس الإدارة عن تلك المؤثرة على ذات البنك.

## المطلب الثاني: المخاطر المصرفية الحديثة (مخاطر الصيرفة الالكترونية)

تتباين المخاطر التي ارتبطت بالصيرفة الالكترونية والتي أصبحت تمثل تحديا حقيقيا أمام البنوك والمتعاملين معها والسلطات الإشرافية، ولعل من أهم هذه المخاطر ما يلي:

### أولا- مخاطر إستراتيجية:

يرتبط هذا النوع من المخاطر بالقرارات والسياسات والتوجيهات التي تتخذها الإدارات العليا للبنوك. حيث تختلف عن بقية المخاطر كونها أكثرها عموما واتساعا من بقية المخاطر الأخرى. وتنشأ هذه المخاطر في العمليات المصرفية الالكترونية بسبب الأخطاء أو الخلل الذي قد يحدث نتيجة تبني إستراتيجيات وخطط تقديم هذه العمليات والخدمات وتنفيذها، التي قد تقع فيها الإدارات العليا وذلك

## الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

نتيجة الحاجة الملحة لتقديم مثل هذه الخدمات في ظل تزايد الطلب عليها من جهة واشتداد المنافسة المصرفية في هذا الشأن من جهة أخرى. والمخاطر الإستراتيجية ترتبط بقضايا التوقيت، فمثلاً قد تنشأ مخاطر إستراتيجية في حالة تباطؤ إدارة البنك في إدخال التقنيات المصرفية الحديثة أو الإسراع في ذلك.

### ثانياً- مخاطر التشغيل:

وهي تلك التي ترتبط باستخدام التقنيات والأنظمة المعلوماتية ويعتبر هذا النوع من بين أهم المخاطر بالنسبة للمخاطر الصيرفة الإلكترونية، وذلك لاعتماد الكثير على التقنية في كافة أوجه تقديم هذه الخدمات<sup>1</sup>. وتنتج هذه المخاطر بصورة رئيسية عن خلل في كافة البنية التحتية القائمة، أو عن عدم ملاءمة تصميم الأنظمة والإجراءات الموضوعية أو عدم توفير المتطلبات الأمنية اللازمة.

### ثالثاً- مخاطر السمعة:

تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبى تجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت وفق معايير الأمان والسرية والدقة، مع الاستمرارية والاستجابة الفورية للاحتياجات ومتطلبات العملاء. وهو أمر لا يمكن تجنبه إلا بتكثيف اهتمام البنك بتطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة لنشاطات الصيرفة الإلكترونية<sup>2</sup>.

### رابعاً- مخاطر قانونية:

تقع المخاطر القانونية في حالة انتهاك القوانين والقواعد والضوابط المقررة من قبل السلطات. أو قد تقع من جراء عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن التعاملات المصرفية الإلكترونية. النقص في متطلبات الإفصاح المرتبطة بذلك، كما تأتي المخاطر القانونية نتيجة الإخفاق في توفير السرية المطلوبة لمعاملات العملاء أو نتيجة الاستخدام غير السليم للمعلومات والبيانات. ويعزز هذه المخاطر النقص في التشريعات المصرفية المتعلقة بالتعاقدات للعمليات الإلكترونية والأدوات القانونية لضبط تنفيذ هذه التعاقدات والتعاملات.

### خامساً- المخاطر التي تؤثر على العمليات المصرفية التقليدية:

إن لقنوات توزيع الصيرفة الإلكترونية انعكاسات بالنسبة للمخاطر المصرفية التقليدية، إذا أنه في ظل التحول الإلكتروني للعمل المصرفي قد تزداد حدة المخاطر المصرفية التقليدية ومنها مخاطر الائتمان، السيولة، سعر الفائدة. فعلى سبيل المثال نجد أن استخدام الانترنت في منح الائتمان في الداخل والخارج

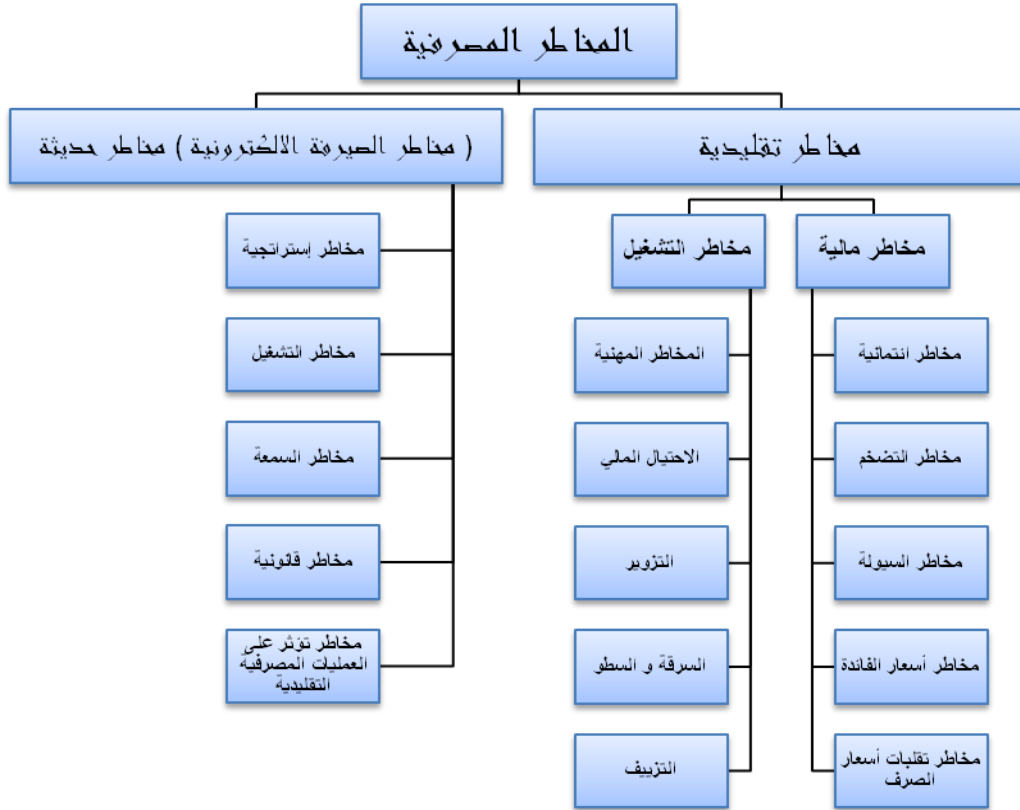
<sup>1</sup> مصطفى إبراهيم عبد النبي، " دور السلطات التنفيذية في مواجهة مخاطر الصيرفة الإلكترونية"، مجلة المصرفي، العدد الثاني والثلاثون، بنك السودان المركزي، جوان 2004، ص 19.

<sup>2</sup> بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، سبتمبر 2003، ص 89.

## الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

تزيد من احتمالية إخفاق العملاء في تسديد التزاماتهم، ومن ثمة زيادة المخاطر الائتمانية، كذلك فإن أي معلومات سلبية أو غير صحيحة على البنك يمكن أن تنتقل بسرعة عبر الانترنت وتحمل عملائه على سحب ودائعهم بسرعة وهو ما يعرض البنك لزيادة مخاطر السيولة. كما أن صيرفة الانترنت تعمل على زيادة وحرية حركة الودائع. ومن هنا تظهر أهمية مراقبة البنك لحجم السيولة لرصد التغيرات التي تطرأ على ودائعه وقروضه بشكل مستمر ودقيق.

شكل (1-2): أنواع المخاطر التي تواجه البنوك التقليدية



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مصادر متعددة

### المطلب الثالث: أهمية تحليل مخاطر البنوك

بدأ الاهتمام يتزايد بتحليل مخاطر البنوك في السنوات الأخيرة، وأخذ يُنظر إليه كأهم أداة في تقييم أداء البنوك، خاصة بعد الهزات العنيفة التي عصفت بالكثير من البنوك، والمؤسسات المالية في اليابان، وأوروبا، والبلدان العربية.

تنبع أهمية تحليل مخاطر البنوك من أهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية، فهي تقوم بتعبئة المدخرات من الناس غير القادرين على توظيفها توظيفاً منتجاً إلى أولئك القادرين على ذلك، بالإضافة إلى الوظيفة الأكثر خطورة وهي: خلق النقود، والتي تؤثر بشكل فوري على العرض النقدي، وما

## الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

يتصل بهذا العرض من آثار اقتصادية كلية، ولهذا كله فقد أصبح النظام المصرفي جزءاً أساسياً من النظام الاقتصادي، وركيزة حيوية من ركائزه ولو انحار فيه هذا النظام فإن انهياره يؤدي إلى زعزعة استقرار الاقتصاد الوطني، وتعرضه لمخاطر كبيرة<sup>1</sup>.

إن تحليل مخاطر البنوك يعمل على بقاء النظام المصرفي في وضع صحي، وبالتالي يعمل على تحقيق استقرار الاقتصاد، والوصول إلى الأهداف النهائية للسياسة النقدية، والمتمثلة بالاستخدام الشامل، والنمو الاقتصادي، واستقرار الأسعار، واستقرار أسعار الفائدة، واستقرار أسعار الصرف، وأخيراً استقرار الأسواق المالية وتطويرها.<sup>2</sup>

أما على الصعيد المصرفي فإن مسألة تحليل المخاطر تهم أطراف متعددة وهي:

### - الإدارة التنفيذية للمصرف:

إذ تعتبر الإدارة التنفيذية للبنك الجهة الأكثر اهتماماً بتحليل المخاطر، وذلك حتى يتمكن من ممارسة الوظائف الهامة من تنظيم، وتخطيط، ورقابة. ولما يوفره هذا التحليل من ثروة في المعلومات، ومن وسائل ومعايير لقياس فاعلية التخطيط ودقته، ولقياس الأداء وتقييمه ولتحديد الكيفية والتوقيت اللازمين عند إصدار القرارات المتعلقة باستخدام الأموال بطريقة تحافظ على أصول البنك، فضلاً عن تنمية موارده، هذا بالإضافة إلى تمكين إدارة البنك من الموازنة بين الهدفين أو المبدئين المتعارضين السيولة والربحية.<sup>3</sup>

### - البنك المركزي:

يساعد تحليل المخاطر البنك المركزي على التأكد من سلامة الوضع المالي للبنك التجاري، ومعرفة مدى متانة مركزه المالي، وسلامة أصوله، ومدى تحقق التناسب بين أموال البنك الخاصة (رأس المال، الاحتياطيات، الأرباح المحتجزة) وموارد البنك الأخرى من الودائع، كما أن هذا التحليل يساعد البنك المركزي على معرفة مدى التزام البنك بالتوجيهات والتعليمات الصادرة من جهته. كما يساهم تحليل المخاطر في التعرف على كيفية توجيه الائتمان، ومدى احتفاظ البنك بنسب السيولة المقررة والبنك المركزي يهدف إلى حماية جمهور المتعاملين من مودعين ومقترضين، ومساهمين، وبالتالي إلى حماية الاقتصاد من الآثار السلبية التي تنتج عن فشل أي منها، كما يهدف البنك المركزي إلى توجيه السياسة الائتمانية،

<sup>1</sup> الرموني أحمد ، "النقود والبنوك والاقتصاد"، مرجع سبق ذكره ، ص 71 .

<sup>2</sup> رانية زياد شحادة العلاونة، "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية - حالة الأردن"، مرجع سبق ذكره ، ص 27، 28 .

<sup>3</sup> الشماع، خليل، وعبدالله، خالد أمين، " التحليل المالي للمصارف "، مرجع سبق ذكره ، ص 47. وسويلم، محمد، " إدارة البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، مدخل مقارن"، مرجع سبق ذكره ، ص 47.

## الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

والنقدية في البلد المعني، ولا يتحقق ذلك دون الإشراف، والمراقبة، بناءً عليه فإن البنك أن يصرح للبنك المركزي عن الأخطار التي يتعرض لها، ويبحث له الكشوفات، والبيانات الدورية.

- المودعون (أفراد، هيئات، مصارف أخرى):

حيث يهتم المودعون بسلامة المركز المالي للبنك، وبمدى الأمان الذي يحققه هذا البنك لأموالهم المودعة لديه، ومدى قدرته على رد ودائعهم في الوقت الذي يطلبونها به، كما أنه يساعد المودعين في التأكد من مدى قدرة إدارة البنك على التسديد، وعلى المحافظة على الوضع التنافسي لهذا البنك في الجهاز المصرفي ككل<sup>1</sup>.

- حملة الأسهم:

يهتم حملة الأسهم بتحليل المخاطر، لأنهم الفئة الأكثر تحملاً للمخاطر سواء في حالة التصفية، أو في حالة اقتسام الأرباح، لذلك فهم يهتمون بسلامة المركز المالي لمصرفهم، والتأكد من أن أموالهم تجري إدارتها بكفاءة، وفاعلية، بما يحقق لهم أكبر قدر من العائد

وخلاصة القول إن تحليل مخاطر البنوك يفيد في تحقيق الاستقرار للاقتصاد الوطني، على اعتبار أن البنوك تلعب دوراً بالغ الخطورة في التأثير على العرض النقدي، وما ينجم عن هذا العرض من آثار اقتصادية، ويقدم في الوقت نفسه المعلومات المهمة، والمفيدة التي تساعد الجهات المصرفية على معرفة نواحي القوة، والضعف في عمليات التمويل والتشغيل، ومعرفة السيولة التي يتمتع بها البنك ومدى ملاءمة رأس المال فيه، ومدى ربحيته.

## المبحث الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

### المطلب الأول: متطلبات لجنة بازل وإدارة مخاطر التمويل بالبنوك

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 1975 بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر، وقد كان من أهم منجزات لجنة بازل الإتفاقية التي تم التوصل إليها في عام 1988 والخاصة بتحديد معيار لكفاية رأس المال الذي عرف بمعيار لجنة بازل، وقد كانت الأهداف الرئيسية

<sup>1</sup> عبد الله، خالد أمين، "العمليات المصرفية والمحاسبية الحديثة"، مرجع سبق ذكره، ص 335.

## الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

للإتفاقية هي وقف الهبوط المستمر في رأس مال البنوك العالمية والذي لوحظ في معظم فترات القرن العشرين، وتسوية الأوضاع بين البنوك العاملة على المستوى الدولي.<sup>1</sup>

الفرع الأول: إتفاقية بازل الأولى (1988):

عملت لجنة بازل للرقابة المصرفية لعدة سنوات قبل نشر تقريرها النهائي في جويلية 1988<sup>2</sup>، وفي عام 1988 أقرت اللجنة معيارها الموحد بشأن متطلبات كفاية رأس المال، والذي عرف باسم " إتفاقية بازل لعام 1988 ". وقد استهدفت هذه الإتفاقية وضع معايير دولية موحدة للرقابة الحذرة على متطلبات كفاية رأس المال الواجب توافرها بالبنوك لمواجهة كل من مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق . حيث أن رأس المال يتكون من شريحتين هما :

- رأس المال الأساسي، المكون الأساسي له هو حقوق المساهمين الدائمة (أو الأسهم العادية) بالإضافة إلى الإحتياطيات المعلنة.

- رأس المال التكميلي أو المساند، وتشمل الإحتياطيات غير المعلنة وإحتياطيات إعادة التقييم وعددا من أدوات رأس المال المبتكرة، والتي تتمتع ببعض صفات الملكية إلى جانب المخصصات العامة والإحتياطيات العامة لخسائر القروض وأدوات الدين الطويل الأجل من الدرجة الثانية. ولغرض الوفاء بالحد الأدنى بالنسبة المتوخاة، فإن مجموعة مكونات رأس المال "المساند" المؤهلة للشمول ضمن قاعدة رأس المال لا تزيد على رأس المال "الأساسي".

ولم يقتصر الهدف من هذه الإتفاقية على دعم النظام المصرفي العالمي فحسب، بل إنها سعت أيضاً إلى تحقيق التقارب بين معايير كفاية رأس المال المطبقة في الدول المختلفة، وإزالة الفوارق في القدرة التنافسية بين البنوك الناتجة عن اختلاف هذا المعيار<sup>3</sup>. وتتمثل العناصر الأساسية للإتفاقية في وضع معايير موحدة لتقييم رأس المال والأصول البنكية، وفقاً لمخاطر الائتمان بما فيها المخاطر الخاصة بالبنود خارج الميزانية، وتستند طريقة قياس متانة رأس المال إلى نظام من أوزان المخاطرة يطبق على جميع الفقرات داخل وخارج الميزانية العمومية، وقد إستندت طريقة القياس إلى المخاطر الائتمانية للمقترض، وتحددت الأوزان الأساسية للمخاطر ب (0%، 10%، 20%، 50%، 100%) حسب أنواع الموجودات.

<sup>1</sup> عبد الرزاق حبار، " النظام المصرفي الجزائري ومتطلبات لجنة بازل بين الواقع والتحديات"، مرجع سبق ذكره، ص .

<sup>2</sup> BADR, "Normes bancaires : nouvelle proposition du comité de bale", BADR-INFOS, N<sup>o</sup> 01, janvier 2002.

<sup>3</sup> هبه محمود الطنطاوي الباز، "التطورات العالمية وتأثيرها على العمل المصرفي وإستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر"، رسالة ماجستير في الإقتصاد جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الإقتصاد، 2003، ص: 52.

## الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

وصلت اللجنة إلى أنه لا بد من تحديد معيار يمثل الحد الأدنى الذي يتوقع من البنوك الدولية أن تبلغه في نهاية المدة الإنتقالية، وأن يوضع هذا المعيار بمستوى يتوافق مع هدف تحقيق نسب رأس المال المستندة إلى قاعدة سليمة وذلك عبر الوقت ولكل البنوك الدولية، وعليه فقد أكدت أن النسبة المستهدفة (أو المتوخاة) التي سبق وإقترحها بتقريرها الأول وهي نسبة رأس المال إلى الموجودات (موزونة المخاطر) بمقدار 8% (منها ما لا يقل عن 4% رأس مال أساسي) وهي نسبة تمثل الحد الأدنى المشترك الذي يتوقع من البنوك الدولية أن تلتزم به في نهاية عام 1992، تمثل هذه النسبة معيار كوك<sup>1</sup> أو ما يطلق عليه بمعيار كفاية رأس المال:<sup>2</sup>

$$\text{معيار كوك} = \frac{\text{الأموال الذاتية الصافية}}{\text{الأخطار المرجحة}} \leq 8\%$$

وتعني هذه المعادلة بكل بساطة أنه يتوجب على البنك أن يضع 8 وحدات نقدية كإحتياط (الإحتفاظ بحد أدنى من رأس المال) مقابل كل 100 وحدة نقدية يتم إقراضها.

وفي عام 1996 تم إدخال بعض التعديلات على المعايير التي نصت عليها الاتفاقية، وبدأ العمل بها في عام 1998 وقد كان من المخطط في البداية أن يتم تطبيق اتفاقية بازل 1988 على البنوك ذات النشاط الدولي في الدول الأعضاء، إلا أنه بحلول عام 1999 اتسع نطاقها فأصبحت تشكل ركناً أساسياً في النظم الرقابية على البنوك المحلية في أكثر من مائة دولة.

وعلى الرغم من ذلك، فقد وجهت لاتفاقية بازل بعض الانتقادات، منها على سبيل المثال: عدم وضع مقابل مناسب للبنوك في حالة قدرتها على خفض معدل التعرض للمخاطر نتيجة تنوع الأصول، وإمكانية أن تدفع الاتفاقية البنوك إلى ترشيد الائتمان والتقييم العشوائي لبعض المخاطر الائتمانية .

### الفرع الثاني: إتفاقية لجنة بازل الثانية

لقد استجابت إتفاقية بازل للانتقادات الموجهة لها بالعمل على صياغة إطار جديد لمعيار كفاية رأس المال، بحيث يتسق مع التطورات المصرفية والمالية المتلاحقة. وتعد كفاية رأس المال واحدة من أهم عناصر نظم الرقابة المصرفية، ذلك لأن احتفاظ البنك بنسبة كبيرة من أصوله في صورة رأس مال يعتبر مؤشراً على حرصه على القيام بالأنشطة الأقل مخاطرة، وتجنبه الإقراض غير الرشيد. وقد تقدمت اللجنة في يونيو 1999 بالمقترح الجديد الذي عرف باسم "اتفاقية بازل ٢"، لتحل بذلك محل إتفاقية 1988.

<sup>1</sup> كوك: الرئيس السابق للجنة بازل ونائب محافظ بنك إنجلترا سابقاً.

## الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

ويولى هذا الإطار الجديد أهمية خاصة لعملية "إدارة المخاطر"، وتطوير قدرات البنوك على تقييمها. ويتم ذلك من خلال التوافق بين متطلبات كفاية رأس المال والنظم الحديثة لإدارة المخاطر، والالتزام بالإفصاح، وتقوم الاتفاقية الجديدة على ثلاث ركائز أساسية، تهدف إلى زيادة قوة وسلامة النظام المالي، وهي: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، المراجعة الرقابية لكفاية رأس المال، ضبط وتنظيم الأسواق<sup>1</sup>.

### الركيزة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:

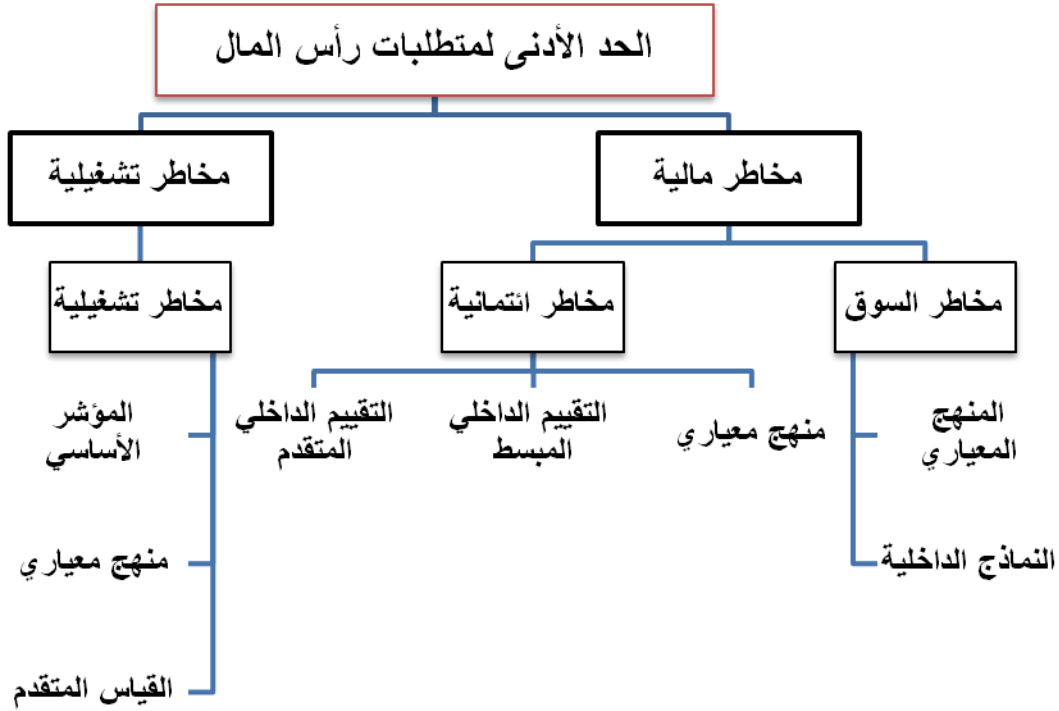
تقوم هذه الركيزة على عنصرين أساسيين هما: (1) إدخال بعض التعديلات على أساليب قياس مخاطر الائتمان مقارنة بالاتفاقية الحالية، (2) استحداث أسلوب جديد مباشر للتعامل مع مخاطر التشغيل، وذلك بجانب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق المتضمنين في الاتفاقية الحالية. وفي هذا السياق تقدم الاتفاقية الجديدة ثلاث طرق بديلة لقياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل، مما يسمح للبنوك والجهات الرقابية باختيار أفضل الأساليب التي تلائم درجة تطور العمليات المصرفية. أما ما يخص معادلة حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال فقد أصبحت في إطار الاتفاقية الثانية لبازل وفق الشكل التالي:

$$\text{صافي الأموال الذاتية} \leq 8\% \left( \text{متطلبات رأس المال لمخاطر السوق} \times 12.5 + \left( \text{متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل} \times 12.5 \right) + \text{الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان} \right)$$

<sup>1</sup> البنك المركزي المصري ، المعهد المصرفي المصري ، مفاهيم مالية ، العدد الأول .

## الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

الشكل (2-2): طرق وآليات حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال



المصدر: من إعداد الباحثة من مصادر متعددة

ولأن موضوع بحثنا يركز على المخاطر المالية دون التشغيلية، فإننا سنتناول فيما هو آت طرق وآليات حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الخاصة بالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق<sup>1</sup>.

### أولاً: المخاطر الائتمانية

تمنح لجنة بازل للبنوك تطبيق خيارين لحساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الخاصة بالمخاطر الائتمانية.

#### 1- المنهج المعياري:

من خلال هذا المنهج يتم تقييم البنك من طرف إحدى وكالات التقييم الخارجية المتخصصة مثل (S & P، Moody's، Fitch IBCA)، وفي هذا المنهج تم تعديل أوزان المخاطرة فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدول وتقييم البنوك والمؤسسات لتتراوح بين (0%، 20%، 50%، 100%، 150%).

<sup>1</sup> للتعرف على طرق حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الخاصة بالمخاطر التشغيلية يمكن الرجوع للمصدر التالي:  
حبار عبد الرزاق "النظام المصرفي الجزائري ومتطلبات لجنة بازل بين الواقع والتحديات"، مرجع سبق ذكره. ولم نتناولها ضمن البحث لأن موضوعنا هو مخاطر التمويل فقط.

## الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

من جانب آخر تم إعتقاد مؤسسات التقييم الإئتمانية العالمية في شكل تقييم سيادي، وهذا لتوحيد طرق إحتساب متطلبات رأس المال وجعلها أكثر عدالة، وتعتقد لجنة بازل أن هذا المنهج سيطبق من طرف العديد من بنوك العالم نظرا لما يميزه من بساطة في التطبيق، ويمكن للبنوك التي تستخدم نظاما متقدمة أو نماذج لتقييم المخاطر والإستغناء عن مؤسسات التقييم الخارجية<sup>1</sup>.

### 2- المنهج المرتكز على التقييم الداخلي:

يعتمد على تقييم سيادي للدولة التي يقع بها البنك بإستعمال نظم تنقيط داخلية مع إشتراط موافقة الجهات الرقابية والإلتزام بمعايير كمية ونوعية لمراقبة هذه النظم، وعلى البنوك إذا إعتمدت على التقييم الداخلي كمنهج لإحتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال أن تقسم محافظها إلى خمسة أصناف كبيرة وهي: 1- مؤسسة، 2- مقترض سيادي، 3- بنك، 4- صغار الزبائن، 5- أسهم، وتضم مجموعة المؤسسة بدورها على خمسة أصناف جزئية، أما الزبائن الصغار فتضم ثلاثة أصناف. ولمعالجة كل صنف من هذه الأصناف يجب تحديد ثلاثة عناصر أساسية:

- مكونات الخطر، التي تعد من أجلها البنوك تقديراتها الداخلية.
  - معادلة لترجيح المخاطر، التي على أساسها تقوم البنوك بإحتساب الأصول المرجحة.
  - مجموع من الضوابط الدنيا، التي على البنوك إحترامها لإعتقاد التقييم الداخلي.
- وتحرص لجنة بازل على خضوع التقييم الداخلي لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال من طرف البنوك لسلطات المراقبة المحلية التي عليها التأكد من توفر البنوك على جميع العناصر الثلاثة السابقة الذكر.

### ثالثا- مخاطر السوق:

حددت لجنة بازل للرقابة المصرفية طريقتين لإحتساب مخاطر السوق ويتعلق الأمر بالمنهج المعياري، ومنهج النماذج الداخلية، وقد بدأ تطبيق هاتين الطريقتين من طرف البنوك مع نهاية سنة 1997.

### 1- الطريقة المعيارية:

وتقوم هذه الطريقة على تحليل كل من الخطر الخاص المتعلق بكل سند دين في محفظة البنك، والخطر العام الذي تتحمله المحفظة ككل، فالخطر الخاص ينتج عن تغير غير مناسب في سعر السند لسبب يعود على مصدره الخاص، ويتم ترجيح هذا الخطر حسب خمسة أصناف:

- 0% للإقتراضات الحكومية.

<sup>1</sup> لأكثر تفصيل راجع:

Bachir Belgherbi, "Rating et classement des banques", Convergence BEA, N°12, Avril 2004, pp : 13 à 15.

## الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

- 0,25 % للإقتراضات ذات تاريخ إستحقاق أقل من 6 أشهر.
- 1,00 % للإقتراضات ذات تاريخ إستحقاق بين 6 و24 شهر.
- 1,60 % للإقتراضات ذات تاريخ إستحقاق أكبر من 24 شهر.
- 8% للإقتراضات الأخرى.

أما الخطر العام فيتم من خلاله قياس خطر الخسارة التي تنتج عن تغير في سعر الفائدة في السوق ولتحديده يمكن الإستعانة بطريقتين، الأولى تعتمد على تاريخ الإستحقاق وفيها يتم إعداد جدول يصنف الوضعيات القصيرة والطويلة لسندات الديون فيما لا يقل عن ثلاثة عشر شريحة تاريخ إستحقاق ولكل شريحة معامل ترجيح، ثم تتم عملية المقاصة للحصول على وضعية واحدة إما قصيرة أو طويلة، ومن بين مجموع الوضعيات المحصل عليها يؤخذ في الحساب الوضعية الأصغر لتضرب في 10%. الطريقة الثانية المعتمدة في حساب الخطر العام للسوق تقوم على أساس قياس حساسية الأسعار لكل وضعية حيث تتغير المعدلات بين 1% و0,6% حسب تاريخ الاستحقاق ويتم الإعتماد على جدول تصنف من خلاله خمسة عشر شريحة تاريخ استحقاق للحصول على وضعيات قصيرة وطويلة لكل شريحة تضرب كل منها في 5%، ثم تتم عملية المقاصة للحصول على حجم الخطر العام.

### 2- طريقة النماذج الداخلية:

- يشترط على البنك في إتباع منهج النماذج الداخلية الحصول على موافقة هيئات الرقابة والإشراف المحلية التي بدورها تحرص على تحقيقه للعناصر التالية:
- كفاءة نظام قياس المخاطر المستخدم وشموليته للمخاطر.
  - حيازة البنك على تركيبة بشرية مؤهلة وذات كفاءة تمكنها من إستخدام هذا النوع من النماذج.
  - التأكد من أن النماذج المستخدمة قد أثبتت فعاليتها لفترة طويلة سابقا.
- ويرتكز هذا المنهج على طريقة (VAR)<sup>1</sup> التي تسمح بتقدير الخسارة القصوى الممكن حدوثها مستقبلا بناء على معطيات تاريخية عند مستوى معين من الإحتمال.

<sup>1</sup> VAR: valeur-à-risk.

### الركيزة الثانية: المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال.

تقوم هذه الركيزة على مجموعة من المبادئ التي تؤكد حاجة البنوك لتقييم كفاية رأس المال مقارنة بالمخاطر، إلى جانب أهمية قيام المراقبين بمراجعة هذا التقييم والتدخل حينما تقتضى الحاجة وتوافر هذه المبادئ ضرورياً لضمان فعالية إدارة المؤسسات المصرفية ونظم الرقابة عليها، وتتضمن هذه المبادئ مايلي<sup>1</sup>:  
**أولاً:** ينبغي أن تكون لدى البنوك عملية للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال بالنسبة لشكل مخاطرها، وإستراتيجية للمحافظة على مستويات رؤوس أموالها.

**ثانياً:** ينبغي على المراقبين أن يقوموا بمراجعة وتقييم التقديرات الداخلية للبنوك لمدى كفاية رأس المال، إلى جانب قدرتها على الإشراف وضمان التزامها بمعدلات رأس المال القانونية.

**ثالثاً:** على المراقبين أن يتوقعوا من البنوك أن تعمل على مستوى أعلى من النسب الدنيا لرأس المال القانوني.

**رابعاً:** على المراقبين السعي للتدخل في مرحلة مبكرة لمنع هبوط رأس المال إلى أقل من المستويات الدنيا المطلوبة لمواجهة خصائص الخسائر للبنك.

وتجدر الإشارة إلى أن أي إطار لكفاية رأس المال - بما في ذلك الإطار الجديد لاتفاقية بازل - لن يتمكن من مواكبة التغييرات المتلاحقة في المخاطر التي تواجه الأنظمة المصرفية، خاصة عندما تسعى هذه الأنظمة للاستفادة من الفرص المتاحة للدخول في مشروعات جديدة، مما يزيد من الأهمية التي يجب أن يعيها المراقبون لهذه الركيزة.

### الركيزة الثالثة: انضباط السوق

تأتى هذه الركيزة استكمالاً لما ورد في كل من الركيزتين الأولى والثانية، حيث تهدف الاتفاقية الجديدة إلى دعم العمليات الخاصة بضبط وتنظيم السوق عن طريق وضع مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمتعاملين في السوق بتقييم المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية وحجم رؤوس أموال البنوك . وبهذا تساعد هذه الركيزة البنوك والمراقبين على إدارة المخاطر ودعم الاستقرار، إلى جانب تلافي إغراق السوق بالمعلومات التي يصعب تحليلها أو استخدامها في التعرف على الحجم الفعلي للمخاطر التي تواجه البنوك، وقد يلجأ المراقبون للعديد من الطرق القانونية لإلزام البنوك بإتباع متطلبات الإفصاح، ومنها على سبيل المثال إلزامها بنشر المعلومات في تقارير تكون متاحة للعامة

<sup>1</sup> جريدة القبس صندوق النقد الدولي ، "سبب الأزمة المالية العالمية التطبيق غير المكتمل لـ "بازل 2" ، الاثنين 25 رجب

### الفرع الثالث: (CAMELS) ودورها في الحد من المخاطر المالية

يعتبر معيار كفاية رأس المال من أهم المعايير المستخدمة في تقييم البنوك التجارية ، ويتكامل هذا المعيار مع معايير أخرى تطبقها البنوك المركزية تحت ما يطلق عليها (CAMELS) حيث يعطي هذا النظام تقييم كل بنك تصنيف مجمع مبني على تقييم وتصنيف ستة عناصر رئيسية محيطة بظروف البنك المالية والتشغيلية<sup>1</sup>. وعند تقييم هذه العناصر يؤخذ بعين الاعتبار حجم البنك ودرجة تعقيد نشاطاته ومخاطر البنك الكلية. ولتوضيح ذلك نستعرض أهم مكونات النظام وهي<sup>2</sup>:

#### 1. كفاية رأس المال

تعني الطرق التي يستخدمها ملاك وإدارة البنك في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال ،ومن الناحية الفنية فان كفاية رأس المال أو مثاليته تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية البنك ومن ثم نموه. لقد مر قياس كفاية رأس المال بعدة مراحل :

#### المرحلة الأولى: مرحلة ربط رأس المال بحجم الودائع

حيث يعتبر ربط رأس المال بالودائع من أهم وأولى المعايير التي استخدمت لقياس كفاية رأس المال، وقد تم وضع النسبة التالية كمقياس لكفاية رأس المال

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الودائع}} \times 100$$

<sup>1</sup> الكراسنة، إبراهيم، "أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر"، صندوق النقدي العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، مارس 2006، ص19

<sup>2</sup> أنظر: محمد صالح الحناوي، "تحليل وتقييم الأسهم والسندات"، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1998.

إبراهيم منير هندي، "أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية"، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1999.

تماني محمود محمد الزعابي، "تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل - دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية-غزة، 2008.

### المرحلة الثانية: مرحلة ربط رأس المال بالأصول (الموجودات)

وقد تم اللجوء إلى هذا المقياس كبديل مفترض بسبب قصور المقياس السابق في الحكم على كفاية رأس المال في حجم ونوعية الأصول المستثمرة في البنك وذلك من خلال حجم الودائع ويمكن توضيح تلك النسبة كما يلي:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

### المرحلة الثالثة: مرحلة ربط رأس المال بالأصول الخطرة

بسبب القصور الذي عانت منه النسبة السابقة في قياس كفاية رأس المال بالبنوك التجارية، فقد تم اللجوء إلى مقياس آخر يأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تواجه البنك التجاري. ويمكن تمثيل النسبة كما يلي:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الأصول الخطرة}} \times 100$$

### المرحلة الرابعة: مرحلة ربط رأس المال بالأصول الخطرة المرجحة والبنود خارج قائمة المركز

نظرا لعدم جدوى قياس كفاية رأس المال بالطريقة السابقة فإن هذه الطريقة تعالج التفاوت في درجات المخاطر وأثر البنود خارج قائمة المركز المالي بعد تأثرها بالمخاطر، وحتى يمكن قبول هذه النسبة فإن على البنك التجاري أن يحتفظ على الأقل بما يعادل 8% من الأصول الخطرة المرجحة والالتزامات خارج الميزانية الخطرة المرجحة.

ومما يعاب على هذه النسبة اقتصرها فقط على مخاطر الائتمان دون النظر بعين الاعتبار إلى المخاطر الأخرى مثل (مخاطر السيولة، التضخم أو ارتفاع القيمة الشرائية للنقود أو حتى مخاطر السوق) وأهملت كذلك عناصر الالتزامات والتي تولد مخاطر سيولة غير مستحبة في هيكل رأس المال.

### 2. نوعية الأصول (الموجودات)

تعني التحقق من مدى جودة الأصول ونوعيتها والمخاطر التي تواجهها وقدرتها على تحقيق العوائد، وإمكانية استردادها في مواعيدها المتفق عليها، ومدى كفاية الضمانات المقدمة بشأنها، وعدم وجود أصول جامدة أو غير منتجة.

### 3. الإدارة:

يجب أن يعكس هذا البند مدى مقدرة مجلس الإدارة وإدارة البنك على القيام بالدور المنوط بهما لتحديد قياس ومراقبة وضبط المخاطر من أجل ضمان أن البنك يمارس نشاطاته بطريقة آمنة وسليمة ويتمشى مع الأنظمة والقوانين.

### 4. الإيرادات

وهي تقيس قدرة البنك على استمرارية تحقيق الإيرادات ونموها بشكل متوازن، وتطبيق سياسات سليمة للحد من النفقات العامة، ومتابعة الديون بشكل يضمن عدم تعثرها.

### 5. السيولة:

عند تقييم سيولة البنك يجب أن تأخذ بالاعتبار المستوى الحالي للسيولة وكذلك الحاجة المستقبلية للسيولة نظرا للاحتياجات التمويلية، بالإضافة إلى مستوى إدارة السيولة لدى البنك مقارنة مع حجم ودرجة تعقيده وحجم المخاطر لديه.

### 6. الحساسية لمخاطر السوق

إن الحساسية لمخاطر السوق تعكس التغيرات في سعر الفائدة، سعر الصرف، سعر البضائع، أسعار الأسهم التي يمكن أن تؤثر سلبا على وضع البنك المالي أو رأس المال وعند تقييم الحساسية يجب أن يتم الأخذ بالاعتبار مقدرة الإدارة على تحديد وقياس ومراقبة وضبط هذه المخاطر وحجم البنك، ودرجة تعقيدات هذه العمليات، وكفاية رأس المال بالمقارنة مع مستوى هذه المخاطر.

### المطلب الثاني: المشتقات المالية التوريق ودورها في إدارة المخاطر

يعتبر البعض المشتقات المالية أدوات قوية جدا لإدارة المخاطر. وعلى الرغم من الجدل الذي تثيره حول تسببها في الأزمات المالية إلا أن هناك إجماعا على أنها فعلا أدوات مهمة في التعامل مع المخاطر إذا ما أحسن استخدامها من جهة، وإذا ما تم وضع تنظيمات تحد من استخدامها في المضاربات والمقامرة. ونظرا لتلك الأهمية ثم لأن معظم البنوك في الوقت الحالي تستخدم المشتقات المالية للتعامل مع المخاطر التي تواجهها فقد خصصنا مطلقا لهذه الأدوات بحيث نتعرض لتعريفها وأنواعها ابتداء قبل أن نتناول كفاءات استخدامها بالبنوك للحد من المخاطر.

الفرع الأول: مفهوم المشتقات المالية والمستخدمون لها.

أولاً: تعريف المشتقات المالية

لقد اختلفت تعريفات المشتقات المالية بحسب وجهات النظر، ونعرض فيما يلي لأهمها:

يقصد بالمشتقات المالية العقود التي تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية (أي الأصول التي تمثل موضوع العقد). والأصول التي تكون موضوع العقد تتنوع ما بين الأسهم والسندات والسلع والعملات الأجنبية.... وتسمح المشتقات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتماداً على أداء الأصل موضوع العقد، ومن أهم المشتقات: عقود الاختيار، العقود المستقبلية، عقود المبادلات...<sup>1</sup> يمكن تعريفها كذلك بأنها عبارة عن عقود مالية تتعلق بفقرات خارج الميزانية.<sup>2</sup> وتتحد قيمتها بقيم واحد أو أكثر من الموجودات أو الأدوات أو المؤشرات الأساسية المرتبطة بها.<sup>3</sup>

ثانياً: المشاركون في أسواق المشتقات المالية

يمكن تصنيف المشاركين في أسواق المشتقات إلى فئتين هما:<sup>4</sup>

■ الفئة الأولى: المستخدمون النهائيون

هم الذين يدخلون هذه الأسواق لتحقيق أهداف معينة تتصل بالتحوط وتكوين المراكز المالية والمضاربة. وتشتمل هذه الفئة على مجموعة واسعة من المؤسسات مثل: البنوك على اختلاف أنواعها وبيوت الأوراق المالية وشركات التأمين وصناديق الاستثمار وغيرها...

<sup>1</sup> د. عبد العال حماد، "المشتقات المالية: المفاهيم-إدارة المخاطر- المحاسبة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص5.

<sup>2</sup> لأنها وإن كانت تنشئ التزاماً تبادلياً مشروطاً إلا أنها لا تتسبب في أي تدفق نقدي مبدئي ( استثمار مبدئي) أو أنها وهو الأغلب تتسبب في تدفق نقدي ضئيل نسبياً وذلك على خلاف الأدوات المالية الأولية أو الأصلية (يقابلها المشتقة ) تشمل تلك الأدوات التي تظهر أو تدرج في صلب الميزانية والتي يترتب علي اقتنائها حدوث تدفق نقدي يتخذ صورة مدفوعات نقدية يسدها من يرغب في تملكها أو حيازتها يقابلها مقبوضات نقدية يحصل عليها من بيعها أو إصدارها كما يتم إطفائها عادة إما عند بيعها أو لدى انتهاء أجلها ومن أمثلتها الأسهم والسندات وغيرها من أدوات الدين أو أدوات الملكية.

<sup>3</sup> أنظر " الصناعة المصرفية العربية وعالم التمويل الحديث" الأستاذ حمود بن سنجور وآخرين ص 85 ط 1995 اتحاد المصارف العربية.

<sup>4</sup> الصناعة المصرفية العربية وعالم التمويل الحديث - حمود سنجور وآخرين ، نفس المرجع ، ص 87.

▪ الفئة الثانية: الوسطاء

هم الذين يلبون احتياجات المستخدمين النهائيين للمشتقات باستخدام هذه الأدوات الجديدة في الأسواق وذلك في مقابل جني إيرادات في شكل رسوم الصفقات وهوامش عروض البيع والشراء بالإضافة إلى الاستفادة من مراكزهم المالية الخاصة.

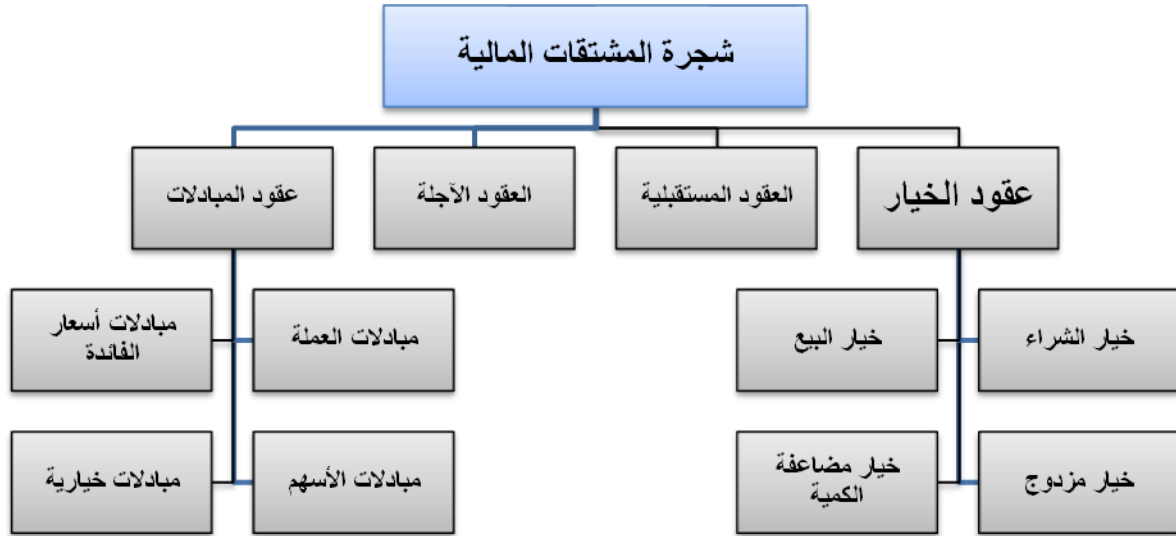
ويتضح لنا أن البنوك هي من ضمن الفئة الأولى أي المستخدمين النهائيين للمشتقات المالية وغرضها من ذلك هو التحوط ضد المخاطر التي تواجهها.

الفرع الثاني: أنواع المشتقات المالية واستخداماتها

أولاً: أنواع عقود المشتقات المالية

الشكل الموالي يوضح أهم المشتقات المالية المعروفة، علماً أن حصر أنواعها من الصعب جداً، إذ يمكن باستخدام الهندسة المالية إيجاد أنواع مبتكرة من هذه المشتقات المالية، تحقق غرضاً خاصاً.

الشكل (3-2): شجرة المشتقات المالية



المصدر: سمير عبد الحميد رضوان، "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها"، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2005، ص143.

## الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

وفيما يلي تعريف لأهم أنواع المشتقات المالية:

### I-العقود الآجلة

هي اتفاق على شراء أو بيع أصل في وقت مستقبلي معين مقابل سعر معين وتعتبر العقود الآجلة مشتقة بسيطة.<sup>1</sup> وتتميز العقود الآجلة بالخصائص التالية:

- المرونة: يعني أن كلاً من البائع والمشتري يتفاوضان على شروط العقد، فهما يمتلكان حرية التصرف.

- لا تتمتع بالسيولة مقارنة بالمشتقات الأخرى، فإذا رغب البائع أو المشتري الخروج من الاتفاق الآجل فإنه يحتاج إلى أن يجد شخصاً آخر يحل محله ويقبل أن يتم بيع العقد له.

- تتضمن مشكلة محتملة وهي المتعلقة بمخاطر الائتمان أو مخاطر العجز وهي المخاطر الناشئة عن عدم قدرة أحد أطراف العقد الآجل على الوفاء بالتزاماته.

- يتحدد الربح والخسارة من العقد الآجل مباشرة من خلال العلاقة بين سعر السوق الفعلي للأصل محل التعاقد وسعر التنفيذ الذي تم تضمينه في العقد من خلال الاتفاق بين الطرفين.

- تتحقق قيمة العقد الآجل فقط في تاريخ انتهاء صلاحية العقد ولا توجد مدفوعات عند بداية العقد وكذلك لا توجد أي نقود يتم تحويلها من طرف إلى آخر قبل تاريخ انتهاء صلاحية العقد.<sup>2</sup>

### 2-المستقبليات.

هي اتفاق بين طرفين على شراء أو بيع أصل ما في وقت معين بسعر معين، ولكن على خلاف العقود الآجلة يتم تداولها في البورصات، ومن أجل جعل التداول ممكناً تحدد البورصة سمات معيارية للعقد، ونظراً لأن طرفي العقد قد لا يعرفان بعضهما بالضرورة فإن البورصة توفر آلية تعطي كلا الطرفين ضماناً بأن العقد سوف يحترم.<sup>3</sup>

### 3-الخيارات

عقد الخيار أو الاختيار: "عقد يمثل حقاً للمشتري (و ليس التزاماً) في بيع أو شراء شيء معين، بسعر معين خلال فترة زمنية معينة، ويلتزم بابعه ببيع أو شراء ذلك الشيء بالسعر المتفق عليه خلال تلك الفترة

<sup>1</sup> د. عبد العال حماد، "المشتقات المالية: المفاهيم-إدارة المخاطر- المحاسبة"، مرجع سبق ذكره، ص 12.

<sup>2</sup> عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 116.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 16.

## الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

الزمنية، مقابل مبلغ محدد يدفعه المشتري العقد، يسمى بعلاوة الصفقة الشرطية".<sup>1</sup> وتُعرّف على أنها: "تعويض متفق عليه يُدفع للبائع في البورصة من قبل المشتري مقابل تمتّعه بحق شراء (إن كان خيار شراء) أو حق بيع (إن كان خيار بيع) أوراق مالية خلال فترة زمنية محددة. وهذا المبلغ غير مرجع سواء نفذ المشتري حقه، أو لم ينفذ".<sup>2</sup> وتنقسم عقود الخيار إلى قسمين:<sup>3</sup>

أ. خيار الطلب أو الشراء:

هو عقد يعطي مشتريه الحق في شراء عدد معين من الأوراق المالية بسعر محدد خلال فترة محددة، ويُلزم بائعها ببيع تلك الأوراق المالية عند طلب المشتري خلال الفترة المتفق عليها وبالسعر المتفق عليه أيضاً.

ب. خيار الدفع أو البيع:

هو عقد يُعطي صاحبه حق بيع أوراق مالية معينة بسعر محدد وخلال فترة محددة، ويُلزم مشتريه بشراء تلك الأوراق بالسعر المتفق عليه خلال تلك الفترة، مقابل استلام مبلغ محدد من البائع.

### 4 - عقود المبادلة (المقايضة).

هو اتفاق بين طرفين أو أكثر لتبادل سلسلة من التدفقات النقدية خلال فترة مستقبلية، فعلى سبيل المثال الطرف (أ) يوافق على دفع معدل فائدة ثابت على مبلغ معين كل سنة لمدة خمس سنوات وذلك لطرف آخر وليكن (ب)، والطرف (ب) سوف يدفع معدل فائدة عائم على نفس المبلغ المحدد وذلك كل سنة لمدة خمس سنوات، وترتبط التدفقات النقدية التي يدخل فيها أطراف العقد عادة بأداة دين أو بقيمة عملات أجنبية.<sup>4</sup>

لعقود المبادلة أنواع كثيرة نذكر منها:<sup>5</sup>

<sup>1</sup> د. عبد العزيز هيكل فهمي، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1981، ص 175.

<sup>2</sup> د. فريدي وصادر باز، د. جورج مكرم، "معجم المصطلحات المصرفية ومصطلحات البورصة والتأمين والتجارة الدولية"، اتحاد المصارف العربية، الطبعة الأولى، 1985، ص 179.

<sup>3</sup> شعبان محمد إسلام البرواري، "بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي: دراسة نقدية تحليلية"، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002، ص 226.

<sup>4</sup> د. طارق عبد العال حماد، "المشتقات المالية: مفاهيم-إدارة مخاطر ومحاسبة"، مرجع سبق ذكره، ص 213.

<sup>5</sup> عبد الكريم قندوز، "صناعة الهندسة المالية بالمؤسسة المالية الإسلامية"، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2007، ص 38.

أ. مبادلات أسعار الفائدة:

في هذه العقود، فإن أحد الأطراف الداخلة في المبادلة يُوافق على أن يدفع سلسلة من معدلات الفائدة الثابتة وفي نفس الوقت يتسلم سلسلة من التدفقات النقدية التي تعتمد على معدلات الفائدة العائمة (أو المتغيرة)، وفي المقابل يوافق الطرف الآخر الداخل في عقد المبادلة على استلام سلسلة من معدلات الفائدة الثابتة مقابل دفع سلسلة من معدلات الفائدة العائمة (المتغيرة).<sup>1</sup>

ب. مبادلة العملات:

يتضمن في أبسط صورته مبادلة أصل قرض ومدفوعات فائدة ثابتة على قرض بعملة ما بأصل قرض ومدفوعات ثابتة على القرض مكافئ تقريباً بعملة أخرى.<sup>2</sup>

ج. مبادلة الاستحقاق المستمر ومبادلة استحقاق الخزنة.

د. مبادلة أصل الدين.

هـ. مبادلة حقوق الملكية.

و. المبادلات السلعية...<sup>3</sup>

ثانياً: أهم استخدامات المشتقات المالية

1. التغطية ضد المخاطر<sup>4</sup>

2. أداة لاستكشاف السعر المتوقع في السوق الحاضر

من أبرز وظائف عقود المشتقات أنها تزود المتعاملين بالمعلومات عما سيكون عليه سعر الأصل الذي أبرم عليه العقد في السوق الحاضر بين تاريخ التسليم، لذا يقال أنها أداة جيدة لاستكشاف السعر، أي استكشاف المستوى الذي يمكن أن يكون عليه السعر في السوق الحاضر في تاريخ التسليم.

3. إتاحة فرصة أفضل لتخطيط التدفقات النقدية

<sup>1</sup> د. طارق عبد العال حماد، "المشتقات المالية: مفاهيم-إدارة مخاطر ومحاسبة"، مرجع سبق ذكره، ص215.

<sup>2</sup> د. طارق عبد العال حماد، "المشتقات المالية: المفاهيم، المخاطر، المحاسبة"، مرجع سبق ذكره، ص246.

<sup>3</sup> للاطلاع أكثر بهذا الخصوص، أنظر: د. طارق عبد العال حماد، "المشتقات المالية: المفاهيم، المخاطر، المحاسبة"، نفس المرجع السابق، ص250 وما بعدها.

<sup>4</sup> هندي، منير إبراهيم، "الفكر الحديث في إدارة المخاطر"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص20.

4. إتاحة فرص استثمارية للمضاربين<sup>1</sup>

يدخل المضارب طرفاً في العقد بغرض تحقيق الأرباح، وليس بغرض تأمين تملك الأصل على أساس أن تأمين التملك يهم من يرغب في شراء الأصل بغرض الاستخدام.

5. إدارة وتنشيط التعامل على الأصول محل التعاقد

يتميز التعامل في أسواق المشتقات بانخفاض تكلفة المعاملات إلى مستوى يستحيل على الأسواق الحاضرة أن تنافسه فيه.

6. سرعة تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية

ميزة أخرى لعقود المشتقات هي سرعة تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية، نظراً لمرونتها إضافة إلى سيولتها المتميزة.

الفرع الثالث: المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر بالبنوك  
أولاً: عقود المبادلات أو المقايضات

تستخدم عقود المبادلات للتحوط ضد المخاطر السعرية، كما يتم استخدامها في الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية للاقتراض منها بتكلفة مناسبة، دون التعرض لمخاطر الصرف الأجنبي الناتج عن الأعمال الدولية، وترتبط التدفقات في هذه العقود بأداة دين، أو بقيمة عملات أجنبية.

ثانياً: العقود الآجلة ودورها في الحد من المخاطر

تستخدم البنوك هذه العقود كأداة تحوط ضد تقلبات سعر الصرف أي قيم العملات الرئيسة في جانبي الأصول والالتزامات من الانخفاض والارتفاع على التوالي، ومواجهة الآثار السلبية لتقلبات أسعار الفائدة لمختلف الآجال، ومراقبة مستوى الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وحماية الأرباح أو العوائد المتحققة، وتثبيت أو حماية مختلف عناصر الأصول والالتزامات السلعية والمالية إلى أجل معين، ويتم التحوط بهذه العقود بشراء عقود، أو بيع عقود في السوق الآجلة. على هئتين:

1- التحوط القصير: بحيث يقوم المتعامل ببيع أحد هذه العقود لحماية أصل لديه لأنه في هذه الحالة يتأمل أن يحقق أرباحاً من هذا البيع تكفي لتغطية خسائر الأصل عندما تتراجع الأسعار.

2- التحوط الطويل: يقوم المتعامل بشراء عقود آجلة على أصل معين يريد حيازته مستقبلاً ولكنه يخشى من ارتفاع سعره مستقبلاً، وفي هذه الحالة فإن أرباح هذه العقود ستتمكنه من تخفيض تكلفة حيازته لذلك الأصل عندما يشتريه، وتكون الأسعار مرتفعة فعلاً.

<sup>1</sup> هندي، منير إبراهيم، "الفكر الحديث في إدارة المخاطر"، نفس المرجع السابق، ص22.

### ثالثاً: الخيارات:

تعمل عقود الخيار على تحقيق الأمان والاستقرار في السوق لأنها تقلل من حدة التقلبات في أسعار الأوراق المالية التي تقع تلك العقود عليها، كما أن الخيارات تعطي المستثمر فرصة إعادة تشكيل حافظته الاستثمارية من حيث المقارنة بين المخاطر والعائد حيث يتيح ذلك للمستثمر أن يتحمل معدل أعلى من المخاطرة مقابل احتمال حصوله على عائد أعلى.

### رابعاً: العقود المستقبلية:

العقود المستقبلية عقود منمطة تنفذ وتنظم من خلال الأسواق العالمية ومن خصائصها<sup>(1)</sup>:

1- يتم الشراء فيها بسعر محدد متفق عليه مستقبلاً في تاريخ التعاقد على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق محدد، وبذلك يتم تجنب، أو تخفيض مخاطر تقلب الأسعار؛ لأنه لا ينظر إلى السعر في السوق الحاضر عند التنفيذ.

2- يتم التعامل في أسواق العقود المستقبلية بطريقة المزاد العلني المفتوح عن طريق وسطاء بيوت مقاصة، وهي الجهة التي توكل إليها مسألة تنظيم التسويات التي تتم يومياً بين طرفي العقد.

### الفرع الرابع: التوريق ودوره في الحد من المخاطر

يعتبر التوريق من أهم الأدوات الحديثة التي أمكن من خلالها للبنوك التعامل مع المخاطر، ويختص بشكل أساسي في إدارة مخاطر السيولة ومخاطر السوق بالبنوك، وعلى الرغم من أهميته فإن التوريق قد ينتج عنه مخاطر كبيرة إذا ما أسيء استخدامه على نحو ما حصل مع أزمة الرهون العقارية الأمريكية والتي كانت أهم أسباب الأزمة المالية العالمية التي ابتدأت سنة 2007 وما تزال آثارها إلى الآن.

### أولاً: مفهوم التوريق

التوريق أو التسنيذ هو أداة مالية مستحدثة<sup>2</sup> وهو اصطلاح يُستعمل عندما يتم تحويل أصول مالية غير سائلة مثل القروض والأصول الأخرى غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة، ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> حمارة وحدي، "مستقبلات العملة، البنوك"، عمان-الأردن مج 18، عدد 8، تشرين الأول، 1999م، ص71.

<sup>2</sup> سعيد عبد الخالق، "توريق الحقوق المالية"، شركة خدمات المعلومات التشريعية ومعلومات التنمية،

[http://www.tashreaat.com/view\\_studies2.asp?id=2I2&std\\_id=42](http://www.tashreaat.com/view_studies2.asp?id=2I2&std_id=42)

<sup>3</sup> د. مدحت صادق، "أدوات وتقنيات مصرفية"، دار غريب للنشر، القاهرة، مصر، 2001، ص237.

### ثانياً: أهمية التوريق في الحد من المخاطر

تُعتبر عملية التوريق بمثابة دمج بين أسواق الائتمان وأسواق رأس المال لأنها تزيل الحدود بين القروض المصرفية والأوراق المالية.<sup>1</sup>

يمكن إجمال أهداف ودوافع التوريق في:<sup>2</sup>

- تقليل مخاطر الائتمان للأصول، من خلال توزيع المخاطر المالية على قاعدة عريضة من القطاعات المختلفة.
- تنشيط السوق الأولية في بعض القطاعات الاقتصادية مثل العقارات والسيارات.
- تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة، وتنويع المعروض فيها من منتجات مالية وتنشيط سوق تداول السندات.
- تخفيف وطأة المديونية، مما يساعد في تحقيق معدلات أعلى لكفاءة رأس المال.

### ثالثاً: توريق الديون للحد من المخاطر الائتمانية

للتوريق منافع عدة؛ إذ يعمل على خفض مخاطر التمويل، ويعزل هذه المخاطر عن غيرها حيث يستطيع الممولون شراء مجموعة من الذمم المدينة الناشئة في قطاع معين للبيع بالتجزئة، وتمكين المؤسسات المالية التي تحتاج إلى رؤوس أموال عاملة، أو مقابلة شروط كفاية رأس المال التي تفرضها المصارف المركزية من تحقيق ذلك بتوريق ديونها، ونقل درجة مخاطرتها إلى مستويات أقل مع توفير السيولة، وبتيح التوريق للبنوك إمكانية منح القروض ثم تحريكها، واستبعادها من ميزانيتها العمومية خلال فترة وجيزة؛ مما يخلصها من الحاجة إلى تكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها<sup>(3)</sup>. كما أن لإدارة المخاطر أن تقوم بنقل عبء المخاطر إلى طرف آخر خارج العملية المصرفية من خلال التأمين، وآلية ذلك أن يوجد طرف يتعهد في إطار التزامه التعاقدية بتحمل عبء المخاطرة المنقولة إليه مقابل حصوله على كلفة تتناسب مع هذا العبء وينظم هذا الالتزام والحقوق المتبادلة عقد يسمى عقد التأمين<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> للمزيد من التفصيل حول التوريق واستخداماته، أنظر: د. منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام المشتقات المالية والتوريق"، مرجع سبق ذكره، ص 410 وما بعدها.

<sup>2</sup> د. سعيد عبد الخالق، "توريق الحقوق المالية"، مرجع سبق ذكره .

<sup>(3)</sup> الهندي، عدنان، "التوريق كأداة مالية حديثة"، بيروت - لبنان، اتحاد المصارف العربية، 1995م، ص 40-41.

<sup>(4)</sup> الخولي حسن، "التأمين وإدارة مخاطر المصارف من منظور تأميني، الدراسات المالية والمصرفية"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان-الأردن، مج9، ع2، 1442هـ، ديسمبر 2000م، ص 51-52.

### المطلب الثالث: أساليب أخرى لإدارة المخاطر

#### الفرع الأول: البنك المركزي والسياسة النقدية

إن دور البنك المركزي في الحد من المخاطر التي تواجه البنوك على اختلاف أنواعها من خلال سياسته النقدية أمر لا يمكن إنكاره، وهو يلعب بهذا الخصوص دورين:

- **وقائي** من خلال الرقابة والمتابعة للنظام المصرفي ككل، ولكل بنك على حدى مع السعي لتجنيب البنوك الدخول في أعمال مخاطر كبيرة يمكن أن تؤدي بها إلى الإعسار المالي .
- **علاجي** من خلال دوره كمقرض (ملجأً أخير) في حالات العسر ونقص السيولة، وينطوي هذا الدور الأخير على وظيفة يمكن تسميتها بالوظيفة التطهيرية وذلك من خلال إخراج البنوك التي يمكن أن تشكل تهديداً للنظام المصرفي ككل.

وللبنوك المركزية دوراً لا بأس به في إدارة مخاطر البنوك التقليدية من خلال مجموعة من الأدوات، والآليات هي الأدوات الكمية والأدوات النوعية فيمكن دور الأدوات الكمية في تحديد معدلات الفائدة أو الحد منها أو بتحديد الكميات (مبالغ الائتمان تحت التحصيل) عن طريق اللوائح، في حين يمكن دور الأدوات النوعية في تصحيح الطلب والعرض الخاصين بالاحتياطات المصرفية<sup>1</sup>. و يختلف مدى اعتماد البنك المركزي على هذه الأدوات باختلاف النظام السائد الذي يمارس فيه عمله<sup>2</sup>.

#### أولاً : الأدوات الكمية :

وتتصف الأدوات الكمية للسياسة النقدية بسهولة الملاحظة، والتي تتمثل فيما يلي:

##### 1- سياسة سعر الخصم:

هو سعر البنك الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة ، تحرص المصارف المركزية على عدم منح البنوك التجارية قروضاً مخصومة مما لا يشجعها على التوسع في منح الائتمان، وبالتالي انخفاض المخاطر<sup>3</sup> وذلك لان الكلفة المتمثلة بسعر إعادة الخصم لا تنعكس فقط على الكلفة المادية، بل تنعكس على سلوك البنوك التقليدية فيما يتعلق بالإقراض على

<sup>1</sup> يعدل بخزاز فضيلة، "تقنيات وسياسات التسيير المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص:160.

<sup>2</sup> حشيش عادل ، "محاضرات في تاريخ الفكر الاقتصادي والنقود البنك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، بيروت ، 1976 ، ص 72 .

<sup>3</sup> السيد علي عبد المنعم، "اقتصاديات النقود والمصارف"، ط1، عمان - الأردن، الأكاديمية للنشر، 1999م، ص 400.

## الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

المدى الطويل، فإذا اعتقد البنك مثلاً أن البنك المركزي سوف يمنحه قروضاً مخصصة، فإن ذلك سوف يشجعه على التوسع في الائتمان، والتساهل في شروط منح الائتمان مما يؤدي إلى زيادة المخاطر<sup>1</sup>.

### 2 - سياسة السوق المفتوحة:

بفضل هذه العملية يقوم البنك المركزي بالتأثير على البنوك التجارية وبالتالي قدرة هذه الأخيرة على منح أو خلق الائتمان. فهو يتدخل في السوق النقدية باعتباره عارضاً أو مشترياً للأوراق المالية وذلك حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة.

عندما يريد البنك المركزي الحد من الائتمان (حالة التضخم) فإنه يتدخل في السوق النقدية بصفته عارضاً لما بحوزته من أوراق مالية وتجارية، فمشترو هذه الأوراق يسددون ثمنها من أرصدهم البنكية، بالتالي تقل احتياطاتها، مما يؤدي إلى انخفاض قدرة هذه البنوك على منح الائتمان، أما إذا أراد البنك المركزي الزيادة في كمية الائتمان فإنه يتقدم إلى السوق النقدية بصفته مشترياً للأوراق المالية، مما يؤدي إلى زيادة السيولة وبالتالي زيادة احتياطيات البنوك التجارية مما يرفع من قدرتها على منح القروض.

سياسة السوق المفتوحة تؤثر على حجم الائتمان، عن طريق التغيير في كمية وسائل الدفع (السيولة) وفي سعر الفائدة، فإذا ما قام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية من السوق النقدية فإنه يزيد من سيولة القطاع المصرفي وغير المصرفي<sup>2</sup>.

### 3 - سياسة الاحتياطي الإجباري:

يقضي البنك المركزي بضرورة قيام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع لديه، وهذا الاحتفاظ يختلف عن الرصيد السائل الذي تبقيه البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب المحتملة من طرف المودعين، لذلك يعتبر هذا الاحتياطي بمثابة خط دفاع أول للبنك والمتعاملين<sup>3</sup>.

### ثانياً: الأدوات النوعية:

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعاً، من أهمها:

<sup>1</sup> رانية زياد شحادة العلاونة، "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية - حالة الأردن"، مرجع سبق ذكره، ص 52.

<sup>2</sup> فبالنسبة للقطاع المصرفي عندما تزيد سيولته فإنه يرفع من قدرته على الإقراض. أما القطاع غير المصرفي عند حصوله على السيولة وبالرغم من عدم مقدرة على خلق الائتمان إلا أنه يستطيع أن يزيد من إبداعاته النقدية في البنوك التجارية التي تتوسع هي بدورها في خلق الائتمان، ويمكن أن تخيل العملية بنفس هذا المفهوم عندما يتدخل البنك المركزي بائعاً لأصوله الحقيقية بقصد امتصاص السيولة من السوق النقدية.

<sup>3</sup> بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، مرجع سبق ذكره، ص: 127.

1- تأطير الائتمان:

هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة.

2 - النسبة الدنيا للسيولة:

ويقضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

3-التنظيم الانتقائي للقروض :

تعمل هذه السياسة على تحديد استحقاق القروض الموجهة لاستعمالات خاصة وكذلك مبالغها، وعلى تحديد مبلغ القرض الذي يجب على البنوك التجارية تقديمه إلى فئات محددة من المقترضين، كما تعمل على التعريف بأنواع القروض ممنوعة التقديم إطلاقاً<sup>1</sup>.

أدوات أخرى:

- الإقناع الأدبي<sup>2</sup>.

- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد

- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية.

الفرع الثاني: التأمين على الودائع

تقوم هذه الفكرة على دفع اشتراكات مالية من قبل عدد من البنوك التي ترغب في تكوين صناديق مشتركة لمساعدة البنوك الأعضاء عندما تتعرض مالياً لسبب إداري، أو ائتماني، والغرض منها هو تأمين أو

<sup>1</sup> Flouzat Denise , *Economie contemporaine « Les Phénomènes monétaire »* , Tome 2 , 12<sup>ème</sup> édition , PUF , Paris , 1991 , p272.

<sup>2</sup> عقيل جاسم عبد الله ، "النقود والبنوك" ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر ، عمان ، 1999 ، ص: 213 .

صبحي تادرس قرينة، "النقود والبنوك"، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص:169.

قدي عبد المجيد، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص:81-82.

## الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

ضمان الودائع من مخاطر إفلاس البنوك، بالإضافة إلى زرع الثقة لدى جمهور المودعين، وتحقيق الاستقرار، وزيادة المنافسة بين البنوك على جذب الودائع، وتقديم الخدمات<sup>1</sup>.

### أولاً: مفهوم نظام التأمين على الودائع.

ينصرف مفهوم نظام التأمين على الودائع إلى حماية ودائع العملاء عن طريق تعويضهم كلياً أو جزئياً من خلال مساهمات البنوك المشتركة عادة في صندوق التأمين على الودائع إذا ما تعرضت الودائع للخطر نتيجة تعثر البنك المودع لديه وتوقفه عن الدفع<sup>1</sup>.

عموماً فإن مفهوم التأمين على الودائع يتسع ويضيق طبقاً للدور المنوط بمؤسسات التأمين على الودائع التي تحقق في النهاية الهدفين التاليين:

- زيادة الثقة في المؤسسات المالية والنظام المالي ككل وبالتالي تحقيق الاستقرار لهذه المؤسسات .  
- زيادة المنافسة بين البنوك على جذب الودائع وتقديم خدمات مصرفية أفضل ، فضلاً عما يكفله من المساواة في المنافسة بينها على مختلف أحجامها، ففي حالة عدم وجود هذا النظام تعتبر البنوك هي الأكثر أماناً من البنوك الأخرى ، أما في ظل وجوده تقل نسب الفروق بين مجموعات البنوك لاسيما من ناحية المخاطر التي يتعرض لها المودع الصغير.

### ثانياً: دور وأثار نظام التأمين على البنوك التجارية

#### 1- الدور الوقائي لأنظمة التأمين على الودائع.

معظم تشريعات أنظمة التأمين على الودائع تتوخى الحماية الوقائية وليس العلاجية أي أنها تهدف إلى حماية أموال المودعين من خلال الرقابة على البنوك قبل وصول البنك مرحلة التوقف عن الدفع. إلا أن هذا الدور الوقائي يتفاوت من بلد إلى آخر، تستعين أنظمة التأمين على الودائع بعدة وسائل وأساليب لهذا الدور الوقائي ، إذا توضع عدداً من الضوابط يشترط توافرها لانضمام البنك للنظام كما يخضع البنك المنظم لعدد من المعايير التي تكفل متانة مركزه المالي وتوافر السيولة لديه، ولقد تنامي دور هذه الأنظمة إلى الحد الذي وصل إلى تدخلها لدى البنوك الضعيفة لمنعها من عرض أسعار فائدة مرتفعة لإغراء مزيد من العملاء<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الغندور، حافظ كامل، "مؤسسات ضمان الودائع، كأداة لمعالجة المشكلات المصرفية في المستقبل مع الإشارة إلى مشروع مؤسسة ضمان الودائع في جمهورية مصر العربية"، ندوة ضمان الودائع المصرفية، بيروت - لبنان، اتحاد المصارف العربية، 1992م، ص 184-185.

<sup>2</sup> إلفي محمد : مرجع سبق ذكره ، ص 67.

## 2- أهم المخاطر المصرفية التي تواجه البنك ودور نظام التأمين على الودائع في علاجها.

يلاحظ أنه هناك العديد من المخاطر المصرفية التي تكون إحداها أو كلها سببا في إفلاس بنك أو إعساره وللوقوف على دور نظام التأمين على الودائع في معالجة المخاطر المصرفية يجب عرض تلك المشكلات والدور المنوط بتلك النظم لمعالجتها:

### أ- مخاطر الائتمان الرديء:

تعد مخاطر الائتمان الرديء من أصعب المخاطر التي تواجه البنوك وهي ببساطة أن تمنح البنك قروضا لا يستطيع استعادتها، وإزاء تلك فان نظام التأمين على الودائع يحدد نسبة من القروض إلى حقوق الملكية والودائع، كما يعد نسبة من القروض للعميل الواحد بالنسبة لرأس مال البنك ورأس مال العميل، ضف إلى هذا تتدخل في تحديد نسب الديون المشكوك فيها وأخيرا تتدخل في مراجعة بعض القروض للتحقق من استيفاء البنك للسياسات والنهج والدراسات الائتمانية السليمة وتتدخل في اختيار أو طلب تغيير مسؤولي الائتمان بالبنك إذا لم يتوفر فيهم المستوى الذي تراه مناسباً.

### ب- عجز السيولة:

بالرغم أن بعض البنوك يتوفر لديه حجم مناسب من الودائع وحجم مناسب من القروض الجيدة ومع ذلك تعاني من عجز السيولة، وتعتبر مراقبة نسبة السيولة لدى البنوك من أهم انشغالات نظام التأمين على الودائع ، إذ تعني مكونات هذه النسبة بالملاءة بين مكونات محفظة البنك وأنواع الودائع الموجودة لديه مخاطر عجز السيولة بأقل قدر ممكن من التكلفة<sup>1</sup>.

### ج- عدم كفاءة رأس المال:

يدل رأس مال البنك على درجة الملاءة التي يتمتع بها البنك ونظرا لأهمية كفاية رأس المال يضع النظام العديد من المعايير لقياسه وكفايته، فعلى سبيل المثال يراقب نسبة رأس المال إلى كل من الودائع ، الموجودات والموجودات ذات المخاطر ويتدخل في زيادة الاحتياطات والأرباح المحتجزة<sup>2</sup>.

### د- مشكلة ظهور الخسائر:

ترجع الخسائر عموما إلى سوء الإدارة ، زيادة المصروفات أو نتيجة غش ، اختلاس أو احتيال إلى غير ذلك، ويتدخل النظام في هذا الصدد بإبداء الرأي في المديرين الرئيسيين للبنك أو أعضاء مجلس إدارته كما

<sup>1</sup> فرج عبد العزيز عزت ، "مؤسسات ضمان الودائع" ، بدون ناشر ، 2000 ، ص 213-214.

<sup>2</sup> فرج عبد العزيز عزت ، مؤسسات ضمان الودائع ، نفس المرجع ، ص 213-214.

## الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

يراجع أحيانا الضوابط الفنية لبعض العمليات المصرفية كعمليات المضاربة على العملات وذلك تلاقيا لمخاطر التدليس أو ضعف الأداء.

### الفرع الثالث: أساليب أخرى لإدارة مخاطر التمويل بالبنوك

لاشك أن أساليب إدارة المخاطر بالبنوك التقليدية عديدة ومتنوعة ولا يمكن الإلمام بها كلها، وقد حاولنا من خلال المطالب السابقة تناول أهمها. وسنتناول من خلال الفرع الأخير بعض الأساليب والتي تعتبر قليلة الاستخدام لكنها في النهاية تؤدي غرضاً معيناً في إدارة نوع معين من المخاطر المالية.

#### أولاً: إدارة أخطار العملة:

في حالة إدارة مخاطر العملة فإنه يجب الاحتفاظ من قبل البنك بوسائل وتقنيات داخلية لتغطية أخطار العملة مثل وسيلة الشبكية، والتشابكية<sup>1</sup>، والتسريع، والتأخير في عمليات الدفع<sup>2</sup>، وتعديل الأسعار مثل الدولار مقابل النفط مثلاً، وتنويع الموجودات، والمطلوبات النقدية كقاعدة أساسية، بالإضافة إلى أنه ممكن لإدارة المخاطر في البنك أن تتخذ بعض الإجراءات التحوطية للعملة المتوقع تغييرها من خلال عقود الخيارات، والمبادلة<sup>3</sup>.

#### ثانياً: إدارة مخاطر السوق:

تتركز مخاطر السوق في مخاطر السعر إذ يؤثر معدل التضخم النقدي في عملية تقييم المشروعات الاقتصادية بشكل كبير، وهنا على إدارة المخاطر أن تعمل على تحليل السوق، ودراسته، ومراقبة اتجاهات المؤشرات السوقية كلياً أو جزئياً، بالإضافة إلى الدراسة الفنية من حيث وتحديد السعة الإنتاجية، وتقديم دراسات الجدوى المالية، والاقتصادية لأي مشروع، أو أي تمويل ينوي المصرف القيام به<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> الشبكية والتشابكية: أن يقوم الفرع الرئيسي للمصرف بالافتراض لمدة محدودة من فروع أو بالعكس، وذلك يعمل على أن يكون المركز النقدي ضمن تركيبه متنوعة تشكل غطاءً أمثل لتحميه من أخطار أسعار الصرف.

<sup>2</sup> التسريع والتأخير في عمليات الدفع أي عندما يكون هناك تدفق نقدي بعملة أجنبية فإنه يجب الإسراع بالدفع قبل أن ترتفع أو تنخفض قيمة تلك العملة المتوقع التبادل معها.

<sup>3</sup> الجميل سرمد كوكب، "الاتجاهات الحديثة لمالية الأعمال الدولية"، الأردن - عمان، الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2001م، ص 126-127.

<sup>4</sup> كداوي، طلال، "إدارة الجدوى الاقتصادية للمشروعات"، عمان - الأردن، الحامد للنشر والتوزيع، ط1 2002، ص 147-148، وعبد الكريم، عبدالعزيز مصطفى، "دراسة الجدوى وتقييم المشروعات"، عمان - الأردن، الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2002م، ص 67-103.

### ثالثاً: إدارة مخاطر أسعار الفائدة:

يمكن لمدير المخاطر أن يعتمد على طريقة، أو أداة تحليل الفجوة في إدارة مخاطر أسعار الفائدة، وذلك بالاعتماد على الميزانية، وتعتمد هذه الأداة على التقلبات المتوقعة في الدخل من أسعار الفائدة خلال فترات زمنية محددة. وعلى نفس المبدأ يمكن لإدارة المخاطر أن تدير مخاطر سعر الفائدة من خلال تحقيق التوازن بين الأصول، والخصوم بحيث تهدف هذه الإدارة إلى تقليل فرصة تعرض المنشأة لمخاطر السعر مع تحقيق العائد بكل وحدة مخاطر؛ إذ تعمل على إيجاد التوازن بين الأصول، والخصوم المالية داخل الميزانية من حيث تواريخ الاستحقاق ويتم التركيز على قيمة الأصول، والخصوم وذلك بجعل الفرق بينهما لا يتسم بالحساسية للتغير في أسعار الفائدة، وهو ما يطلق عليه بإستراتيجية تحصيل المحفظة<sup>1</sup>.

### رابعاً: إدارة المخاطر الائتمانية:

أن المخاطر الائتمانية تتمتع بعناية كبيرة في البنوك التقليدية نظراً لأن الائتمان يعتبر أهم أنشطتها؛ لذلك فإن منهجية إدارة مخاطر الائتمان تحتوي عمليات كبيرة، وعريضة ولا بد لكل بنك أن يبحث عن نظم جيدة لكشف مشاكل الائتمان لتلافيها، ويصمم إستراتيجية واضحة لإدارتها<sup>2</sup>، وخاصة فيما يتعلق برسم معايير هامة، ودقيقة عند منح الائتمان، والقيام بالدراسات الائتمانية الجيدة، بالإضافة إلى الاعتماد على الضمانات ذات الطبيعة المؤثرة على العميل، وأن تخضع هذه الضمانات للمراجعة، والكشف الدوري للتأكد من سلامتها وصحتها، وتوفير كافة الشروط الخاصة بصلاحياتها، واستمراريتها<sup>3</sup>، بالإضافة إلى ضرورة وجود جهة خارجية محايدة، قد تتمثل في مراجع الحسابات الخارجي، والتي تعمل بدورها على إيضاح التصور عن أعمال الائتمان على شكل تقرير يوضح تأثير الديون المتعثرة على المركز المالي

<sup>1</sup> الهندي، منير، "الفكر الحديث في إدارة المخاطر (الهندسة المالية) باستخدام التوريق والمشتقات"، مرجع سابق، ص 93 - 94.

<sup>2</sup> سويلم محمد، "إدارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية"، ص 123-124.

<sup>3</sup> الخضري محسن، "الديون المتعثرة الظاهرة الأسباب والعلاج"، القاهرة - مصر، التراك للنشر والتوزيع، ط 1، 997م، ص 106-107. و أحمد، حسن زكي، "الضمانات المختلفة في القروض المصرفية"، برنامج إدارة المصارف، بيروت - لبنان، اتحاد المصارف العربية، ص 60، وأنظر حيدر هزار، "الضمانات المصرفية التعاقدية في إطار التجارة الدولية - دراسة مقارنة"، بيروت - لبنان، اتحاد المصارف العربية، 1989م، ص 26-41.

## الفصل الثاني: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك التقليدية

للبنك<sup>1</sup>. ويمكن أن تنتهج إدارة المخاطر سياسة ائتمانية تقوم على تجزئة المخاطر المقبولة، ووضع سقف أعلى أو أدنى للائتمان؛ كأن تعمل بمقررات البنك المركزي في ذلك الخصوص<sup>2</sup>. ويمكن أن تتبنى إدارة مخاطر الائتمان في البنك فكرة اقتسام المخاطر مع الغير في حالة القروض كبيره الحجم عن طريق نظام القروض المجمعة؛ إذ تقوم بعض البنوك بتقديمها لمقترض واحد بحيث يكون نصيب كل بنك حسب ظروفه، ودرجة المخاطر التي يرغب بتحملها<sup>3</sup>.

### خامساً: إدارة مخاطر رأس المال:

يقوم رأس المال في البنوك التقليدية بمجموعة من الوظائف وهي:

- امتصاص الخسائر غير المتوقعة للحفاظ على الثقة في البنك من جانب المتعاملين معه، وتوفير الأموال التي يمكن عن طريقها استمرار أداء النشاط المصرفي.
- حماية ودائع العملاء من المخاطر المتوقعة.
- امتلاك الأصول المادية اللازمة لممارسة النشاط المصرفي.
- كسب المزيد من العملاء عن طريق تدعيم ثقة المودعين، والمؤسسات الإشرافية في قدرة البنك على مواجهة المخاطر<sup>4</sup>.

نظراً لهذه الأهمية التي يتمتع بها رأس المال في البنك التقليدي فإن إدارة مخاطره تعتبر من أصعب المسائل التي تقع على عاتق إدارة المخاطر في أي بنك، ولتأدية مسؤوليتها في ذلك المجال عليها أن تتبنى مجموعة من التدابير، أو الخطوات البديلة لها وهي:

- الاحتفاظ بقدر كافٍ من رأس المال والالتزام بمقررات لجنة بازل في هذا الخصوص
- إتباع سياسة الإقراض داخلياً، أو من البنك المركزي

<sup>1</sup> عبد الوهاب، ابراهيم، "دور مقترح للمراجعة الخارجية للتقرير عن أعمال الائتمان لتخفيف الآثار الناجمة عن قصور الدور الرقابي لإدارة الائتمان بالبنوك"، مؤتمر المناخ والاستثمار (التحديات والآفاق الجديدة)، المنعقد في 9 تشرين أول، جامعة اليرموك، اردن - الأردن، عام 2002 م، ص12.

<sup>2</sup> الشواربي عبد الحميد، والشواربي محمد، "إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة النظر المصرفية والقانونية"، الإسكندرية، مصر منشأة المعارف، 2002م، ص 579 وما تليها، وأنظر أرشيد وأبو جوده، عبد المعطي ومحموظ، "إدارة الائتمان"، شخصية المتعامل، 1991م، ص 278 وما تليها.

<sup>3</sup> عبد الله، خالد أمين، "المخاطر الائتمانية، أساليب المعايضة الحديثة مع مخاطر الائتمان المصرفي"، بيروت - لبنان، اتحاد المصارف العربية، 1987م، ص 131.

<sup>4</sup> أبو زيد الدسوقي حامد، "إدارة البنوك"، ج 2، مرجع سابق، ص 257-258.

### خلاصة الفصل:

تعتبر البنوك من أكثر المؤسسات المالية عرضة للمخاطر بسبب طبيعة نشاطها، حيث تتعامل أساساً في أموال ليست ملكاً لها أصلاً، وتستخدمها بطرق عديدة ينتج عنها مخاطر كبيرة، يضاف إلى ذلك مدى الترابط ما بين البنوك مما يجعل مخاطر أحدها مرتبطاً بمخاطر البنوك الأخرى، ونظراً لأهمية البنوك في الاقتصاد والنظام المالي تبرز أهمية إدارة المخاطر بالبنوك بشكل خاص

وقد وضحنا من خلال هذا الفصل طبيعة المخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية، مركزين على المخاطر المالية دون مخاطر التشغيل. هذا وتشتمل المخاطر المالية أساساً على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، ولكل خطر طرق معينة للتعامل معه، حيث عرضنا ابتداءً لمتطلبات لجنة بازل في إدارة المخاطر بالبنوك على اعتبار صلب عمل لجنة بازل هو ضمان الاستقرار ضمن الأنظمة المالية والمصرفية

كما عرضنا لدور أدوات المشتقات المالية في التعامل مع المخاطر، وهي أدوات - كما وضحنا من خلال البحث - قوية في التعامل مع المخاطر، وقد عرجنا على التوريق ودوره في الحد من أنواع معينة من المخاطر (مخاطر السيولة خاصة)

وتم في الأخير تناول بعض المداخل المختلفة لإدارة المخاطر ابتداءً بالبنك المركزي والسياسة النقدية مروراً بأنواع التأمين (التأمين على الودائع والتأمين على القروض)، انتهاءً ببعض الأساليب المبتكرة لإدارة مخاطر التمويل بالبنوك.

الفصل الثالث:  
إدارة مخاطر التمويل بالبنوك  
الإسلامية

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

### تمهيد:

لقد تبين لنا من خلال الفصل الثاني أن البنوك التقليدية قد وضعت مجموعة من الآليات لمواجهة المخاطر المالية عند ممارستها لأعمالها في كافة المجالات وقد اعتمدت لذلك مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات. لكن إذا انتقلنا بالتحليل إلى البنوك الإسلامية، فإنه لا بد من الإشارة ابتداءً إلى أن البنوك الإسلامية تشهد تطوراً ملحوظاً، يظهر من خلال انتشار العمليات المصرفية الإسلامية أو من خلال إنشاء مصارف إسلامية أو من خلال تقديم منتجات مصرفية إسلامية بالبنوك التقليدية أو تحول تلك البنوك ذاتها إلى العمل المصرفي الإسلامي. لكن ذلك النمو والتطور الهائل في قطاع البنوك الإسلامية لم يرافقه نمو مرافق في استراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجهها، علماً أن قدرة البنوك الإسلامية على منافسة البنوك التقليدية يعتمد بشكل كبير على طرق وأساليب إدارة المخاطر، إلا أن نشاط البنوك الإسلامية يتميز بدرجة كبيرة من الحساسية، مقارنة بالبنوك الأخرى إذ أن عمليات تمويلها للمشاريع الاستثمارية تواجهها مخاطر عديدة، تقف حاجزاً أمام تحقيقها لأهدافها.

ونظراً لأهمية البنوك الإسلامية في إرساء وتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية في المجال العملي سوف نحاول من خلال هذا الفصل التعرف على البنوك الإسلامية وتمييزها عن البنوك التقليدية، ثم نتطرق للمخاطر المالية التي تواجهها البنوك الإسلامية، وبعد ذلك نعرض لأساليب وطرق إدارة تلك المخاطر وذلك من خلال المباحث التالية :

**المبحث الأول: أساسيات حول المصارف الإسلامية**

**المبحث الثاني: مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية**

**المبحث الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية**

### المبحث الأول: أساسيات حول البنوك الإسلامية

نظراً لأهمية البنوك الإسلامية في إرساء وتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية في المجال العملي سوف نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على ماهية البنوك الإسلامية أهدافها وخصائصها بالإضافة إلى صيغ التمويل التي تتعامل بها وذلك من خلال:

#### المطلب الأول: ماهية البنك الإسلامي وتمييزه عن البنوك التقليدية.

يمكننا تعريف البنك الإسلامي بأنه " مؤسسة مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها الإستثمارية والخدمية من خلال دورها كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين , وتقدم الخدمات المصرفية في إطار العقود الشرعية "1.

وهي التي تمارس المهنة المصرفية وفق فنونها وأساليبها المصرفية ونظمها الشرعية وتقبل الودائع من الناس، ونعرفها بأنها: مؤسسة مالية مصرفية تتقبل الأموال وفقاً لقاعدتي "الخراج بالضمان" و"الغرم بالغنم" وتوظيفها في وجوه التجارة والاستثمار طبقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية وأحكامها التفصيلية.<sup>2</sup> وتميزها مجموعة الخصائص والفروق الجوهرية التي تفرق بينها وبين البنوك التقليدية، الجدول رقم (3-1) يوضح ذلك:

جدول (3-1): أهم الفروق الجوهرية بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي

عنصر المقارنة	البنك التقليدي	البنك الإسلامي
المفهوم	أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي وعمله الأساسي قبول الودائع لاستعمالها في عمليات مصرفية كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها ومنح القروض وغير ذلك من عمليات الائتمان.	مؤسسة مالية مصرفية تتقبل الأموال على أساس قاعدتي "الخراج بالضمان" و"الغرم بالغنم" للتأجير بها واستثمارها وفق مقاصد الشريعة وأحكامها التفصيلية.
طبيعة الدور	مؤسسة مالية وسيطة بين المدخرين/المودعين والمستثمرين	لا يتسم دوره بمحايدة الوسيط بل يمارس المهنة المصرفية والوساطة المالية بأدوات استثمارية وتجارية يكون فيها بائعاً ومشترياً وشريكاً... الخ.
أساس التمويل	يقوم على أساس القاعدة الإقراضية بسعر فائدة.	يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية وفقاً لمبدأ الربح

<sup>1</sup> مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، " تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض

البنوك السعودية "ماجستير في الاقتصاد الإسلامي جامعة مصر الدولية 2006

<sup>2</sup> عبد الحميد محمود بعل، " الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2005، ص ص 15-17.

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

عنصر المقارنة	البنك التقليدي	البنك الإسلامي
		والحساسة.
صفة المتعامل معه	مودع ومدخر فهو مقرض ودائن أو مقترض ومدين وكلاهما على أساس الفائدة. مستأجر لبعض الخدمات المصرفية كصناديق الأمانات.	صاحب حساب جاري على أساس "القرض الحسن" و"الخراج بالضمان". صاحب حساب استثماري فهو رب مال. مشتري/بائع في جميع أنواع البيوع الحلال. شريك.
المخاطر والجائز	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الأصل أنه يحظر عليه ممارسة التجارة أو الصناعة أو أن يمتلك البضائع إلا سداداً لدين له على الغير على أن يبيعه خلال مدة معينة.</li> <li>- يحظر عليه شراء عقارات غير التي يحتاج إليها لممارسة أعماله، أو أن يملكها سداداً لدين له على أن يبيعه خلال مدة معينة.</li> <li>- يجوز له أن يشتري لحسابه الخاص أسهم الشركات التجارية الأخرى في حدود نسبة محددة من أمواله الخاصة أو بناء على موافقة مسبقة من البنك المركزي.</li> </ul>	الأصل أنه يجوز له ممارسة التجارة والصناعة وتملك البضائع وشراء العقارات والتعامل في أسهم الشركات التجارية بالضوابط الشرعية.
الموارد المالية الذاتية	يستطيع إصدار أسهم ممتازة.	لا يستطيع ذلك لوجود الفائدة فيها.
الموارد المالية الخارجية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الودائع والقروض على أساس الفائدة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- لا يقرض ولا يقترض بفائدة ويوجد به حسابان للاستثمار:</li> <li>- ح.ث. العام، و ح.ث. الخاص، ويؤسس الأول على قواعد المضاربة المطلقة ويؤسس الثاني على قواعد المضاربة المقيدة.</li> </ul>
استخدامات الأموال	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الإقراض بفائدة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الجزء الأكبر من الأموال يتم توظيفه على أساس صيغ التمويل الاستثمار الإسلامية من البيوع والمشاركات والمضاربات وغيرها.</li> </ul>
الوظيفة الرئيسية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يقوم بصفة أساسية ومعتادة بقبول الودائع وتقديم القروض للغير على أساس الفائدة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مضارب في مضاربة مطلقة باعتبار المودعين في مجموعهم رب مال، وللمضارب أي البنك أن يضارب فيكون رب مال وأصحاب العمل (المستثمرون) هم المضارب.</li> <li>- وكيل استثمار بأجر معلوم.</li> </ul>
الادخار وتنمية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- طبقاً للنظرية الوضعية الادخار هو الفائض</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الادخار تأجيل اتفاق عاجل إلى أجل فهو</li> </ul>

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

عنصر المقارنة	البنك التقليدي	البنك الإسلامي
الوعي الادخاري	من الدخل بعد الاستهلاك، لذلك يبحث البنك التقليدي عن الأموال لدى الأغنياء. - لذلك يهتم بكبار أصحاب الأموال على حساب تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد عموماً.	عملية سلوكية ابتداءً لذلك يبحث البنك الإسلامي عن الأموال لدى جميع الأفراد أغنياء وفقراء. - لكل فئة من فئات المجتمع دوافعها الادخارية ولذلك تتنوع هذه الدوافع ومن هنا يهتم البنك الإسلامي بتنمية الوعي الادخاري لدى الجميع تحقيقاً لدوافعهم الخاصة.
الربح	- يتحقق من الفرق بين الفائدة الدائنة والمدنية في عمليات البنك.	- يتحقق بأسبابه الشرعية من: المال - العمل - الضمان - وفق الأساليب الشرعية المحددة لكل سبب.
الخسارة	- يتحملها المقرض وحده حتى ولو كانت لأسباب لا دخل له فيها.	- يتحملها البنك إذا كان رب مال في مضاربة، وفي البيوع إذا حدثت حوالة الأسواق، ويقدر رأس المال دائماً في المشاركات.
الخدمات المصرفية	- تؤدي مقابل ما يسمى عمولة تعتبر مصدراً من مصادر الإيراد لا تتقيد بطبيعة الخدمة ولا بالحلال والحرام.	- تؤدي نظير التكاليف الفعلية لهذه الخدمة وتتقيد بالحلال والحرام.
الرقابة	- نوعان من الرقابة: من قبل الجمعية العمومية، والسلطات النقدية.	- ثلاثة أنواع من الرقابة: الرقابة الشرعية، ومن قبل الجمعية العمومية، والسلطات النقدية.

المصدر: عبد الحميد محمود بعل، "الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية"، مرجع سابق، ص 15-17.

إن مما يجب الإشارة إليه من بين الفروق ما بين البنوك التقليدية والإسلامية هو طبيعة الدور الذي يلعبه كل نوع، فالبنوك التقليدية هي مؤسسات مالية وسيطة بين (المدخرين - المودعين) من جهة والمستثمرين من جهة أخرى، بينما تحاول البنوك الإسلامية الابتعاد عن هذا الدور السلبي أو الحيادي فهي تسعى لممارسة المهنة المصرفية والوساطة المالية بأدوات استثمارية وتجارية تكون فيها بائعة ومشترياً وشريكاً.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد الكريم قندوز، "صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية"، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2007، ص 67.

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

### جدول (2-3): التمييز بين الربح (بالبنك الإسلامي) وسعر الفائدة (بالبنك التقليدي)

أسعار الفائدة	الربح
- الربا يقع في الشيء ومثله كالنقود بالنقود أو القمح بالقمح مع الحصول على زيادة	- الربح يكون هناك اختلاف في الأجناس العائد المتحصل عليه يكون حسب العقد المتفق عيه.
- إن العائد في التعامل الربوي مضمون للمراي على أي حال مهما كانت النتيجة النهائية للمؤسسة	- البيع فان الأسعار قابلة للتغير فقد يربح البائع من المشتري, كما قد يتحمل خسارة.
- الفائدة اقرب إلى الاحتكار وتحديدتها من قبل المراي يكون سلفاً.	- إن الربح يوجد المنافسة وذلك بالبحث عن أحسن ثمن للبائع والمشتري معا.
- الفائدة الربوية لا يوجد مثل هذا, فهي عائد يتحصل عليه المراي بغض النظر على النتائج المتوقعة.	- الربح كمشاط تجاري مرتبط بعرض المنتجين وطلب المستهلكين يزدهر بازدهار الحركة الاقتصادية.
- الربا كسب ربوي دون أي مقابل اقتصادي بل هو عملية إقراض للمال دون ما تحمل تبعات المخاطر	- الربح يقترن بفكرة تقليب المال + بذل جهد + إضافة منفعة اقتصادية

المصدر: محمود حمودة-مصطفى حسن، "المعاملات المالية في الإسلام"، مؤسسة الوراق، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 1999، ص48.

### المطلب الثاني : أهداف البنوك الإسلامية وخصائصها.

#### الفرع الأول : أهداف البنوك الإسلامية

إن البنوك الإسلامية لها جملة من الأدوات والأساليب التي تميزها عن باقي البنوك التقليدية المبنية على أساس نظام الفوائد المسبقة ومن هنا يمكننا القول أنها مؤسسات لها أدواتها ومناهجها الخاصة التي تعتمد عليها في تحقيق أهدافها.

كما لا بد من الإشارة إلى أن أهداف البنوك الإسلامية قد تختلف حسب البيئة التي تعمل بها، ففي بيئة حيث يكون النظام المالي إسلامياً بالكامل فإن الأهداف ستنصب أساساً على جلب المتعاملين وتحقيق أكبر قدر من الأرباح أو بصيغة أخرى ستركز في الأهداف الاقتصادية، بينما في حالة النظام المالي المزدوج فإن تلك الأهداف ستختلف، بحيث يؤدي تغير المعطيات والواقع والتحديات التي يمكن أن يضيفها على بيئة عمل هذه المؤسسات إلى تغير أهدافها... بحيث يصبح من بين أهدافها مثلاً إعطاء

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

أحسن صورة للعمل المالي والمصرفي الإسلامي مع ضمان البقاء خاصة في المنافسة من المؤسسات التقليدية.

إن أهداف المؤسسات التي نتناولها هنا تمثل الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية لتحقيقها بافتراض أنها تعمل في بيئة مزدوجة ( لأن هذا هو الواقع في أغلب الحالات العملية)، إلا إذا تمت الإشارة إلى ذلك. عموماً يتم النظر إلى هذه الأهداف من ثلاثة أبعاد، هي: <sup>1</sup> البعد الاجتماعي، البعد التنموي والبعد الاستثماري. لكننا نرى، أنه يمكن تصنيفها إلى قسمين: أهداف اقتصادية وأهداف غير اقتصادية، وذلك كما يلي:

أولاً: الأهداف الاقتصادية: وهي تشمل:

### I- الأهداف المالية:

انطلاقاً من أن المؤسسة المالية الإسلامية في المقام الأول مؤسسة أعمال إسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وهذه الأهداف هي:

- تقديم التمويل إلى مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن مما يؤدي إلى تنمية تلك القطاعات.<sup>2</sup>

- جذب الودائع وتنميتها: وترجع أهمية هذا الهدف إلى أنه يعد تطبيقاً للقاعدة الشرعية بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده.

- استثمار الأموال: مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق التنمية الاجتماعية.

- تحقيق الأرباح، حتى يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي، وليكون دليلاً على نجاح العمل المالي والمصرفي الإسلامي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> د.علاء الدين الزعتري، "العمل المصرفي الإسلامي، طموح مشروع"، 2006/08/20

<http://www.banquecentrale.gov.sy/Archive/archive-ar/archive2006/news%209-%204-2006/news-ar/news15-ar.htm>

<sup>2</sup> مع مراعاة متطلبات الربحية والأمان والسيولة النقدية

<sup>3</sup> تهازي محمود محمد الزعابي، "تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة"، ماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية-غزة 2008، ص 21.

## 2- هدف نقدي:

إن عملية التمويل الإسلامي تهدف أساساً إلى العمل على خفض معدلات التضخم، لأن نظام التمويل بالمشاركة لا يؤدي إلى خلق النقود الائتمانية، على عكس عملية التمويل بالقروض، إضافة لذلك فالبنوك الإسلامية مثلاً تأخذ في عين الاعتبار درجة التقدم الاقتصادي في البلد الذي تعمل فيه، وطبيعة أسواقها النقدية، وبالتالي فهي تعمل على إعادة توزيع رأس المال من خلال عملية التوازن النقدي الجهوي والقطاعي، أي تعبئة الفائض النقدي وتحريكه من العطالة إلى العمالة، وبهذا فإنها تسعى لكسب الموارد النقدية من عدة قنوات، سواء عن طريق الحسابات الجارية، أو ودائع الأمانة أو ودائع الاستثمار التي يقدمها المدخرون.

## 3- أهداف خاصة بالمتعاملين.

للمتعاملين مع المؤسسة المالية الإسلامية أهداف متعددة يجب أن تحرص هذه المؤسسة على تحقيقها وهي على النحو التالي:<sup>1</sup>

- تقديم الخدمات المالية والمصرفية: إن نجاح المؤسسة المالية الإسلامية في تقديم الخدمات المصرفية والمالية بجودة عالية للمتعاملين، وقدرتها على جذب العديد منهم، وتقديم الخدمات المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية يُعد هدفاً رئيساً للإدارة ونجاحاً لمجموع البنوك الإسلامية.
- توفير التمويل للمستثمرين.
- توفير الأمان للمودعين والمستثمرين.

## 4- أهداف ابتكارية:<sup>2</sup>

وهي تشمل بعضاً من الجوانب التالية:

- ابتكار صيغ للتمويل، وذلك للاستفادة من الفرص الاستثمارية والتمويلية المتاحة.
- تطوير الخدمات المالية والمصرفية التي يتم تقديمها للعملاء.

## 5- أهداف أخرى:

- السعي لتحقيق الرواج الاقتصادي من خلال قنوات التمويل الخالية من الفائدة، الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض أسعار السلع المنتجة، وبالتالي انخفاض سعرها لدى المستهلك النهائي.

<sup>1</sup> د. محمد البلتاجي، "ماهية المصارف الإسلامية"، 2006/08/20

[http://www.bltagi.com/manaheg\\_elmasaref.htm](http://www.bltagi.com/manaheg_elmasaref.htm)

<sup>2</sup> يستدعي وجود هذا الهدف، المنافسة الكبيرة من المؤسسات المالية التقليدية

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

- تنمية الاقتصاد والمجتمع عن طريق الخدمات المالية وأعمال الاستثمار المشروع الفعلي وتشجيع الادخار، وتوفير التمويل للمشاريع الإسلامية بعائد ربح عادل...
- تحقيق معدلات نمو: تنشأ المؤسسات بصفة عامة بهدف الاستمرار وخصوصاً البنوك والمؤسسات المالية، حيث تمثل عماد الاقتصاد لأي دولة، وحتى تستمر البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في السوق لا بد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدلات نمو مقبولة.

### ثانياً: الأهداف غير الاقتصادية:

- وهي تشمل باقي الأهداف الأخرى، ونذكر منها:
  - العمل على خلق التوازن القطاعي من خلال تمويل العديد من المشاريع، وفي مختلف القطاعات، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع.<sup>1</sup>
  - إقامة نظام اقتصادي عادل وشامل: فالبنوك الإسلامية كأهم جزء من المؤسسات المالية الإسلامية تقوم على مبدأ العدالة في توزيع الأرباح وذلك لاعتمادها على نظام المشاركة، وكذلك الحال بالنسبة لمؤسسات التأمين الإسلامية المعتمدة على مبدأ التكافل.
  - إيجاد نظام اقتصادي حر ومستقل.
  - تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات الشائعة ولا سيما المعاملات المصرفية في النقود والسلع.<sup>2</sup>
  - تنمية الموارد البشرية: تعد الموارد البشرية العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح في البنوك بصفة عامة، حيث أن الأموال لا تدر عائداً بنفسها دون استثمار، وحتى تحقق المؤسسات المالية الإسلامية ذلك لا بد من توافر العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال، ولا بد أن تتوفر لديها الخبرة المالية والمصرفية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري بهذه المؤسسات عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل.

### الفرع الثاني: خصائص البنوك الإسلامية

- البنوك الإسلامية مؤسسة ذات عقيدة إسلامية، وهي الخاصية الأساسية التي تتصف بها المؤسسات المالية الإسلامية، فهي تقوم على العقيدة الإسلامية، وتستمد منها كل كيانها ومقوماتها، فهي تعد الركيزة الأساسية للاقتصاد الإسلامي، ويمكن أن نوجز الخصائص الأخرى فيما يلي:

<sup>1</sup> عوف محمد الكفراوي، "بحوث في الاقتصاد الإسلامي"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، صفحة 288.

<sup>2</sup> وهبة الزحيلي، "المعاملات المالية المعاصرة"، مرجع سابق، ص 517-521 (بتصرف).

### أولاً: الالتزام في معاملاتها بالحلال.<sup>1</sup>

وتوجيه جهدها نحو الاستثمار في رحابه، والابتعاد عن العمل في المجالات المحرمة: لما كان البنك الإسلامي (مثل بقية المؤسسات المالية الإسلامية) يستمد مشروعيته من تجسيده للفكر الإسلامي، فإنه يلتزم التزاماً كاملاً بتطبيق قاعدة الحلال والحرام في كل معاملاته، والتقيّد بأخلاقيات الإسلام، وآدابه في هذه المعاملات، في طابعها الشمولي الذي يمتد إلى كافة مجالات النشاط الإنساني، التي يقوم البنك أو المؤسسة المالية بالتعامل معها.

### ثانياً: عدم التعامل بالربا.<sup>2</sup>

وهي سمة مميزة للبنوك الإسلامية من أجل تطهير المال، وتعد هذه الخاصية المعلم الرئيس والأول لها. ومن هنا فإن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أياً كانت صورها وأشكالها، أخذاً وعطاءً، إيداعاً أو توظيفاً، قبولاً أو خصماً، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ثابتة أو متحركة...

### ثالثاً: الرقابة الشرعية.<sup>3</sup>

تنفرد البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية بأن لها رقابة ثالثة<sup>4</sup> على عملياتها وهي الرقابة الشرعية بالإضافة إلى الرقابات المالية والإدارية والمصرفية، وهي الميزة الرئيسية للبنوك الإسلامية<sup>5</sup> تختلف في آلياتها وشموليتها سواء كانت هذه الرقابة سابقة أو لاحقة وموجبها يتم تسيير العمل المصرفي الإسلامي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ومن الجدير بالذكر أن المراقب الشرعي أو من تعهد إليه مهمة الرقابة الشرعية ينبغي أن يكون مؤهلاً تأهيلاً شرعياً وعلمياً ليكون باستطاعته إبداء الرأي الذي يستند على العلم

<sup>1</sup> د.عبد العزيز شاعر حمدان الكبيسي، "المصارف الإسلامية وأهم التحديات المعاصرة"، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص1917. <http://slconf.uaeu.ac.ae/proceeding/01.swf>

<sup>2</sup> للمزيد من التفاصيل، أنظر: د.عبد الرزاق رحيم جدي، "المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، دار أسامة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص191-192.

<sup>3</sup> د. مجيد الشرع، "النواحي الإيجابية في التعامل المصرفي الإسلامي في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية: دراسة تطبيقية"، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/ جامعة العلوم التطبيقية، تحت عنوان (اقتصاديات الأعمال في عالم متغير)، 12-14/5/2003، ص10-11.

<sup>4</sup> أي بالإضافة إلى الرقابة الداخلية (الجمعية العمومية) والرقابة الخارجية (السلطات النقدية).

<sup>5</sup> أحمد عبد العفو مصطفى العليات، "الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2006، ص17.

والدراية، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث : صيغ التمويل بالبنوك الإسلامية

يتم في الغالب الأعم تقسيم صيغ التمويل الإسلامية إلى ثلاثة أصناف رئيسية:<sup>2</sup>

الفرع الأول: أدوات ينشأ عنها دين.

أولاً: السلم والاستصناع

#### I. السلم والسلم الموازي

من أهم صيغ التمويل التي تستخدمها البنوك الإسلامية صيغة السلم، والسلم التمويلي، وهي تستخدم في تمويل التجارة، والزراعة، والصناعة .

#### • تعريف السلم :

السلم هو عقد بيع لشيء موصوف في الذمة، معلوم القدر يتأخر تسليمه إلى أجل معلوم، بثمن حال يدفع عند التعاقد، وهو تقدم الثمن وتأخير استلام البضاعة المشتراة، وتكون الصورة هنا مُعاكسة تماماً للبيع الآجل، أي أن البنك يدفع مُقدماً ثمن بضاعة يتعاقد على شرائها من المتعامل الذي يتعهد بتسليم البضاعة للبنك بعد إنتاجها.

#### • السلم الموازي (التمويلي):

عقد السلم الموازي أو التمويلي هو عقد سلم، يكون البنك فيه مسلماً إليه أي بائعاً سلماً ومحل هذا العقد أي المسلم فيه، هو بضاعة موصوفة في الذمة يتعهد البنك بتسليمها في أجل معين، ويقبض ثمنها من المسلم، أي المشتري عند التعاقد، ولكن من أين يأتي البنك بهذه البضاعة التي باعها سلماً وقبض ثمنها في مجلس العقد؟ هذه البضاعة كان قد سبق للبنك شراء بضاعة من جنسها سلماً، ودفع ثمنها في مجلس العقد وحدد للتسليم أجلاً، ومن هنا فإن البنك وهو يعقد السلم الموازي يحدد للتسليم فيه أجلاً أبعد من أجل السلم الذي اشتراه حتى إذا قبض البضاعة التي اشتراها سلماً سلمها للمشتري منه سلماً ومن الواضح أن البضاعة التي يبيعها في السلم الموازي لا بد أن تكون بمواصفات البضاعة التي اشتراها سلماً لأنه لا يبيع نفس البضاعة كما ذكرنا من عدم جواز بيع دين السلم قبل قبضه، ولا الحوالة عليه،

<sup>1</sup> سورة الإسراء، الآية 36.

<sup>2</sup> Mohamed El-Qorchi, "La Finance Islamique est en marche", Finance et Développement, Decembre2005, Fonds Monétaire International, p47.

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

وعادة ما يتعاقد البنك على السلم الموازي بعد عقد شرائه سلماً بمدة قصيرة حتى يسترد ما دفعه في فترة وجيزة وبدلاً من دخول البنك في عقد سلم تمويلي فإنه يمكنه الانتظار إلى حلول أجل السلم فيه الذي اشتراه ويبيعه بثمن آجل أو على أقساط ويحقق بذلك ربحاً.

### 2. الاستصناع والاستصناع الموازي :

#### • الاستصناع:

هو عقد بيع بين الصانع والمستصنع على بيع أو شراء أصل ربما لم يتم إنشاؤه بعد، وعلى أن تتم صناعته أو بناؤه وفقاً لمواصفات المشتري النهائي وتسليمه له في تاريخ مستقبلي محدد وبسعر بيع محدد سلفاً، وذلك مقابل ثمن يدفع مقدماً أو مؤجلاً على دفعة واحدة أو على عدة دفعات حسب الاتفاق، وتكون العين والعمل من الصانع، وإذا كانت العين من المستصنع لا من الصانع فإن العقد يكون إجارة لا استصناعاً.<sup>1</sup>

#### • الاستصناع الموازي:

الاستصناع التمويلي، فيه مركب من عقدي استصناع أولهما : عقد بين البنك والمتعامل يكون البنك فيه بائعاً صانعاً، والمتعامل مشترياً مستصنعاً، وعادة يكون الثمن مؤجلاً ويترتب على هذا العقد ثبوت التزام في ذمة البنك تجاه المتعامل بتسليم العين المصنعة، والعقد الآخر بين البنك باعتباره مشترياً مستصنعاً ومقاول يعتبر بائعاً صانعاً يتعهد فيه المقاول بتسليم نفس الشيء المصنوع الذي التزم به البنك في مواجهة المتعامل طبقاً للمواصفات والشروط والمواعيد المذكورة في عقد البنك مع المتعامل، والثمن في هذا العقد الأخير يكون أقل من الثمن في عقد الاستصناع الذي عقده البنك مع المتعامل معه ويدفعه البنك حالاً أي خلال مدة التصنيع .

في مثل هذه الصيغة، يتقدم أحد العملاء (المستصنع) إلى البنك بطلب الحصول على سلعة أو عقار بمواصفات معينة، ثم يقوم البنك بدوره بالطلب من عميل آخر (الصانع أو المقاول) بإنجاز السلعة أو العقار بالمواصفات المطلوبة، وعند الانتهاء من عملية الإنجاز يقوم البنك ببيع العقار أو السلعة إلى المستصنع وفق العقد الموقع بينهما، ويمكن أن يتم تطبيق هذه الصيغة في مجال الإسكان والعقارات والصناعة والنقل.

<sup>1</sup> عمر عتر " تكلفة مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على عقود الاستصناع) " الما جستير في المحاسبة

ثانيا: المراجعة والمراجعة المصرفية :

### 1. المراجعة الأصلية.<sup>1</sup>

تعتبر المراجعة من أكثر أساليب التمويل استعمالاً لدى البنوك الإسلامية، فجوهرها يتضمن إبرام العقود التي يلتزم بموجبها البائعون بنقل ملكية سلعهم أو حقوقهم العينية بمقابل نقدي يتضمن هامش ربح مقبول شرعاً، ويعرف الأستاذ وهبة الزحيلي المراجعة على أنها البيع بمثل الثمن الأول، مع زيادة ربح، كأن يشتري الشيء بعشرة دنانير، ويريد بيعه بربح دينار (مقدار مقطوع) أو بنسبة عشرية.<sup>2</sup>

### 2. المراجعة المصرفية (المراجعة للآمر بالشراء):

جاء تعريف بيع المراجعة للآمر بالشراء في قانون البنك الإسلامي الأردني بما يلي: (قيام البنك بتنفيذ طلب المتعاقد معه على أساس شراء الأول ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه البنك - كلياً أو جزئياً - وذلك في مقابل التزام الطالب بشراء ما أمر به وحسب الربح المتفق عليه عند الإبتداء)<sup>3</sup>.  
والفرق بين "بيع المراجعة للآمر بالشراء" وبين "بيع المراجعة" أن بضاعة المراجعة تكون مملوكة للبائع عند البيع في بيع المراجعة، أما في بيع المراجعة للآمر بالشراء فإن البنك يقوم بشراء البضاعة وتملكها بعد أن يتفق مع العميل على الصفقة.

### ثالثاً: القرض الحسن.

يعرف على أنه: "دفع مال إرفاقاً لمن ينتفع به ويرد بدله"<sup>4</sup>. أو هو إتاحة البنك مبلغاً محدداً لفرد من الأفراد، أو لأحد عملائه حيث يضمن سداد القرض الحسن، دون تحميل هذا الفرد أو العميل أية أعباء أو عمولات، أو مطالبته بفوائد وعائد استثمار هذا المبلغ، أو مطالبته بأي زيادة من أي نوع، بل يكفي

<sup>1</sup> أنظر: عبد الكريم قندوز، "صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية"، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2007، ص79.

المراجعة هي بيع من يبيع الأمانة وهي بالإضافة إلى بيع المراجعة: بيع التولية (وهي بيع بمثل الثمن الأول، أي برأس المال من غير زيادة، فكأن البائع جعل المشتري يتولى مكانه على المبيع) وبيع الوضعية أو الحطبطة (وهو بيع بمثل الثمن الأول مع نقصان شيء معلوم منه) وبيع الإشارك (وهو كبيع التولية، لكنه يبيع بعض المبيع ببعض الثمن، أي يصبح شراكة).

<sup>2</sup> أ.د. وهبة الزحيلي، "المعاملات المالية المعاصرة"، مرجع سابق، ص 67.

<sup>3</sup> د. سامي حمود، "بيع المراجعة للآمر بالشراء"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص1092.

أنظر كذلك: فياض عبد المنعم حسنين، "بيع المراجعة في المصارف الإسلامية" دراسات في الاقتصاد الإسلامي، رقم 8، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة 1، 1996، ص19-20.

<sup>4</sup> د. نزيه حماد، "عقد القرض في الشريعة الإسلامية: عرض منهجي مقارن"، دار القلم، دمشق، سورية، الطبعة 1، 1992، ص9.

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

استرداد أصل القرض.<sup>1</sup> فالقرض الحسن إذن هو عبارة عن قرضٍ خالٍ من الفائدة، ويكون على نطاق ضيق إذ يصعب على البنك الإسلامي التوسع فيه لأنه يضر بمصلحة البنك والمدخر في نفس الوقت.

الفرع الثاني: أدوات شبه الدين.

أولاً: الإجارة (بيع الإيجار).

الإجارة من الناحية الشرعية هي عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبدل والإباحة لمدة معلومة بعوضٍ معلوم، أو باختصار هي بيع المنفعة، وهي قسمان<sup>2</sup>:

- الإجارة التشغيلية (العادية): وفيها يكون لدى البنك الأصل الذي يريد تأجيره.

- الإجارة التمويلية (المنتهية بالتملك): وفيها يقوم البنك باقتناء الأصل بناءً على طلب العميل (المستأجر) باستئجارها، وهي في حقيقتها بيع مستتر بإجارة، لهذا تسمى بيع الإيجار أو البيع التأجيري.

و يتم تطبيق الإجارة<sup>3</sup> بالبنوك الإسلامية على النحو التالي:

- قيام البنك ( المؤجر ) بشراء أصول ثابتة محددة بمعرفة (المستأجر).

- يقوم البنك بتمويل شراء الأصل وامتلاكه ثم تأجيره بعقد متوسط أو طويل الأجل وتسليمه له للإنتفاع به واستخدامه.

ثانياً: مميزات الإجارة المنتهية بالتملك

تحقق صيغة الإجارة المنتهية بالتملك المزايا التالية لكل من المؤجر (البنك) والمستأجر (العميل):

بالنسبة للمؤجر (البنك):

- يدر عليه عائداً بالنسبة لأمواله المستثمره (في شراء الأصل المؤجر) وبضمان جديد يتمثل في ملكيته للأصل المؤجر ذاته.

- يتم خصم نسبة (تمثل قسط الإهلاك) من قيمة الأصول المؤجرة من أرباح المؤجر لتحديد صافي الربح الخاضع للضريبة رغم أنه ليس هو المستخدم لهذه الأصول.

<sup>1</sup> د. محسن أحمد الحضيري، "البنوك الإسلامية"، ايتراك للنشر والتوزيع، 1999، ص 204.

<sup>2</sup> للمزيد من الإطلاع أنظر: مجلة إدارة المخاطر، "المصارف الإسلامية بين الإعلان والرهان"، السنة الأولى العدد 1 أبريل 2008،

ص 7-8 .

<sup>3</sup> المقصود هنا الإجارة المنتهية بالتملك أو الإجارة مع الوعد بالتملك.

بالنسبة للمستأجر (العميل):

- الحصول على تمويل كامل الأصول المستأجرة (حيث أنه لا يتطلب أن يدفع المستأجر جزءاً من ثمنه مقدماً).

- يتم خصم كامل قيمة الدفعات الإيجارية من أرباح المستأجر وصولاً إلى صافي الربح الخاضع للضريبة، وهذه الدفعات تكون عادة أكبر من قيمة قسط الإهلاك المسموح بخصمه، ومن ثم يحقق التأجير ميزة ضريبية للمستأجر.

ويتم نقل الملكية للعميل عن طريق إحدى الصور التالية:

أ- إقتران عقد التأجير مع عقد هبة العين للمستأجر معلّقاً على سداد كامل الأجرة، أو وعد بالهبة بعد سداد كامل الأجرة.

ب- عقد إجارة مع إعطاء المالك الخيار للمستأجر بعد الإنتهاء من وفاء جميع الأقساط الإيجارية المستحقة خلال المدة من شراء العين المأخوذة بسعر السوق عند إنتهاء مدة الإجارة.

ت- عقد إجارة مع إقترانه بوعد بيع العين المؤجرة بعد سداد كامل الإجرة.

ث- عقد إجارة ويعطي المؤجر للمستأجر حق الخيار في تملك العين المؤجرة في أي وقت يشاء.

الفرع الثالث: أدوات اقتسام الأرباح والخسائر.

أولاً: المشاركة

هي أن يتعاقد اثنان فأكثر على إنشاء عمل أو مشروع تجاري أو صناعي أو زراعي، بقصد الاسترباح أو تحقيق الربح.<sup>1</sup> حيث تستخدمها البنوك الإسلامية للإسهام في رأسمال مشروعات جديدة، أو قائمة، فيصبح البنك المشارك مالكاً لحصته في رأس المال بصفة دائمة، تستحق نصيباً من الأرباح، وتستثمر هذه الأرباح إلى حين انتهاء الشركة،<sup>2</sup> ويمكن تقسيم أنواع المشاركات كما تقوم بها البنوك الإسلامية إلى:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أ.د. وهبة الزحيلي، " المعاملات المالية المعاصرة"، مرجع سابق، ص 432-433.

<sup>2</sup> للمزيد من التفصيل، أنظر: الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الجزء السادس، صفحة 217 وما بعدها.

<sup>3</sup> د. محمد البلتاجي، "صيغ التمويل في المصارف الإسلامية"، الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور محمد البلتاجي،

(2006/04/05). [http://www.bltagi.com/sayag\\_tmweel.htm](http://www.bltagi.com/sayag_tmweel.htm)

I. المشاركة الثابتة (طويل الأجل) :

ويطلق عليها المشاركة في رأس المال وتقوم على مساهمة المصرف الإسلامي في تمويل جزء من رأس مال معين، مما يترتب عليه أن يكون شريكاً في ملكية هذا المشروع وإدارته وفي هذا الشكل يبقى لكل طرف حصة ثابتة في هذا المشروع إلى حين انتهاء هذه الشركة<sup>1</sup>.

2. المشاركة المتناقصة (المشاركة المنتهية بالتملك):

في هذه الصورة يقوم البنك الإسلامي بالاشتراك مع عميل بتمويل المشروع المطلوب ثم يقوم ببيع جزء من حصته دورياً (كل سنة مثلاً) إلى الشريك (العميل) حتى تؤول ملكية الشركة أو المشروع كلية للشريك في نهاية المدة المتفق عليها<sup>2</sup>. ومن صور المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك:

أ- الصورة الأولى:

أن يتفق البنك مع الشريك على أن يكون إحلال هذا الشريك محل البنك بعقد مستقل يتم بعد إتمام التعاقد الخاص بعملية المشاركة بحيث يكون للشريك حرية كاملة في التصرف ببيع حصته لشريكه أو لغيره.

ب- الصورة الثانية:

أن يتفق البنك مع الشريك على المشاركة في التمويل الكلي أو الجزئي لمشروع ذي دخل متوقع وذلك على أساس اتفاق البنك مع الشريك الآخر لحصول البنك على حصة نسبية من صافي الدخل المحقق فعلاً مع حقه بالاحتفاظ بالجزء المتبقي من الإيراد أو أي قدر منه يتفق عليه ليكون ذلك الجزء مخصصاً لتسديد أصل ما قدمه البنك من تمويل، وعندما يقوم الشريك بتسديد ذلك التمويل، تؤول الملكية له وحده.

ت- الصورة الثالثة:

يحدد نصيب كل شريك حصص أو أسهم يكون له فيها قيمة معينة ويمثل مجموعها إجمالي قيمة المشروع أو العملية وللشريك إذا شاء أن يقتني من هذه الأسهم المملوكة للبنك عدداً معيناً لسنة بحيث تتناقص أسهم البنك بمقدار ما تزيد أسهم الشريك إلى أن يمتلك كامل الأسهم فتصبح ملكيته كاملة<sup>3</sup>.

<sup>4</sup>: د. فادي محمد الرفاعي، "المصارف الإسلامية"، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى 2004، ص 133.

<sup>2</sup> أنظر: محمد سمير إبراهيم، "المشاركة المنتهية بالتملك والبيع بطريقة التأجير في المؤسسات والبنوك الإسلامية، بين النظرية والتطبيق المحاسبي"، مجلة البنوك الإسلامية، العدد 37، ص 20 وما بعدها.

<sup>3</sup> مجلة الاقتصاد الإسلامي (1979) قرارات مؤتمر المصرف الإسلامي الأول في دبي، العدد 2، مؤتمر 22 مايو ص 25، 36.

### 3. المشاركة المتغيرة:

هي البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين حيث يتم تمويل العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه ثم يتم أخذ حصة من الأرباح النقدية.

#### ثانياً: المضاربة.

تعتبر المضاربة أكثر صيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي، ملائمة لتجميع أكبر قدر من الأرصدة النقدية من أصحاب الأموال بمرونة<sup>1</sup>، إذ تحرص البنوك الإسلامية حرصاً شديداً على المواظبة في التعامل بهذه الصيغة لأنها تقوم على التآلف الحقيقي بين من يملك المال وليس لديهم الخبرة أو الوقت لتشغيله وبين من يملكون الجهد والخبرة والوقت الكافي إلا أن لا مال لهم أو أن طاقتهم الإنتاجية تفوق ما لديهم من مال.

وبذلك تعرف المضاربة على أنها عقد على المشاركة في الاتجار بين مالك لرأس المال، وعامل يقوم بالاستثمار بما لديه من الخبرة، ويوزع الربح بينهما في نهاية كل صفقة بحسب النسبة المتفق عليها. أما الخسارة إذا وقعت فيتحملها رب المال وحده، ويخسر المضارب جهده أو عمله.<sup>2</sup> وما يميز هذا الأسلوب عن باقي الأساليب الإسلامية في عملية التمويل هو المخاطر الكبيرة، لأن البنك يقوم بتسليم ماله للمضارب الذي يتولى مهمة العمل والإشراف، ولا يكون ضامناً إلا في حالة التقصير أو التعدي، ويشترط في المضاربة الإيجاب والقبول بين الممول والزبون، كما يمكن تقسيم المضاربة إلى قسمان:

I. **المضاربة المطلقة:** هي التي تتم دون قيود، بأن يدفع صاحب المال، المال مضاربة من غير تعيين العمل والمكان والزمان وصفة العمل ومن يعامله المضارب.<sup>3</sup>

2. **المضاربة المقيدة:** وتكون مقترنة ببعض القيود، بأن يدفع البنك مثلاً مالياً إلى شخص آخر، على أن يعمل به في بضاعة معينة، أو في سوق معينة، أو في وقت معين. وعلى هذا يجوز أن يشترط رب المال على المضارب ألا يتجر في سلع لا تحقق في عرف السوق حداً معيناً من الربح.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> تهابي محمود محمد الزعابي، مرجع سبق ذكره ص 37.

<sup>2</sup> أ.د. و هبة الزحيلي، " المعاملات المالية المعاصرة"، مرجع سابق، ص 438. للمزيد من الاطلاع، أنظر: المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، مركز الاقتصاد الإسلامي، "التمويل بالمضاربة" القاهرة، مصر، الطبعة 2، 1996.

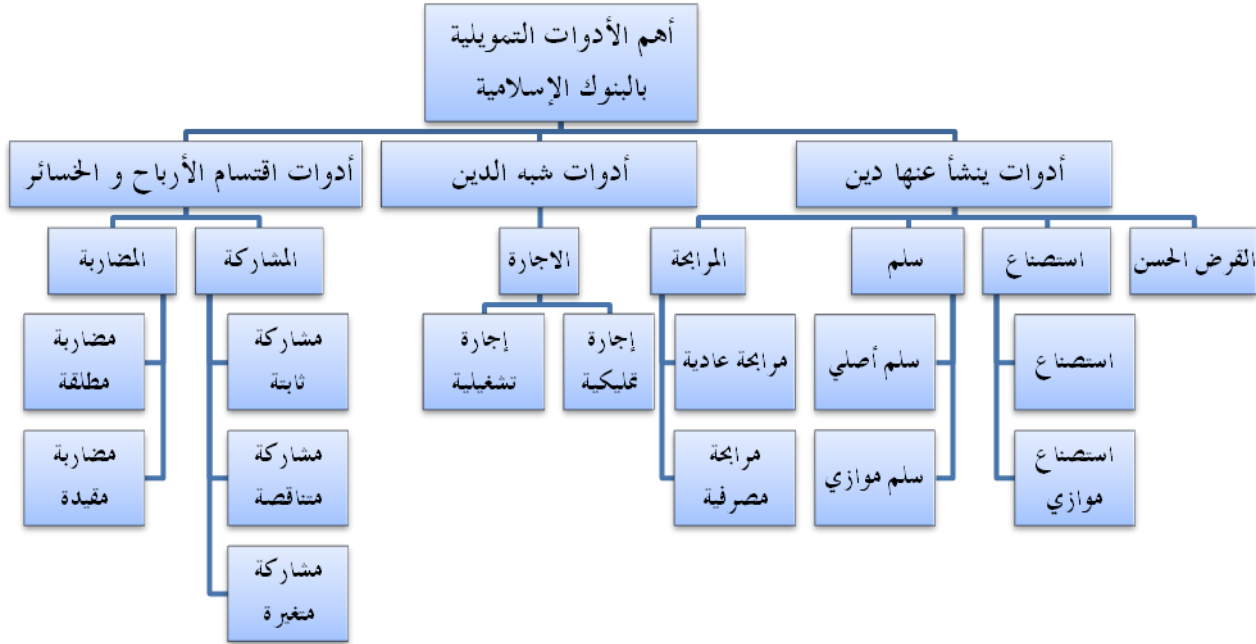
د. محمد جمال الدين علي عودة، "عقد المضاربة في الفقه الإسلامي"، دار الطباعة المحمدية، الأزهر، القاهرة، الطبعة 1، 1981.

<sup>3</sup> د. بركاني بن نائل، "وسائل الاستثمار في المصارف الإسلامية"، مجلة الصراط، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، السنة السادسة، العدد 11، جويلية 2005، ص 136.

<sup>4</sup> أ.د. و هبة الزحيلي، مرجع سابق، ص 440.

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

الشكل (1-3): أهم الأدوات التمويلية المستخدمة بالبنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الباحثة

إن مختلف أشكال وصيغ التمويل الإسلامية والمشار إليها سابقاً سواء أدوات اقتسام الأرباح والخسائر أو حتى الأدوات التي ينشأ عنها دين تعتبر بديلاً للتمويل القائم على الفائدة، وبصفة عامة فهي تعتمد على مبدأ المشاركة الذي هو أساس نظرية التمويل الإسلامية في الوقت الذي يعتمد التمويل التقليدي على المديونية، كما أنها تقوم على عدم التأكد وقبول مخاطر عالية ومحسوبة .

### المبحث الثاني: مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

إن البنوك الإسلامية، تواجه نوعين من المخاطر، فبجانب المخاطر التي تشترك فيها مع البنوك التقليدية، فهي تواجه مخاطر إضافية نابعة من التزامها بالشريعة الإسلامية، كالمخاطر التجارية المنقولة، ومخاطر فقدان الثقة، ومخاطر المؤشرات وغيرها، بجانب المخاطر المختلفة في صيغ التمويل الإسلامية.

### المطلب الأول: مخاطر تختص بطبيعة عمل البنوك الإسلامية

وهذه المخاطر تشترك فيها البنوك الإسلامية مع بقية البنوك التقليدية، وهي تشمل:

#### أولاً: مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.<sup>1</sup>

تكون مخاطر الائتمان في صورة مخاطر تسوية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقوداً (مثلاً في حالة عقد السلم أو الإستصناع) أو عليه أن يسلم أصولاً (مثلاً في بيع المراجعة قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود)، مما يعرضه لخسارة محتملة. وفي حالة صيغ المشاركة في الأرباح (مثل المضاربة والمشاركة). وتأتي مخاطر الائتمان في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب البنك عند حلول أجله. وقد تنشأ هذه المشكلة نتيجة تباين المعلومات عندما لا يكون لدى البنوك المعلومات الكافية عن الأرباح الحقيقية لمنشآت الأعمال التي جاء تمويلها على أساس المشاركة/ المضاربة. وبما أن عقود المراجعة هي عقود متاجرة، تنشأ المخاطر الائتمانية في صورة مخاطر الطرف الآخر وهو المستفيد من التمويل والذي تعرّض أدائه في تجارته ربما بسبب عوامل خارجية عامة وليست خاصة به.

أما مخاطر السيولة فتتمثل بعدم قدرة البنك الإسلامي على الإستجابة لطلبات السحب التي ترد من المودعين، ويكون ذلك بسبب عدم كفاية الإحتياطي النقدي وعدم القدرة على تسهيل الموجودات أو الحصول على نقدية اللازمة من البنك المركزي أو البنوك الأخرى<sup>2</sup>. فهي تحدث نتيجة صعوبات الحصول على نقدية بتكلفة معقولة إما بالاقتراض أو ببيع الأصول. ومخاطر السيولة التي تنشأ من هذين المصدرين حرجة ومهمة للبنوك الإسلامية. وكما هو معلوم، فإن القروض بفوائد لا تجوز في الشريعة الإسلامية، ولذلك فإن البنوك الإسلامية لا تستطيع أن تقترض أموالاً لمقابلة متطلبات السيولة عند الحاجة. وإضافة لذلك لا تسمح الشريعة الإسلامية ببيع الديون إلا بقيمتها الاسمية. ولهذا فلا يتوفر للبنوك الإسلامية خيار جلب موارد مالية ببيع أصول تقوم على الدين.

وتواجه البنوك الإسلامية مشكلة السيولة بحجم أكبر من البنوك التقليدية، ذلك أنها تفتقر إلى رعاية البنوك المركزية لها في أغلب الدول التي أتاحت لها مجالاً للعمل، إما عمداً، أو تناسياً لخصوصية هذه البنوك حيث تشكّل البنوك المركزية الملاذ الأخير للبنوك التقليدية عند مواجهة هذا النوع من المشاكل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> طارق الله خان، أحمد حبيب، "إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، ورقة مناسبات رقم 5، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 64.

<sup>2</sup> أ.د. منذر قحف، "ضمان الودائع في المصارف الإسلامية في الأردن"، بحث مقدم للمؤسسة ضمان الودائع في المملكة الأردنية الهاشمية، تشرين الثاني (نوفمبر) 2005، ص 14.

<sup>3</sup> فضل عبد الكريم محمد، مرجع سبق ذكره ص 20.

### ثانياً: مخاطر السعر المرجعي.

قد يبدو أن البنوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن التغيرات في سعر الفائدة طالما أنها لا تتعامل بسعر الفائدة، لكن التغيرات في سعر الفائدة تحدث بعض المخاطر في إيرادات البنوك. فالبنوك تستخدم سعراً مرجعياً لتحديد أسعار أدواتها المالية المختلفة. ففي عقد المراجحة مثلاً يتحدد هامش الربح بإضافة هامش المخاطر إلى السعر المرجعي، وهو في العادة مؤشر ليبور. وطبيعة الأصول ذات الدخل الثابت تقتضي أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد. وعلى ذلك إن تغير السعر المرجعي فلن يكون بالإمكان تغيير هامش الربح في هذه العقود ذات الدخل الثابت ولأجل هذا فإن البنوك الإسلامية تواجه المخاطر الناشئة من تحركات سعر الفائدة في السوق المصرفية.

### ثالثاً: مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية.

تواجه البنوك بشقيها الإسلامي والتقليدي مخاطر تشغيلية واحدة، إلا أن هناك مخاطر تشغيلية إضافية تنفرد بها البنوك الإسلامية، نتيجة لخصوصيتها وتعاملها بأحكام الشريعة الإسلامية. ومن الممكن أن يؤدي الخلل في نظام التشغيل لنقص التدفقات النقدية مقارنة بما هو متوقع أو مستهدف، وبذلك يخلق مشكلات لإدارة البنك .

تنشأ مخاطر التشغيل عندما لا تتوافر للبنك الإسلامي الموارد البشرية الكافية والمدربة تدريباً كافياً للقيام بالعمليات المالية الإسلامية، فالناظر في الكوادر البشرية العاملة في البنوك الإسلامية، يجد أن معظمها وفد إليها من بنوك تقليدية، لذلك فهم يجهلون طبيعة العمل في البنك الإسلامي، ويحتاجون إلى قدر من التأهيل والتدريب حتى يستوعبوا تلك الطبيعة المختلفة . ولا شك أن ذلك قد يستغرق جزءاً من الوقت، وقدراً من المال يزيد من نسبة مصاريف التشغيل.

وهناك نوع ثانٍ من المخاطر التشغيلية، تتمثل في عدم توافر برامج تشغيلية في مجال الحاسب الآلي تتناسب واحتياجات البنوك الإسلامية، حيث إن أغلب البرامج التشغيلية المتوفرة في الأسواق صممت في الأساس لتلبية احتياجات البنوك التقليدية في المقام الأول، لأنها تشغل مساحة كبيرة في السوق المصرفي، وتعتبر هدفاً استراتيجياً للشركات المنتجة لتلك البرامج. وقد أوجدت هذه المسألة مخاطر تطوير واستخدام تقنية المعلومات. ولكي تعالج البنوك الإسلامية هذا المشكل، تضطر إلى دفع مبالغ إضافية لتصميم برامج جديدة. تتناسب واحتياجاتها، وقطعاً فإن ذلك يزيد من مصاريف التشغيل أيضاً.

وبما أن هناك اختلافاً في طبيعة العقود المالية الإسلامية، فإن هنالك مخاطر تواجه البنوك الإسلامية في جانب توثيق هذه العقود وتنفيذها، وكذلك بما أنه لا تتوفر صور نمطية موحدة لعقود الأدوات المالية

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

المتعددة، فقد طورت البنوك الإسلامية هذه العقود وفق فهمها للتعاليم الشرعية والقوانين المحلية، ووفق احتياجاتها الراهنة. ثم إن عدم وجود العقود الموحدة إضافةً إلى عدم توفر النظم القضائية التي تقرر في القضايا المرتبطة بتنفيذ العقود من جانب الطرف الآخر، تزيد من المخاطر القانونية ذات الصلة بالاتفاقيات التعاقدية الإسلامية.

### رابعاً: مخاطر السحب ومخاطر الثقة.

يقود نظام العائد المتغير على ودائع الادخار والاستثمار إلى حالة عدم التأكد من القيمة الحقيقية للودائع. فالمحافظة على قيمة الأصول بمعنى تخفيض مخاطر الخسارة جراء معدل العائد المنخفض ربما يكون العامل المهم في قرارات العملاء الخاصة بسحبهم أرصدة ودائعهم. ومن وجهة نظر البنك فإن ذلك يؤدي إلى مخاطر السحب التي يكون وراءها معدل العائد المنخفض مقارنةً بالبنوك الأخرى، كما قد يؤدي معدل عائد منخفض للبنك الإسلامي مقارنةً بمتوسط العائد في السوق المصرفية إلى مخاطر الثقة، حيث ربما يظن المودعون والمستثمرون أن مرد العائد المنخفض التعدي أو التقصير من جانب البنك الإسلامي. وقد تحدث مخاطر الثقة بأن تحرق البنوك الإسلامية العقود التي بينها وبين المتعاملين معها. وعلى سبيل المثال، قد لا يستطيع البنك الإسلامي الالتزام الكامل بالمتطلبات الشرعية لمختلف العقود. وبما أن المسوغ الأساسي لأعمال هذه البنوك، هو التزامها بالشرعية، فإن عدم مقدرتها على الوفاء بذلك أو عدم رغبتها يمكن أن يقود إلى مشكلة ثقة عظيمة الأثر وبالتالي تؤدي إلى سحب الودائع.

### خامساً: المخاطر التجارية المحولة

تنشأ المخاطر التجارية المنقولة - وهي تختلف عن المخاطر التجارية العادية - نتيجة لضغوط تجارية. حيث يجد البنك نفسه مضطراً تحت هذه الضغوط لدفع معدلات عوائد عالية لأصحاب حسابات الاستثمار لإقناعهم بالاستمرار في استثمار أموالهم بدلاً من سحبها واستثمارها في مكان آخر<sup>1</sup>، وهذا النوع من المخاطر هو تحويل مخاطر الودائع إلى المساهمين.<sup>2</sup> ويحدث ذلك عندما تقوم البنوك الإسلامية، وبسبب المنافسة التجارية في السوق المصرفية، بدعم عائدات الودائع من أرباح المساهمين لأجل أن تمنع أو تقلل من لجوء المودعين إلى سحب أموالهم نتيجة العوائد المنخفضة عليها. ومخاطر الإزاحة التجارية تعني أنه قد يعجز البنك الإسلامي (رغم أنه يعمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية) عن إعطاء عائد منافس

<sup>1</sup> فضل عبد الكريم محمد، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية" ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات خلال الفترة 25-26 نوفمبر/2008م بالشلف. جامعة الملك عبد العزيز - جدة - المملكة العربية السعودية. ص 18، 19.

<sup>2</sup> طارق الله خان، أحمد حبيب، "إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، مرجع سابق، ص 67.

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

على الودائع مقارنة بالبنوك الإسلامية أو التقليدية المنافسة. وهنا قد يتوفر الدافع مرة أخرى لكي يقرر المودعون سحب أموالهم. ولمنع ذلك يحتاج مالكو البنك الإسلامي إلى أن يتخلّوا عن بعض أرباح أسهمهم لصالح المودعين في حسابات الاستثمار.

إن أحد الأسباب التي تجعل من المخاطر التجارية حقيقة واقعة للبنوك الإسلامية، في حين لا تكون كذلك بالنسبة للمؤسسات التقليدية لإدارة الأموال (الصناديق المشتركة) هو أن أموال حسابات الاستثمار التي تديرها البنوك لا ينشأ لها في العادة منشأة ذات شخصية اعتبارية منفصلة عن البنك نفسه، بل تتم إدارتها بموجب شروط عقد المضاربة بين البنك والمستثمرين. من ناحية أخرى فإن متطلبات كفاية رأس المال لمؤسسة إدارة الأموال في العادة تكون أقل من متطلبات المؤسسة التي تتقبل الودائع، وذلك لأن التوفيق السليم بين مدد الاستحقاق والسيولة الكافية يجب أن يمكن مؤسسة إدارة الأموال من القدرة على تحقيق تخفيض منظم في حجم الأموال دون أن تعرض للمخاطر قدرتها على الوفاء بالتزاماتها<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: المخاطر التي تختص بها صيغ التمويل الإسلامية.

صيغ التمويل الإسلامية ممارسة مصرفية جديدة، تفردت به البنوك الإسلامية، ولا تجد ما يماثل مخاطر هذه الصيغ في البنوك التقليدية، وهذا شئ طبيعي فمنشأ المخاطر في هذه الصيغ نابع من أن بعضها يقوم في الأساس على المشاركة في الربح والخسارة، كالمضاربة والمشاركة، وبعضها الآخر يقوم على الدين كالسلم والاستصناع وغيرهما، فالمخاطر تحيط بهذه الصيغ إحاطة تامة، وتتفاوت من صيغة إلى أخرى، ومن الصعب أن نحكم على صيغة بأنها أكثر مخاطر من غيرها من شكلها العام، بعيداً عن البيئة التعاقدية، ولكن نستطيع أن نقول ذلك على وجه التقريب، فصيغ التمويل الإسلامية هي عقود والخطر بيئة لذلك يكون من الصعب أن نحكم على العقود من شكلها بعيداً عن البيئة التعاقدية المحيطة بها، ونصفها بأنها عقود خطيرة وما إلى ذلك. فربما كانت هذه الصيغ عالية المخاطر وربما كانت متدنية المخاطر، وبالطبع فإن ذلك الوصف لا يكون بناء على صيغة العقد، بل على الظروف المحيطة. ومن خلال هذا المطلب نحاول الإمام بمخاطر التمويل بكل صيغة من صيغ التمويل الإسلامي .

### الفرع الأول : مخاطر أدوات ينشأ عنها الدين

وهي تتمثل في مخاطر التمويل بالسلم ومخاطر التمويل إستصناعاً ومخاطر التمويل بالمراجحة، مخاطر التمويل بالقرض الحسن وهذا ما نتطرق إليه في هذا الفرع.

<sup>2</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية. بيان الغرض من كفاية رأس المال، البحرين، مارس 1999م. ص 10.

أولاً : مخاطر التمويل بالسلم .

يعتبر التمويل بصيغة السلم من أكثر أنواع التمويل تعرضاً للمخاطر، ذلك أنه يرتبط بظروف الزراعة، وكما هو معلوم فإن النشاط الزراعي تجاربه أنواعاً مختلفة من المخاطر. وعليه فإن مخاطر السلم تنشأ نتيجةً لمخاطر النشاط الزراعي، التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

● مخاطر عدم السداد، وتتمثل في عدم تسليم المسلم فيه في الوقت المتفق عليه في العقد، بحجة الإعسار، أو فشل الموسم. أو الشعور بالغبن في المحصول، أو الفشل في تسليمه كلياً وقد تكون بسبب عوامل ليس لها صلة بالملاءة المالية للزبون.<sup>1</sup> أو يكون مرد الفشل إلى أن المسلم استخدم التمويل في غير أغراضه. ويمكن التغلب على هذه المشكلة باختيار البنك للعملاء الجيدين، وأخذ الضمانات الكافية.

● انخفاض جودة المسلم فيه، وقد يكون مرد ذلك لظروف طبيعية أيضاً.

● عدم قدرة البنك على بيع سلعة السلم نظراً لظروف السوق، حيث إن الأسعار قد انخفضت عن معدل السعر الذي تم به الشراء، وبالتالي فإن البنك سيتحمل مصروفات إضافية جراء قيامه لتخزين المحصول في حالة عجزه عن الدخول في عقد سلم موازٍ قبل استلامه للمسلم فيه.

● كما تتعرض هذه الصيغة أيضاً إلى مخاطر العملة أي انخفاض قيمة العملة، حيث يتميز عقد السلم عن التمويل التقليدي في أنه يقلل من أضرار التضخم، الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض قيمة العملة بشكل طبيعي ومنتاسب، ولأن رأس المال غالباً ما يصرف في شراء مستلزمات إنتاجية، والتي ترتفع أسعارها بحدوث التضخم، وفي هذه الحالة لا يمكن أن ننفي احتمالية الضرر لأحد العاقدين أو كليهما نتيجة حدوث تغير قيمة العملة الناتج عن التضخم، لأنه من المحتمل ألا يرتفع ثمن المسلم فيه لكثرة العرض أو لقلته في الطلب، كما أن هذا الاحتمال وارد أكثر في جانب المسلم إليه، ومن الممكن أن يحدث انخفاض كبير في قيمة رأس المال وهو بيده قبل أن يقوم باستخدامه في الإنتاج مما يؤدي إلى وقوعه في خسارة كبيرة، وخاصة أن رأس مال السلم أقل قيمة من ثمن المسلم فيه في الغالب.<sup>2</sup>

ويمكن حصر مخاطر التمويل بالسلم في النقاط التالية:

<sup>1</sup> يمكن أن يكون للزبون مثلاً تصنيف ائتماني جيد لكن حصاده من المزروعات التي باعها سلماً للمصرف قد لا يكون كافياً كما وكيفاً بسبب الظروف الطبيعية....

<sup>2</sup> الديرشوي، عبد الله محمد نوري، دراسة حول صيغ التمويل الزراعي في التشريع الإسلامي وإمكانية تطبيقها، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان - الأردن 1996م، ص 325، والعساف عدنان، عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي والقانون المدني الأردني، رسالة ماجستير، الفقه وأصوله جامعة آل البيت، المرقب-الأردن 1997م، ص 155-156، ودويكات، هيفاء، عقد السلم كأداة للتمويل في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد-الأردن 2003م، ص 73

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

- تبديد ثمن الشراء في غير الغرض المحدد في محل العقد.
- عدم تسليم البضائع في مواعيدها أو عدم تسليمها مطلقاً.
- تلف البضاعة تحت يد البائع.
- تلف البضاعة كلياً أو جزئياً لأسباب لا ترجع للبائع.
- تقلب السعر انخفاضاً عما تم الشراء به.
- انخفاض جودة السلع المسلمة عما اتفق عليه<sup>1</sup>.
- عدم القدرة على بيع البضاعة بعد استلامها بواسطة البنك.
- عدم وجود فرصة إجراء عقد سلم مواز.

### ثانياً: مخاطر التمويل إستصناعاً

عندما يقدم البنك التمويل وفق عقد الإستصناع، فإنه يعرض رأس ماله لعدد من المخاطر الخاصة بالطرف الآخر، وهذه تشمل الآتي:

- مخاطر الطرف الآخر في عقد الإستصناع التي تواجهها البنوك والخاصة بتسليم السلع المباعة إستصناعاً تشبه مخاطر عقد السلم، حيث يمكن أن يفشل الطرف الآخر في تسليم السلعة في موعدها أو أنها سلعة رديئة، غير أن السلعة موضع العقد في حالة الإستصناع تكون تحت سيطرة الزبون (الطرف الآخر) وأقل تعرضاً للجوائح الطبيعية مقارنة بالسلع المباعة سلماً ولأجل ذلك، من المتوقع أن تكون مخاطر الطرف الآخر (المقاول) في الإستصناع أقل خطورة بكثير مقارنة بمخاطر الزبون في عقد السلم.
- مخاطر العجز عن السداد من جانب المشتري ذات طبيعة عامة، بمعنى فشله في السداد بالكامل في الموعد المتفق عليه مع البنك. وفي هذه الحالة فإن البنك سيتحمل تكلفة تخزين السلعة وتسويقها وبيعها، وربما يتعرض إلى مخاطر السوق العامة أو إلى خسارة عند بيعها إلى زبون آخر.
- إذا اعتبر عقد الإستصناع عقداً جائزاً غير ملزم - وفق بعض الآراء الفقهية- فقد تكون هنالك مخاطر الطرف الآخر الذي يعتمد على عدم لزومية العقد فيتراجع عنه.
- وإن تمت معاملة الزبون في عقد الإستصناع معاملة الزبون في عقد المراجعة، وإن تمتع بخيار التراجع عن العقد ورفض تسليم السلعة في موعدها، فهناك مخاطر إضافية يواجهها البنك الإسلامي عند التعامل بعقد الإستصناع.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مجلة "المال والاقتصاد" (بنك فيصل الإسلامي السوداني)، العدد السادس، أبريل 2006م، ص 36.

<sup>2</sup> قد تكون هذه المخاطر لأن المصرف الإسلامي، عندما يدخل في عقد الإستصناع، يأخذ دور لصانع والمنشئ والبناء والمورد. وبما أن المصرف في هذه المهنة، فإنه يعتمد على المقاولين من الباطن.

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

ومن مخاطر التمويل استصناعاً نجد أيضاً:

- تقلبات الأسعار بعد تحديدها في عقد الاستصناع وتأخر الصانع في تسليم البضائع إذا كان البنك مصنعا إضافة إلى تأخر المقاول أو المنتج في تسليم البضاعة إذا كان البنك صانعا وأيضا تلف البضاعة تحت يد البنك قبل تسليمها.
- وبنشأة الالتزام تصبح البنوك الإسلامية على قدم المساواة مع البنوك التقليدية فيما يخص المخاطرة الائتمانية للمستصنع<sup>1</sup>.

### ثالثا : مخاطر التمويل بالمراجحة

المراجحة من أكثر صيغ التمويل التي تتعامل بها البنوك الإسلامية، حتى أنها أصبحت معروفة لدى عامة الناس. ويأتي تفضيل البنوك لاستخدامها لأنها متدنية المخاطر نوعاً ما، إذ يستطيع البنك أن يعرف مقدار العائد عليه في كثير من الأحيان، من خلال معرفته بالسوق وأسعار السلع، قبل أن يتملك السلعة نفسها. وبالرغم من ذلك فإن العملية لم تسلم من المخاطر. فإن أمكن تمنييط العقد وتوحيده فإنه يمكن أن تكون مخاطره قريبةً من مخاطر التمويل التقليدي القائم على الفائدة. وتتمثل مخاطر هذه الصيغة بمخاطر عدم القدرة على التسليم، ومخاطر السعر، ومخاطر عدم صلاحية السلعة، أو عدم توافرها، والتوقف عن السداد<sup>2</sup>، وبصفة عامة فإن المخاطر التي تعترض هذه الصيغة التمويلية تتمثل في أن الصيغة الموحدة لعقد المراجحة قد لا تكون مقبولة شرعاً لجميع علماء الشريعة، وهذا ما يؤدي على ما يعرف بـ"مخاطر الطرف الآخر في العقد"<sup>3</sup>. ووفقاً لقرار مجمع الفقه الإسلامي فإن العقد في عقد المراجحة قد يكون ملزماً لطرف واحد (و هو بالنسبة للمجمع ملزم للزبون)، لكن فقهاء آخرين اعتبروه غير ملزم للزبون... وهذا يعني أن بإمكان الزبون التراجع عن إتمام عقد الشراء حتى بعد أن يصدر عنه الوعد وبعد أن يقوم بدفع العيوب. وبهذا فإن أهم المخاطر الخاصة بهذا العقد قد تنشأ من عدم الاتفاق على طبيعة العقد وما قد يطرأ من مسائل قضائية بسبب ذلك<sup>4</sup>.

ويمكن حصر مخاطر المراجحة في نقطتين جوهريتين:

**الأولى:** هي النكول عن الوعد، فبعد طلب الزبون للسلعة، ودفعه لمقدم المراجحة، يمكن أن يغير رأيه في العملية، في الوقت الذي يكون فيه البنك قد قام بشراء السلعة المطلوبة. وعليه فسيتحمل البنك

<sup>1</sup> مجلة "المال والاقتصاد" (بنك فيصل الإسلامي السوداني)، العدد السادس، أبريل 2006م، ص 36.

<sup>2</sup> الريحان، بكر، "البيع، البنوك"، عمان -الأردن، مج 19، ع34، نيسان 2000م، ص 20.

<sup>3</sup> يرجع السبب أساساً إلى أن عقد المراجحة التمويلية عقد مستحدث...

<sup>4</sup> طارق الله خان، أحمد حبيب، "إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، مرجع سبق ذكره ص 68.

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

تكلفة التخزين، وما قد يصيب السلعة من تلف، أو ما يحدث من تغير في الأسعار، إلى أن يجد مشترياً آخر لهذه السلعة. وعليه فسيتحمل البنك التكاليف التي أشرنا إليها، بجانب الخسارة إذا كان هناك فرقاً في السعر من مخاطر السوق، لذلك فقد أجاز بعض الفقهاء المعاصرين، أن يلزم البنك العميل بمقدار ما لحقه من خسارة، جراء نكوله عن الوعد، وإذا لم تكن هناك خسارة فلا يلزمه التعويض بشيء.

**الثانية:** هي أن عملية البيع في المراجحة تكون على أقساط. فإذا ما تأخر الزبون، أو ماطل في سداد تلك الأقساط، فلا يستطيع البنك أن يزيد عليه، أو يفرض غرامات تأخير، وفي هذه الحالة يكون البنك مخيراً بين إمهاله إن كان معسراً، أو اللجوء إلى المحاكم إن كان المدين مليئاً بماطلاً، وفي كلا الحالتين يتضرر البنك، وتحدث له الخسارة.

### رابعا: مخاطر التمويل بالقرض الحسن .

المخاطر المحتملة لهذه الصيغة فهي عجز العملاء عن السداد، ويعود هذا العجز لظروف خارجة عن إرادة العميل، وإما يكون هذا العسر مؤقتاً، وليس هناك مشكلة، أو أن يكون دائماً فيحسر البنك المقرض ماله وهذا هو وجه المخاطر، وقد تبرز المخاطر بصورة أخرى في مماطلة هذا المدين مع يسره على أن يرد القرض، وهذا يستدعي من المقرض إثبات ذلك، أو رفع دعاوى قضائية، وما يترتب على ذلك من تكلفة مالية، وخسائر مختلفة، وتفويت الفرص الاستثمارية الأخرى، وتعكس هذه الصيغة بشكل عام احتمالية وجود مخاطر فقهية مثل قضايا المماطلة، والإعسار، والأنظار<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: مخاطر أدوات شبه الدين.

#### مخاطر التمويل بالإجارة .

تعتبر الإجارة أداة مهمة من أدوات التمويل الإسلامية، إذ أنها تتمتع بمزايا متعددة للمؤجر والمستأجر معاً. فبالنسبة للبنك تعتبر أقل مخاطر من صيغ التمويل الأخرى، (مضاربة، مشاركة). حيث إن البنك يملك الأصل المؤجر، ويتمتع بإيراد مستقر. ثم إنها أقل تعقيداً من حيث الإجراءات والشروط القانونية. أما بالنسبة للمستأجر، فهي تشكل تمويلاً من خارج الميزانية، بمعنى أن إدارة المؤسسة في العادة هي المطالبة بتقديم تبرير تفصيلي لاستعمالات أموالها. إضافة إلى أنها تساعد المستأجر على حسن التخطيط والبرجحة لنفقاته، لأنه يعرف التزامه المالي مقدماً، وتعتبر الإجارة وسيلة جيدة تحمي المستأجر ضد التضخم، خصوصاً إذا ارتبط بعقد إجارة ثابت الأجرة لوقت طويل<sup>2</sup>.

وثمة مخاطر أخرى تكتنف عقود الإجارة نجملها في النقاط التالية:

<sup>1</sup> رانية زيدان شحادة العلوانة، مرجع سبق ذكره ص 69،70 .

<sup>1</sup> مندر قحف. سندات الإجارة والأعيان المؤجرة، ط2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1420هـ، ص ص 11-12.

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

1. مخاطر فقدان أو تلف الأصل، نتيجة السرقة، أو سوء الاستعمال، أو فقدان، أو الحروب والكوارث والاضطرابات.
2. مخاطر الإعطاب، حيث إن الأعطال تكون مسؤولية المؤجر.
3. مخاطر التسويق.
4. مخاطر الإدارة .
5. رفض المستأجر تملك الأصل بعد انتهاء مدة العقد.
6. ضعف الصيانة الدورية للمعدات.
7. ارتفاع أثمان المعدات في السوق بعد تمام عقد التأجير.
8. التأخر أو عدم الالتزام بسداد الأقساط الإيجارية.
9. مخاطر التضخم، وهي مخاطر زيادة تكلفة الأصول في المستقبل، أو تقادم الأصول المستأجرة والتي يمكن أن تتعرض لتطورات تقنية سريعة، كذلك المخاطر المترتبة على المؤجر، والمتعلقة بقيمة الأصول كخردة في نهاية عمرها الافتراضي، فقد لا يستطيع البنك نقل هذه المخاطر للمستأجر من ناحية شرعية، وبالتالي تحقق خسارة فادحة تلحق به الضرر<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: مخاطر أدوات إقتسام الأرباح والخسائر أولاً: مخاطر التمويل بالمشاركة.

يعتبر التمويل بالمشاركة ميزة تنفرد بها البنوك الإسلامية على البنوك التقليدية. ومع هذا التميز نجد أن البنوك الإسلامية تتعامل بها في أضيق الحدود، خشية المخاطرة المحيطة بها من ناحية، ثم إنها قد تحتاج أن يبذل البنك جهداً إضافياً في الإشراف والمتابعة للمشروع الممول من ناحية أخرى، وقد يكون ذلك غير ميسر للبنك، فيتنازل عن دوره في الإشراف للطرف الآخر. لذلك فإن البنوك الإسلامية تفضل التعامل بصيغ التمويل القائمة على الديون، بالرغم مما فيها من مخاطر. من المخاطر المحيطة ببيئة المشاركة، مخاطر الأعمال العادية المتمثلة في المنافسة في السوق، وتغير أذواق المستهلكين، وتغير مستوى الأسعار. يضاف إلى ذلك تلف البضاعة عند التخزين، كما أن هذا النوع من التمويل يتعرض لمخاطر الإئتمان فيما يتعلق بمدفوعات العميل لشراء حصة البنك، بالإضافة

<sup>1</sup> خان، محمد فهيم، الاقتصاديات المقارنة لبعض أساليب التمويل الإسلامي، دراسات اقتصادية إسلامية، جدة-السعودية، البنك الإسلامي للتنمية، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مج 2، ع 1، رجب 1415 ديسمبر 1994م، ص 49، وشتاعلي أبو الفتح، المحاسبة عن عقود الإجارة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية من منظور إسلامي، بحث تحليلي رقم 60، 2003م، جدة - السعودية، البنك الإسلامي للتنمية والمعهد العالمي للبحوث والتدريب، ص 7.

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

إلى المخاطرة المتعلقة بنصيب البنك في الأصل موضوع الشراكة. كما أن هناك مخاطر تتعلق بالشريك من حيث إخلاله بالعقد، وعدم التزامه بشروط المشاركة، أو سوء إدارته للمشروع، أو تعديه أو تقصيره في القيام بمتطلبات المشروع بصورة سليمة. فالشريك لا يضمن إذا تعدى أو قصر في إدارته للمشروع، ويجوز أخذ ضمان أو رهن على هذا الشريك، ولكن لا يجوز أخذ الضمان مقابل الربح أو الخسارة التجارية.

ثانياً: مخاطر التمويل بالمضاربة.

المضاربة هي حجر الزاوية في التمويل المصرفي الإسلامي، وتحظى بقبول فقهي واسع، ومع ذلك فالبنوك الإسلامية تتعامل بها في حدود ضيقة، وبحذر شديد. ولعل مرد ذلك يرجع إلى المخاطر التي تكتنفها.

تواجه المضاربة شأنها شأن صيغ التمويل المصرفية غير القائمة على الديون، خطر المخاطر الأخلاقية. ذلك أن العقود في التمويل المصرفي الإسلامي قوامها الثقة والأمانة. خلافاً لما هو عليه الحال في التمويل التقليدي. إذ تركز البنوك بشكل أساسي على ملاءة العميل وجودة ضماناته، ولا تقف كثيراً عند صفاته الشخصية. ففي المضاربة مثلاً يتم التعاقد بين رب المال والمضارب في ضوء ما توافر من معلومات عن أمانة المضارب، وصدقه وحسن نواياه. وبالطبع فقد تكون هنالك معلومات لم يتمكن رب المال من معرفتها، ولم يبدها المضارب عن نفسه، وإنما أبدى منها بقدر ما يساعد على تمام العقد وإنفاذه، فإذا ما ظهر لرب المال فيما بعد بأن المعلومات التي توافرت لديه عن الطرف الآخر غير صحيحة، فإن السلوك المتوقع من عامل المضاربة لن يكون راشداً، ولن يجني رب المال ثمرة تعامله معه، بل على العكس من ذلك سيتعرض إلى خسارة مالية. من هنا تأتي المخاطر الأخلاقية.

بصفة عامة تزيد المخاطر المتوقعة في صيغ المشاركة والمضاربة للأسباب التالية:

- إذا كان البنك الإسلامي يتلقى الأموال باعتباره عامل مضاربة لاستثمارها، ورأينا أن جزءاً من هذه الأموال يستثمر في التجارة بالبيع والشراء، فإن من العقود التي يلجأ إليها في استثماراته عقد المضاربة (أو القراض)، هذا يعني. في هذه الحالة أنه يصبح صاحب رأس المال، والعميل المشارك يكون عامل المضاربة. وحيث أن عامل المضاربة وكيل أمين فهنا تكمن المخاطرة الأخلاقية، ولذلك كان لا بد من اتخاذ الوسائل الكفيلة بتقليل مخاطر المضاربة...<sup>1</sup>
- عدم وجود مطلب الضمان مع وجود احتمالات الخطر الأخلاقي.
- الانتقاء الخاطيء للزبائن.

<sup>1</sup> أ.د. أحمد بن علي السالوس، "مخاطر التمويل الإسلامي"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 31 ماي-03 جوان 2005.

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

- بسبب ضعف كفاءة البنوك الإسلامية في مجال تقييم المشروعات وتقنياتها.
- ثم إن الترتيبات المؤسسية مثل المعاملة الضريبية ونظم المحاسبة والمراجعة، والأطر الرقابية جميعها لا تشجع التوسع في استخدام هذه الصيغ من قبل البنوك الإسلامية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: المقارنة بين مخاطر التمويل الإسلامي ومخاطر التمويل التقليدي

يختلف التمويل في الصيرفة الإسلامية عن التمويل في النظام التقليدي اختلافاً جوهرياً من حيث طبيعة كل منهما. فبينما ينظر إلى التمويل على أنها قروض للمتعاملين واجبة الرد بسعر فائدة محدد مسبقاً بغض النظر عن نتائج أعمال المقترض فرداً كان أو شركة، يتخذ التمويل الإسلامي صوراً متعددة ومن أهم الفروق بينهما ما يلي:<sup>2</sup>

1- التمويل الإسلامي غالباً ما يساعد على توسيع قاعدة المشاركة في ملكية المشاريع بحيث تتاح الفرصة لعدد غير قليل من صغار الممولين في أسهم الشركات والقطاعات الإنتاجية المختلفة على العكس مما هو معروف في التمويل التقليدي الذي يؤدي إلى تضيق قاعدة المشاركة وحصر ملكية المشاريع بفئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال.

2- يساهم التمويل الإسلامي إلى حد كبير في تحقيق التوزيع العادل وإيجاد التوازن الذي يحول دون تكدس الثروات بأيدي المرابين أو كبار التجار من أصحاب رؤوس الأموال كما هو الشأن في النظام التقليدي.

3- يستمر ملك رأس المال في التمويل الإسلامي للمالك بينما تنتقل الملكية له في التمويل التقليدي إلى الطرف الآخر.

4- يتحمل رب المال في التمويل الإسلامي الخسارة في حالة عدم وجود تقصير أو إهمال من العامل، بينما لا يتحمل رب المال في التمويل التقليدي أي خسارة.

5- ترتبط الزيادة التي يحصل عليها رب المال والعامل في التمويل الإسلامي بمقدار الربح المتحقق من الاستثمار المشترك بين الطرفين ووفق النسب المتفق عليها، بينما في التمويل التقليدي لا علاقة للممول

<sup>1</sup> د. طارق الله خان، "إدارة المخاطر في الصناعة المالية الإسلامية"، مرجع سابق، ص 70-71.

<sup>2</sup> د. عمر عبد الله كامل، "كورس التمويل الإسلامي للدراسة في Eastern Blueridge University - بيروت لبنان، ص

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

بالريح والخسارة وقد لا تتف الفائدة على نسبة معينة بل تختلف في العقد الواحد بين شهر وآخر، في حين لا يمكن أن تزيد في التمويل الاسلامى عن الحد المتفق عليه في كل عقد على حده.

6- يتم التمويل الاسلامى عن طريق النقود وعن طريق الأصول بينما لا يقع التمويل التقليدى إلا عن طريق النقود فقط.

أما أوجه التشابه بينهما فتتضمن في الوجوه التالية:

- 1- الصورة التي يتم بها التمويل حيث يكون المال من جانب والطرف العامل من جانب آخر، وهذا ما يحدث في التمويل التقليدي.
- 2- الغاية المنشودة من هذا التمويل وهي الحصول على أرباح وعوائد عن طريق طرف آخر.
- 3- الطريقة التي يتم بها إدارة هذه الأموال واستثمارها، حيث غالبًا ما ينحصر القرار الإداري في الطرف العامل، ويكون المال من الطرف الممول، ويمكن في هذه الحالة أن يقيد العامل بنوع أو طبيعة الاستثمار المطلوب، وينص على ذلك في العقد صراحة.

### المبحث الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية.

إن البنوك الإسلامية جاءت لتوفر فرصاً استثمارية وتمويلية وتجارية تتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية، فإذا ما أرادت هذه المؤسسات القيام بدورها بشكل فعال فلا بد من الاهتمام بإدارة المخاطر المرتبطة بنشاطاتها. ونظراً لأن طبيعة البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك التقليدية من حيث عدم تعاملها بالربا قطعياً، ولاعتمادها مبدأ المشاركة في الربح والخسارة فقد أوجدت هذه الطبيعة المغايرة مخاطر جديدة، بالإضافة إلى المخاطر التي تشترك بها مع البنوك التقليدية ولذلك كان لا بد من إيجاد أدوات للتحوط ضد هذه المخاطر، تتوافق مع مبادئ الشريعة، وتلاءم طبيعة العمل المصرفي الإسلامي ونحاول من خلال هذا المبحث تناول بعض طرق وأساليب وأدوات إدارة المخاطر المطبقة بالبنوك الإسلامية.

### المطلب الأول : معيار كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية

إن من اختصاصات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية إيجاد النظم الرقابية، والإشرافية المناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي مع تبني المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر بعد اختبار صلاحيتها، وتكييف المخالف منها ليلائم العمل المصرفي الإسلامي وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا المطلب.

### الفرع الأول : الأسباب الداعية لتبني مقترحات كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية

لم تكن البنوك الإسلامية بمنأى عن التطورات المصرفية العالمية، فهي تعمل جنباً إلى جنب مع البنوك التقليدية في بيئة مشتركة، لذلك لا بد لها أن تتفاعل مع تلك المعايير<sup>1</sup>. وبناءً على متطلبات المعايير الدولية التي حددتها لجنة بازل للرقابة المصرفية فإنه ينبغي أن تكون نسبة كفاية رأس مال البنوك المحسوبة على أساس عنصر المخاطر 8% على الأقل، غير أن هذا الحد يجب أن يكون أكبر من ذلك في البيئة التي تعمل فيها البنوك الإسلامية، ويرجع ذلك إلى أسباب تتعلق بالنظام، أو بأسلوب العمل المصرفي الإسلامي، بالإضافة إلى مخاطر البيئة التي تعمل في كنفها البنوك الإسلامية، والأسباب بشكل محدد هي<sup>2</sup>:

- عقود المضاربة تعرض أموال المودعين للخطر، ولكنها تسمح بتحقيق نسبة ربح صاف لأصحاب البنوك، وهذا يخلق حافزاً قوياً للإقدام على المخاطر، وتشغيل مؤسسات مالية بدون توافر رأس مال مناسب؛ ولذلك سيرى أصحاب البنوك أن من المهم تعريض مبالغ كبيرة من رؤوس أموالهم للمخاطر بغية تخفيف الضرر الأدبي الذي يمكن أن يقع عليهم.
- نسبة الأصول المقترنة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول عادة ما تكون أكثر ارتفاعاً في البنوك الإسلامية عن نظيرتها في التقليدية.
- غياب الضمانات الاحتياطية، والضمانات الأخرى في عمليات المشاركة مما يؤدي إلى زيادة واضحة في عناصر المخاطر في عمليات البنوك الإسلامية، بسبب عدم وجود رقابة على المشاريع الاستثمارية لطبيعة عقد المضاربة التي تقضي بأن لا يجد من قدرة العامل على العمل بفرض شروط تعمل على ذلك، الضمان الأساسي هو العميل الكفؤ أخلاقياً وإدارياً.
- بالنسبة لحجم البنك، وآثاره لكفاية رأس المال؛ إذ تعتبر جميع البنوك الإسلامية صغيرة الحجم نسبياً، وهي بذلك لا تستطيع تنويع أصولها؛ ولذلك فهي بحاجة لرأس مال أكبر؛ لإشاعة الثقة فيها، ولتستطيع ممارسة نشاطها بأمان وفاعلية.

<sup>1</sup> تهابي محمود محمد الزعابي، " تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول

على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل 1429هـ = 2008 - م ص

<sup>2</sup> رانية زيدان شحادة العلاونة، مرجع سبق ذكره ص 132 - 133 .

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

- محددات كفاية رأس المال مثلاً في بلد تسود فيها هيئات التأمين على الودائع يكون رأس المال أقل ممن لا تسود فيها، والدول الأكثر نمو اقتصادياً أقل رأس مال، ونوع الودائع؛ إذ تعتبر الودائع تحت الطلب بحاجة لأكثر كفاية في رأس المال<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: السلبات التي تحيط باقتراحات كفاية رأس المال

بالرغم من تلك الأسباب السابقة الداعية لتبني مقترحات كفاية رأس المال إلا أن هناك مجموعة من السلبات التي تحيط بهذه الاقتراحات هي:

- لم ترع اختلاف طبيعة المخاطر في البنوك الإسلامية، والتقليدية فمثلاً مكونات رأس المال في البنك الإسلامي تختلف عنها في البنوك التقليدية.

- إن تنفيذ المقترحات يحتاج إلى إمكانيات لتطوير رأس المال في البنوك الإسلامية، وعندها ستلجأ البنوك الإسلامية إلى زيادة رأس المال عن طريق تحسين هوامش الربحية، وتوفير رؤوس أموال جديدة مباشرة من أسواق الأسهم، بالإضافة إلى تخفيض حصص أرباح المساهمين؛ للتمكن من بناء رأس مال إضافي، وستتخلى عن مبدأ الإحتياطيات المعلنة، وتضيفها لرأس المال<sup>2</sup>.

- أن تطبيق اتفاقية بازل بفرض تقوية القطاع المالي واستقراره يتطلب جهوداً ملموسة من قبل السلطات الرقابية؛ لفهم الإطار الجديد، وتهيئة الكوادر القادرة، والراغبة في اكتساب مهارات جديدة، ومن الضروري قيام بعض المؤسسات الإقليمية والوطنية بإعداد برامج تمكن المؤسسات المصرفية من تطبيق بازل، وهذا سيجعل البنوك الإسلامية في مآزق؛ إذ تفتقر البنوك لمثل هذه المقومات.

غير أن تطبيق اتفاقية بازل لا يشكل أي عائق نظري أو عملي أمام البنوك الإسلامية أو أمام صيغ التمويل الإسلامي.

### الفرع الثالث: آليات تطبيق هذه المقترحات

أما عن آلية تطبيق هذه المقترحات فانه تجدر الإشارة إلى أن طبيعة النشاط في البنوك الإسلامية تستوجب إجراء تعديلات وتفصيلات في هذه المقترحات لتناسب البنوك الإسلامية؛ لتستطيع أن تؤدي الدور المرجو لها، وفي ضوء ذلك فان نشاط تلقي الأموال الذي تمارسه البنوك الإسلامية يختلف عنه في البنوك التقليدية، إذ يشمل على الودائع الجارية وتحت الطلب والودائع الاستثمارية بنوعها المطلقة

<sup>1</sup> شابرا، محمد عمر وآخرون، الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية، جدة - السعودية، البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط 1، 2000م، ص 67-68.

<sup>2</sup> آدم عبد الحكيم، "المصارف السودانية ومآزق بازل. من منظور المطلوبات والاستيفاء، المقتصد"، السودان، بنك التضامن السوداني - السودان، 16، ع 28، ديسمبر 2002م، ص 17-18.

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

والمقيدة، وقد يناسب معيار كفاية رأس المال النوع الأول من الودائع على اعتبار أنها لا تختلف عنها في البنوك التقليدية، أما الودائع الاستثمارية فإنها مختلفة تمام الاختلاف فهي ودائع تشارك في الربح والخسارة، وبالتالي تشارك في المخاطر هذا على مستوى تلقي الموارد، أما من ناحية توظيفها فإن المعيار يناسب النشاط الأساسي الذي تقوم به البنوك التقليدية وهو الإقراض والاقتراض، أما البنوك الإسلامية فإنها تقوم بعمليات استثمارية حقيقية ترتبط بمعدلات متفاوتة من المخاطر.

وبناءً عليه فإنه من الضروري معرفة كيف ممكن أن تطبق المعايير على البنوك الإسلامية مع تمكنها في الوقت نفسه من العمل بصورة مشروعة وخاصة إذا ما عرفنا بأن هذه البنوك تخضع لتعليمات البنوك المركزية، وإنها تطالب بذلك كغيرها من البنوك، لذلك عليها أن تسعى بجدية إلى تطبيق هذه المقترحات بعد تطويعها وتكييفها لتناسبه تماماً.

وفعلاً من الملاحظ أن البنوك الإسلامية بدأت تطبق هذه المقترحات، لكنها استبعدت ودائع الاستثمار من الميزانية العمومية لها، قد يضعف هذا رأس مالها مما دعى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أن تضع بعض المعايير التي تخرج البنوك الإسلامية من هذا المأزق، وقد طالبت هذه المعايير إدراج ودائع الاستثمار في الميزانية العمومية للبنوك الإسلامية؛ لأن ذلك يدعم رؤوس أموالها، وأن يكون رأس المال كمحدد مشترك لودائع تحت الطلب. وودائع الاستثمار، لذلك وضعت الهيئة برنامجاً للبنوك الإسلامية لتوزيع المخاطر بين ودائع الاستثمار ورأس المال البنك، وتشارك هذه الودائع مع رأس المال في تحمل المخاطر التجارية العادية والمتمثلة بمخاطر الثقة والإزاحة التجارية، وتحدد كفاية رأس المال بناءً على هذا البرنامج، وذلك بتخصيص 50% من مخاطر الأصول الممولة من ودائع الاستثمار إلى أصحاب الودائع بصورة عشوائية والباقي 50% للمساهمين، وبذلك فإن معدل كفاية رأس المال تساوي إجمالي رأس المال / إجمالي متوسط الأصول ذات المخاطر المرجحة الممولة لرأس المال البنك زائد الحسابات الجارية زائد 50% من إجمالي متوسط الأصول ذات المخاطر المرجحة الممولة من ودائع الاستثمار<sup>1</sup>، كما أن الهيئة تقترح أيضاً أن تصنف العمليات الاستثمارية وفقاً للتشابه في الالتزامات والحقوق في دفاتر منفصلة بحيث يحسب المعيار بصورة مستقلة لكل مجموعة منها.

ولكن هناك ثلاثة خيارات أمام البنوك الإسلامية كبداية لكفاية رأس المال، وهي<sup>2</sup>:

1. وضع الودائع تحت الطلب في دفتر الأعمال المصرفية، وودائع الاستثمار، وفي دفتر المتاجرة على أن تكون كفاية رأس المال للدفتريين منفصلة.

<sup>1</sup> شابرا وآخرون، الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 64-69.

<sup>2</sup> رانية زيدان شحادة العلاونة، مرجع سبق ذكره ص 137-139.

2. تفعيل دور الرقابة وتبني مناهج التصنيف وهي:

أ- **المنهج الموحد** الذي يعتمد على التقييم الخارجي للائتمان، وهذا منهج إجباري من قبل البنوك المركزية على كافة البنوك سواء الإسلامية أم التقليدية.

ب- **منهج التصنيف الداخلي**؛ بحيث يسمح للبنك إذا كان مؤهلاً لإدارة مخاطره من تقييم متطلباته من رأس المال مع خضوع هذه العملية لمراجعة وتدقيق من الجهات الرقابية، وينصح بهذا المنهج؛ لأنه يساعد البنك الإسلامي على تطوير نظامه، وثقافة إدارة المخاطر فيه، ويلزم البنوك الإسلامية بتخصيص موارد لإدارة المخاطر فيه، والاختلاف في طبيعة صيغ التمويل الإسلامية يجعل مخاطر الأصول مع البنوك الإسلامية مختلفة عنها في التقليدية، ويشكل ذلك صعوبة في تقييم نوعية الأصول حيث يتم تقدير المخاطر بالنسبة للأصول في بازل لا يتم بصورة فردية، بل تجمع حسب فئات المخاطر المختلفة، وتطبيق منهج التقييم الداخلي يزول التعقيد؛ لأنه يحدد احتمال التراجع النوعي لكل أصل على حدة لذلك تعتبر نوعية الأصول الناتجة عن المراجعة، والسلم، والإستصناع، والإجارة؛ بحيث تسجل كل واحدة على حدة، وعند تسجيلها بهذه الطريقة فإنه من الممكن وضع مؤشر المخاطر الأصول؛ لاستخدامه في تحديد متطلبات رأس المال الإجمالي لكل الأصول.

ج- **منهج النماذج**: يجب على البنوك الإسلامية أن تطور أساليبها، وتطبق نماذج تقييم خاصة بها، وأن تكون هذه النماذج مصممة بأحدث الوسائل التكنولوجية الحديثة.

د- **التكتل، والاندماج**؛ لأن صغر حجم الكثير من البنوك الإسلامية يمكن أن تشكل قيلاً كبيراً على تطورها مستقبلاً سواء من حيث تنوع أنشطتها، أو كفاءتها التشغيلية، أو مدة كفاية رأس مالها مما يتطلب من البنوك أن ترفع رؤوس أموالها، أو تبحث إمكانية التكتل، والاندماج.

هـ- **أن تتبنى إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية المعايير التي تعتمدها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**. وأن تتعاون فيما بينها من أجل تحقق كل ما هو أفضل.

3. وضع ودائع الاستثمار في شركة أوراق مالية تابعة للبنك على أن يكون لها متطلبات منفصلة بالنسبة لكفاية رأس المال.

المطلب الثاني: إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي باستخدام العقود البسيطة والمركبة  
الفرع الأول: الأدوات البسيطة لإدارة مخاطر التمويل الإسلامي:

تحتوي عقود التمويل الإسلامية أساليب لإدارة المخاطر، يمكن أن تكون أدوات فعالة لإدارة المخاطر إذا تم استخدامها بطريقة تتواءم والتطورات التي تعرفها المعاملات المالية، نذكر منها على سبيل المثال:<sup>1</sup>  
أولاً: البيع الحال

وذلك بشراء جميع الاحتياجات المستقبلية حالاً ودفع قيمتها نقداً واستلامها وتخزينها. إن هذه الطريقة قد لا تكون ممكنة أو تكون ممكنة بتكلفة مرتفعة وذلك لأنه:<sup>2</sup>

- قد لا تتوفر جميع الاحتياجات حالاً وخاصة المنتجات الموسمية .
- قد لا تتوفر السيولة لشراء الاحتياجات حالاً .
- هناك تكاليف إضافية يتحملها المشتري مثل تكلفة التخزين للسلع وتكلفة الفرصة البديلة لثمن السلعة المخزنة التي سوف لن يحتاجها إلا في المستقبل

ثانياً: بيع السلم.

عقد السلم عقد يبيع يعجل فيه دفع الثمن ويؤجل قيض المبيع. وحتى لا يكون السلم يبيع كالحق بكالحق لزم دفع الثمن أي رأس مال السلم في مجلس العقد ولا يجوز تأجيله وإن جاز عند المالكية تأجيله بما لا يزيد عن ثلاثة أيام . كان ينظر لعقد السلم أنه " بيع المفاليس " فالمزارع لا يتوفر على المال فيلجأ إليه ولكن من الجلي أن من أغراض عقد السلم أيضا نقل المخاطر السعرية المتعلقة بالسلعة محل العقد من المزارع إلى التاجر الذي هو أكثر قدرة على تحمل تلك المخاطر<sup>3</sup>. وهنا يتم شراء احتياجاته المستقبلية ولكن بثمن حال، وبالتالي يحقق بيع السلم التحوط المطلوب بتثبيت ثمن الشراء المستقبلي، ولكن فقط

<sup>1</sup> عبد الكريم قندوز، "صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية"، مرجع سابق، ص120.

<sup>2</sup> عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، "نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية"، مجلة الإقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد 11، 1999، ص67-68.

<sup>3</sup> محمد علي القري، "أساليب نقل المخاطر في المعاملات المالية الإسلامية" الاختيارات المالية"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية 2009، المنامة- مملكة البحرين جامعة الملك عبدالعزيز، جدة ص 5

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

لمن يستطيع أن يقوم بسدّ حاجة البائع للتمويل.<sup>1</sup> وعموماً يعتبر عقد السِّلْم صيغة لمعالجة مخاطر الأسعار، فعند بيع سلعة موصوفة في الدّمة فإن البائع ينقل المخاطر إلى من هو أقدر على التعامل معها.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: الأدوات المركبة لإدارة مخاطر التمويل الإسلامي

#### أولاً: البيع مع استثناء المنفعة

وهي من أبسط أدوات الحماية من المخاطر المتعلقة بالأعيان، سواء مخاطر تلفها أو تغيير قيمتها، فإذا أراد المستثمر الحصول على عائد من عقار مثلاً، وتحييد المخاطر السّوقية أو الطبيعية، فيمكنه بيع عقار بثمن مؤجل مع استثناء منافع العقار مدة العقد، سواء كانت المنافع تتعلق بوحدات سكنية أو تجارية، واستثناء هذه المنافع يعني أن المستثمر لا يزال يمكنه أن يؤجّر هذه الوحدات والحصول على الأجرة دون التعرض لمخاطر أصل العقار.<sup>3</sup>

#### ثانياً: بيع دين السلم

يعتبر بيع دين السِّلْم قبل قبضه من القضايا التي تثير خلافات فقهية. فقد أجازته الإمام مالك رحمه الله إذا كان من غير الطعام، ومنعه سائر الأئمة. قد يتبنى البعض رأي الإمام مالك ويطرح فكرة تسهيل (توريق) الديون السلعية على هذا الأساس. بل ومن الممكن تسهيل الديون السلعية بصورة يوافق عليها جميع الأئمة دون فارق كبير بالنسبة للمنتج. فيمكن للدائن (حامل سند دين السلم) أن يبيع سلماً موازاً للأول، بنفس المواصفات والشروط ويمكن أن يضاف إلى ذلك اعتبار الدين رهناً للسلم الموازي.<sup>4</sup> فإذا صحّ اعتبار السِّلْم الأول رهناً للسِّلْم الثاني صار الدينان متقاربين في درجة المخاطر ومتماثلين في الخصائص الأخرى.<sup>5</sup>

#### ثالثاً: السلم بسعر السوق يوم التسليم

السلم بسعر السوق وقت التسليم من صيغ السلم التي نص شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله على جوازها، ومضمونها أن المشتري يدفع مبلغاً من المال، 10.000 ديناراً مثلاً، مقابل كمية من القمح تعادل قيمتها حين حلول الأجل 10.500 دينار. فالكمية المباعة من القمح محددة القيمة لكنها غير محددة

<sup>1</sup> ولذلك يسمي الفقهاء هذا البيع ببيع الخاويج.

<sup>2</sup> د. محمد علي القري، "المخاطر الائتمانية في التمويل المصرفي الإسلامي: دراسة فقهية اقتصادية"، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 9، العددان 1-2، محرم 1423، ص 11.

<sup>3</sup> د. سامي السويلم، "البحث عن أدوات مبتكرة لمعالجة المخاطر"، حولية البركة، مجموعة دله البركة، الأمانة العامة للهيئة الشرعية، العدد السادس، رمضان 1425، أكتوبر 2004، ص 325.

<sup>4</sup> وقد تعرض الفقهاء لرهن الدين، والبعض قد أجازته...

<sup>5</sup> د. سامي السويلم، "صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي"، مرجع سابق، ص 22.

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

المقدار وقت التعاقد، ثم يتم تحديد المقدار عند حلول الأجل من خلال معرفة سعر الوحدة (الطن مثلاً) من السوق. فإذا كان سعر الطن وقت الأجل هو 500 ديناراً، فإن الكمية الواجب تسليمها هي 2I طناً (مقسوم 10.500 على 500).

السلم بالسعر لا يتضمن الربا، لا من حيث الصورة ولا من حيث الحقيقة. وبيان ذلك كما يلي:<sup>1</sup>

- إن السلم بالسعر في نهاية الأمر معاوضة بين نقد وسلعة، وينتهي العقد بتسليم المسلم فيه للمشتري، وليس بتسليم نقد مقابل نقد، وهذه مبادلة حقيقية مشروعة لا محذور فيها.

- إن المشتري أو رب السلم لا يربح ما لم يضمن، لأنه لا بد أن يقبض المسلم فيه أولاً ويدخل في ضمانه قبل أن يبيعه في السوق بربح، وإذا كان كذلك لم تكن صيغة السلم بالسعر من الربا من حيث المعنى، وهي بذلك تتفق مع صيغ المراجعة للأمر بالشراء التي يجيزها جمهور الفقهاء، حيث يشتري البنك السلعة نقداً ثم يبيعه بالأجل بربح معلوم ومحدد مسبقاً، وهنا يشتري السلعة مؤجلة ثم يبيعه نقداً، فالنتيجة من الصيغتين واحدة، ودرجة ضمان الربح فيهما سواء، والاختلاف في الترتيب بين الخطوات

- أن هذه الصيغة تختلف عن الحيل الربوية، كالعينة بصورها المختلفة، من ناحية جوهرية، فالسلعة في العينة يمكن أن تستخدم بعينها لتوليد ما لا يحصى من الديون، فالعميل بمجرد شرائه السلعة بأجل يمكنه بيعها نقداً، لكي يشتريها غيره بأجل ثم يبيعه نقداً، وهكذا، حتى يتولد من السلعة الواحدة جبال شاهقة من الديون، أما في عقد السلم، بما فيه السلم بالسعر، فإن هذا متعذر، لأنه بمجرد استلام المشتري للسلعة ينتهي الدين وتبرأ ذمة المدين، وهذا يعني أن السلعة الواحدة في السلم لا يمكن أن تولد بعينها من الديون أكثر من قيمتها زائداً هامش الربح. فعقد السلم ينظم تلقائياً حجم المديونية ويجعلها خاضعة دائماً لحجم التبادل الفعلي، أما في العينة بصورها المختلفة، فلا يوجد حد أقصى لمقدار الديون التي يمكن توليدها من السلعة الواحدة، وهذا الفرق يؤكد صحة صيغة السلم بالسعر.

إن تعرّض المشتري لمخاطر سعر المسلم فيه ليس هدفاً في نفسه، وقد سبق أن المخاطر غير مقصودة في نفسها، بل هي خلاف مقصد التشريع، ولهذا جاز السلم الحال مع انتفاء مخاطر السعر فيه، وقد علق الشافعي رحمه الله على ذلك بقوله: "وليس في علم واحد منهما (أي البائع والمشتري) كيف السوق شيءٌ يفسد بيعاً".

إن السلم بالسعر يسمح بانتفاع الطرفين، كما هو الشأن في العقود الشرعية، بخلاف الربا الذي يتعذر فيه ذلك، والبائع في السلم بالسعر إذا كان من أهل الصناعة وله خبرة بالسوق، فسيمكنه غالباً

<sup>1</sup> سامي السويلم، "التحوط في التمويل الإسلامي"، مرجع سابق ص 158.

الحصول على السلعة بسعر أقل من سعر السوق السائد عند الأجل، ففي المثال السابق إذا افترضنا أن سعر طن القمح عند الأجل هو 500 دينار، فإن المدين يمكنه الحصول عليه بسعر أقل، مثلاً 350 ديناراً، في حين كان مبلغ التمويل تساوي 10.000 ديناراً، وبذلك يصبح كل من الدائن والمدين منتفعاً من العقد بسبب اختلاف جنس البدلين، ولكن هذا ممتنع في الربا الذي يتحد فيه جنس البدلين، ومن ثم فإن أي ربح أو زيادة لأحدهما فهي خسارة ونقص على الآخر.

### المطلب الثالث: أدوات إسلامية مبتكرة لإدارة المخاطر

#### الفرع الأول: المشتقات المالية الإسلامية ودورها في إدارة المخاطر

تعتبر المشتقات المالية أدوات مهمة في إدارة المخاطر، ولا شك أن الاستفادة منها بالبنوك الإسلامية سيكون أمراً في غاية الأهمية. لكن المشكلة تكمن في طبيعة المشتقات المالية، لما تحويه من بعض المخالفات الشرعية، لهذا يتطلب الأمر إيجاد مشتقات مالية تمتاز بنفس خصائص المشتقات المالية التقليدية ولكن من دون إخلال بالضوابط الشرعية .

#### أولاً: الحكم الشرعي للمشتقات المالية كما يجري التعامل بها في الأسواق المالية

تثير عقود المشتقات بصورتها الراهنة مجموعة من الإشكالات الفقهية، أهمها:

- تتعارض مع قاعدة العدل التي تمثل الأصل في العقود، والتي أمر بها الله تعالى في قوله عز وجل: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ ﴾<sup>1</sup>، حيث إنه في هذا النوع من العقود تتعارض مصلحة المتعاقدين تعارضاً بيّناً فما كان مظن منفعة لأحد الأطراف يمثل ضرراً للطرف الآخر.<sup>2</sup>

- اعتبار الشروط المرافقة لعقود الخيارات من الشروط الفاسدة: فالشروط الفاسدة تضم كل شرط لا يقتضيه العقد أو يكون فيه منفعة لأحد العاقدين لا يوجبها العقد أو فيه شروط ليست من مقتضى العقد، أو تنافي مقتضى العقد، أو تشتمل على غرض يورث التنازع.

- ينتفي فيها الملك والقدرة على التسليم ويسوى الفرق ربحاً أو خسارةً أو يتم نقل المراكز ببيع ما اشترى أو شراء ما يبيع كل ذلك دون قبض، فهذه العقود من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده<sup>3</sup> (وقد حرم الإسلام بيع الإنسان ما ليس عنده فعن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال: قلت يا رسول الله يأتيني

<sup>1</sup> سورة النحل، الآية 90.

<sup>2</sup> د. أشرف محمد دواية، "نحو سوق مالية إسلامية"، دار السلام للطباعة والنشر، سلسلة تبسيط الفكر الإسلامي في مجال الاستثمار والتمويل، الكتاب الثاني، الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص 31.

<sup>3</sup> أما كونها من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده فهو ظاهر من أنها تتبادل فيها غالباً التزامات وليس سلع.

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

الرجل فيريد مني البيع ليس عندي، أفأبتاعه له من السوق؟ فقال صلى الله عليه وسلم: "لا تبع ما ليس عندك"<sup>1</sup>، وبيع ما لم يقبض (كما حرم الإسلام بيع الإنسان ما اشتراه الإنسان قبل القبض، فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه"<sup>2</sup>، وكونها من بيع ما لم يقبض فهو ظاهر من كونها تتم عادة على ما لا يملك، كما أنها في حقيقتها لا تهدف عادة إلى تسلم سلعة، حيث إن كل هدفها هو تحقيق أقصى ربح ممكن لأحد أطرافها من جراء الفروق في الأسعار.

- صورية أغلب البيوع الخيارية الشرطية: أغلب البيوع الشرطية صورية ولا يجري تنفيذها ولا يترتب عليها بالتالي تمليك ولا تملك فلا المشتري يملك المبيع، ولا البائع يملك الثمن، ولما كانت عقود البيع إنما وضعت شرعاً لإفادة التمليك، ولما كانت عقود الخيار غير مؤدية لهذا الغرض كانت غير محققة لهذا المقتضى، وما خالف مقتضى العقد فهو باطل.

- الغرر في عقود الخيارات: فهذه العقود تتوافق مع غرر كبير يتمثل في الجهالة والترقب وانتظار تقلبات الأسواق وما تأتي به من ارتفاع أو انخفاض في أسعار السلع أو الأوراق المالية، وما ينجم عن كل ذلك من خسائر للبعض ومكاسب لآخرين.

### ثانياً: استخدامات بعض عقود المشتقات المالية المتوافقة ومبادئ الشرع الإسلامي

يمكن استخدام عقود المشتقات المالية في إدارة المخاطر (شرط أن تكون السوق المالية التي تتداول ضمنها هذه العقود سوقاً مالية إسلامية) على النحو التالي:

مثلاً عقود خيار الشراء: تتلقى طلبات شراء عقود آجلة ومستقبلية وعقود خيار شراء أسهم بتواريخ معينة وأسعار محددة، فتحصل على عمولات من طالبي الشراء أو الراغبين في شراء عقود خيار شراء الأسهم، ويكون الأمر كالتالي:

بالنسبة لطالب الشراء: فإنه يحجز عدداً من الأسهم لدى المؤسسة خلال فترة معينة، بحيث يتمكن من شراء هذه الأسهم في الوقت الذي يختاره من هذه الفترة بالسعر المحدد في بداية العقد، مقابل العمولة التي يدفعها، فتكون المؤسسة ملزمة بالبيع بالسعر المتفق عليه مهما بلغ السعر وقت التنفيذ، ويكون طالب الشراء بالخيار، فإذا ارتفع سعر الأسهم فمن مصلحته أن يقوم بالشراء، لأنه سيدفع السعر المتفق عليه منذ البداية والذي هو أقل من السعر الحالي، أما إذا انخفض سعر الأسهم فليس من مصلحة طالب

<sup>1</sup> سامي بن محمد الخليل، "الجامع لأحاديث البيوع"، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1422هـ، جدة، المملكة العربية السعودية، ص28 (باب النهي عن بيع ما ليس عندك وعن ربح ما لم يضمن، 51)

<sup>2</sup> سامي بن محمد الخليل، مرجع سابق، ص31 (باب نهي المشتري عن بيع ما اشتراه قبل قبضه).

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

الشراء تنفيذ طلبه، وفي هذه الحالة تنحصر خسارته في العمولة فقط. أما بالنسبة للمؤسسة فإنها سوف تلتزم بالبيع في حالة ارتفاع سعر الأسهم مهما بلغ الارتفاع، أو أنها ستلتزم عميلاً كان قد التزم بنفسه بالشراء، وفي هذه الحالة فإن هذا العميل سوف تلحق به الخسارة، لأنه سوف يبيع بأقل من السعر الحقيقي، ولكن لا ينبغي أن ننسى أن هذا العميل كان قد اشترى هذه الأسهم بسعر أقل من السعر الحالي غالباً، وبالتالي فليس هناك خسارة. أما إذا كانت المؤسسة هي التي التزمت بالبيع، فإنها ستقوم بتعويض الخسارة من العمولات التي تتقاضاها خيارات الشراء والدفع وغيرها.<sup>1</sup>

أما في حالة خيار البيع (الدفع): فيكون لمالك الأسهم الحق بالبيع إذا شاء، مقابل عمولة يدفعها للمؤسسة، وتكون المؤسسة ملتزمة بالشراء إذا رغب البائع خلال الفترة المتفق عليها مهما بلغ سعر الأسهم. وتكون المؤسسة ملتزمة بالشراء بنفسها بإيجاد مشتريين مقابل أجر أو عمولة، فهي تتلقى طلبات الشراء وتقوم بمقابلتها بطلبات البيع، فإذا تقابلت في الأنواع والأسعار فلا مشكلة، وإذا لم تتقابل فلا بد أن تقوم المؤسسة بنفسها بالشراء أو البيع، وهي إما أن تكسب أو تخسر، فإذا كسبت فلا مشكلة، أما إذا خسرت فإنها تعوّض خسائرها من عدة طرق:

- العمليات الراجعة والعمولات.
- يمكن أن تتقاضى رسوم إصدار لعقود خيار الشراء ذات النمط المحدد.
- يمكن أن تتقاضى نسبة للتأمين التكافلي، للصفقات الكبيرة، من المشتريين والبائعين.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: استخدام التوريق والتصكيك لإدارة مخاطر التمويل الإسلامي

#### أولاً: التوريق الإسلامي

هو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بمشدد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانياً، ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية، تقليلاً للمخاطر، وضماناً للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك . لذلك يتمثل مصطلح التوريق في تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول أي تحويل الديون من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> كمال توفيق حطاب، "نحو سوق مالية إسلامية"، مرجع سابق، ص 25-26.

<sup>2</sup> غير أن عدد الطالبين لشراء العقود يمكن أن يزيد عن عدد الطالبين للبيع، أو العكس وفي هذه الحالات فإن المؤسسة يمكن أن تحقق أرباحاً كبيرة، أو خسائر كبيرة، وبالتالي فهي بحاجة دائماً إلى مصادر تعويضية إضافية، مثل رسوم إصدار أو رسوم تأمين تكافلي، ولتلافي الخسائر الكبيرة يمكن للمؤسسة أن تضع بنداً في العقود، يعفيها من تحمل الخسارة إذا زادت عن حد معين.

<sup>3</sup> عجيل حاسم النشمي، " التوريق والتصكيك وتطبيقاتهما "، الدورة التاسعة عشرة، إمارة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

إن الهدف الأساسي لعملية توريق الموجودات هو إيجاد أدوات مالية جديدة مرتبطة بموجودات ما يمكن التداول بها في الأسواق المالية، ممَّا يؤدي إلى زيادة نسبة السيولة في هذه الأسواق كما يؤدي إلى خلق تدفقات مالية جديدة؛ هذا ويمكن توضيح الأهمية المتعاظمة التي تضيفها صناعة التوريق على حركة الاقتصاد:

1. يوفر التوريق للمقترضين بديلاً عن الإقراض التقليدي خارج الميزانية العمومية، إذ يسمح للمقترضين بتحويل الموجودات غير السائلة إلى السيولة النقدية، ثمَّ إعادة توجيه هذه النقدية للاستثمار في الذمم المدينة، وتوسيع حجم الأعمال، دون الحاجة إلى زيادة حقوق الملكية.
2. تؤدي عملية التوريق إلى توسعة العمليات خارج الميزانية للمؤسسات والشركات المالية ممَّا يعمل على تحقيق ربحية أعلى من تلك التي تحقّقها الأنشطة العادية، فضلاً عن أنّها لا تحتاج عملياً إلى زيادة في مصادر التمويل<sup>1</sup>.
3. كما أن "التوريق" يتيح للبنوك إمكانية منح القروض ثمَّ تحريكها واستبعادها من ميزانيتها العمومية، خلال فترة قصيرة، وبالتالي فإنه يغنيها عن تكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها.
4. تعالج صناعة التوريق حالات بطء دورة رأس المال العامل أو دورة الأعمال في المؤسسات الإنتاجية بسبب انخفاض التمويل، وبالتالي تستطيع الشركات الإنتاجية الكبيرة عند استخدام هذه الآلية الاستفادة من وفورات الحجم الكبير، وبالتالي تخفيض متوسط تكلفة الوحدة المنتجة<sup>2</sup>.
5. مجازة أساليب التمويل الحديثة في أسواق المال الدولي في ظل التحول الملحوظ من صيغة القروض المصرفية إلى صيغة الأوراق المالية ولا سيَّما السندات الخاصة بعدما أصبحت القروض المصرفية مجرد تمويلات تجسيرية مؤقتة إلى حين تسمح ظروف السوق للمقترض من تأمين احتياجاته التمويلية بواسطة السندات.

### ثانياً: التصكيك الإسلامي

عرّف أحد الباحثين التصكيك الإسلامي بأنه: "عملية تقسيم ملكية أصول أو منافع أو كليهما إلى وحدات متساوية القيمة، وإصدار أوراق تعبّر عن هذه الوحدات".  
وعرّفه آخر بأنه: "عملية تقسيم ملكية الأعيان المؤجّرة أو منافعها، أو موجودات المشروعات القائمة، أو رأس مال المضاربة والمشاركة أو الوكالة في الاستثمار، أو ثمن شراء بضاعة المرابحة أو السلم أو

<sup>1</sup> سفر أحمد، "التوريق وأسواق المال مع الإشارة إلى التجربة اللبنانية" بحث في مؤلف اتحاد المصارف العربية - مرجع سابق ص 101  
<sup>2</sup> عبد الرحمن علي محمد صالح، صناعة التوريق في سوق التمويل السوداني، "بحوث في التوريق وإدارة الموجودات والمطلوبات والرهونات العقارية (سلسلة التوريق، 2)، بيروت: اتحاد المصارف العربية، 2002، ص.ص 137-148

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

الأعيان المصنعة أو تكلفة تصنيعها، أو نفقات زراعة الأرض، أو تكاليف تحصيلها، إلى أجزاء يمثل كل منها صك أو سند أو ورقة مالية، وذلك بقصد عرض الصكوك التي تمثل هذه الأجزاء للبيع".<sup>(1)</sup> ومن الأدوات التي يمكن أن تشكل أدوات ملائمة للتعامل مع مخاطر البنوك الإسلامية الصكوك الشرعية، فهذه الصكوك تتيح إمكانية تنويع الاستثمارات مما يسمح بتشتيت المخاطر وتوزيعها، كما تسمح تلك الصكوك بتشكيل حافظة استثمارية تلائم حاجات ورغبات المستثمرين،<sup>2</sup> مما سيعمل على التخلص من التركيز الشديد في التمويل قصير الأجل المسيطر على أعمال البنوك الإسلامية، الذي يعتبر ظاهرة غير صحية من وجهة النظر القائلة بتوزيع المخاطر، وذلك لما له من تأثير على تخفيض الهوامش الربحية.

يمكن للتصكيك الإسلامي أن يستخدم لتحويل الأصول التي بجوزة البنك الإسلامي من ميزانيته إلى بنود خارج الميزانية، كأن يكون من ضمن أصول البنك الإسلامي مشاريع على أساس عقد المضاربة أو المشاركة فيمكن لهذا البنك أن يقوم بتصكيك هذه المشاريع، ذلك بأن يصدر أوراقاً مالية تستند إلى هذه الأصول ومن ثم بيعها للمستثمرين، فهو بذلك ينقل مخاطر هذه المشاريع لأنها انتقلت من ميزانيته إلى ميزانية منشأة أخرى أنشأت لهذا الغرض، وبالتالي يتوزع الخطر على أكبر عدد من المستثمرين بدلاً من أن يتحمله البنك.

### الفروق بين التوريق والتصكيك

تظهر أهم الفروقات بين التوريق والتصكيك من عدة جوانب نذكر أهمها بإيجاز وهي:<sup>3</sup>

- إن التوريق يقوم على ديون ذات فوائد ربوية، في حين أن التصكيك لا يقوم على الديون ناهيك عن الفوائد المحرمة شرعاً، وإنما يقوم على الأعيان والمنافع .
- إن التوريق يؤدي إلى إصدار سندات دين من خلال شركة ذات غرض خاص تقوم هذه السندات على الفوائد المحرمة، وعلى بيع الدين الآجل النسيئ بالدين النسيئ وهو محرم أيضاً بالإجماع. أما التصكيك فليس فيه بيع الدين النسيئ بالدين النسيئ، كما أنه ليست فيه فوائد محرمة.

<sup>1</sup> حسان حامد حسين، صكوك الاستثمار هيئة المحاسبة والمراجعة والمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة-البحرين، 2003م، ص4، 5.

<sup>2</sup> زاهرة علي محمد بني عامر، " التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية"، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات

الإسلامية قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية 2008 م-1429 هـ ص.

<sup>3</sup> أ.د. علي محي الدين القره داغي، " الصكوك الإسلامية " التوريق " وتطبيقاتها المعاصرة " دراسة فقهية اقتصادية تطبيقية، الدورة التاسعة عشرة إمارة الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة ص 21.

### الفرع الثالث: الهندسة المالية ودورها في إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية

يقصد بالهندسة المالية الإسلامية: "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجهات الشرع الحنيف".<sup>1</sup>

و هذا التعريف يشير إلى أن الهندسة المالية الإسلامية تتضمن العناصر التالية:

- ابتكار أدوات مالية جديدة.
- ابتكار آليات تمويلية جديدة.
- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون، أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معيّنة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع.<sup>2</sup>

- أن تكون الابتكارات المشار إليها سابقاً، سواء في الأدوات أو العمليات التمويلية موافقة للشرع مع الابتعاد بأكبر قدر ممكن عن الاختلافات الفقهية، أي تتميز بالمصادقية الشرعية.<sup>3</sup>

صناعة الهندسة المالية الإسلامية تهدف إلى إيجاد منتجات وأدوات مالية تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية. فالمصادقية الشرعية هي الأساس في كونها إسلامية، والكفاءة الاقتصادية هي الأساس في قدرتها على تلبية الاحتياجات الاقتصادية ومنافسة الأدوات التقليدية.

#### أولاً: المصادقية الشرعية

تعني المصادقية الشرعية أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، وهذا يتضمن الخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع. إذ ليس الهدف الأساس من الصناعة المالية الإسلامية ترجيح رأي فقهي على آخر، وإنما التوصل إلى حلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر الإمكان، وهذا الأخير هو ما يمكن أن نطلق عليه بإستراتيجية الخروج من الخلاف الفقهي.<sup>4</sup>

و عليه ينبغي أن نفرّق ابتداءً بين دائرة ما هو جائز شرعاً، وبين ما تطمح إليه الصناعة المالية الإسلامية. فالصناعة الإسلامية تطمح لمنتجات وآليات نموذجية. بينما دائرة المشروع تشمل ما قد يكون نموذجياً

<sup>1</sup> د.فتح الرحمن علي محمد صالح، " أدوات سوق النقد الإسلامية: مدخل الهندسة المالية الإسلامية"، مجلة المصري، العدد 26، ديسمبر 2002، بنك السودان، الخرطوم،

[http://www.bankofsudan.org/arabic/period/masrafi/vol\\_26/masrafi\\_26.htm](http://www.bankofsudan.org/arabic/period/masrafi/vol_26/masrafi_26.htm)

<sup>2</sup> ونلاحظ أن هذه العناصر الثلاثة تشترك فيها الهندسة المالية الإسلامية مع الهندسة المالية التقليدية.

<sup>3</sup> وهذا العنصر الرابع أي المصادقية الشرعية هو ما يميز الهندسة المالية الإسلامية.

<sup>4</sup> أحمد محمد نصار، "استراتيجيات الابتكار المالي في المصارف الإسلامية"، 2005/07/29،

<http://www.kantakji.org/fiqh/Files/Finance/95.txt>

## الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل بالبنوك الإسلامية

بمقياس العصر الحاضر، وما ليس كذلك. السبب أن الشرع جاء للجميع في كل زمان، وظروف الأفراد والمجتمعات تتفاوت وتباين، فقد لا تكون الحلول النموذجية الآن ملائمةً لعصر آخر. بينما الحلول التي تقدّمها الصناعة المالية الإسلامية ينبغي أن تكون نموذجاً للاقتصاد الإسلامي، فينبغي اختيار أفضل تلك النماذج وأحسنها تعبيراً عن الإسلام.<sup>1</sup>

### ثانياً: الكفاءة الاقتصادية

تتميز الهندسة المالية الإسلامية بالإضافة إلى المصدقية الشرعية بخاصية أخرى مناظرة لتلك التي تتميز بها الهندسة المالية التقليدية وهي الكفاءة الاقتصادية. وينبغي لمنتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالمبتكرات المالية التقليدية وأن تتجنب المساعدة في زيادة الآثار الاقتصادية السلبية.

### ثالثاً: الهندسة المالية كمدخل لإدارة المخاطر

لقد ارتبط مفهوم الهندسة المالية مع موضوع إدارة المخاطر، حتى عرف بعضهم الهندسة المالية على أنها فن إدارة المخاطر. وبهذا المعنى فإن استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر لا يتقيد بقيود إلا التي سبق ذكرها وهي المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، أي أن على المهندس المالي أعمال عقله والعمل على ابتكار وتطوير أدوات وآليات مبتكرة للتعامل مع الخطر على حسب الظروف التي تواجه البنك الإسلامي مع الحرص على أن تكون تلك الأدوات والآليات المبتكرة ذات مصداقية شرعية ولا تحوي أية مخالفات شرعية كالاحتواء على الربا أو الغرر المحرمين شرعاً، وأن تكون كذلك ذات كفاءة اقتصادية بحيث تحقق غرض التحوط وإدارة الخطر بأقل تكلفة ممكنة

<sup>1</sup> د. إبراهيم سامي السويلم، "صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي"، مرجع سابق، ص 16.

### خلاصة الفصل:

إن طبيعة البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك التقليدية من حيث عدم تعاملها بالربا قطعياً، واعتمادها مبدأ المشاركة في الربح والخسارة فقد أوجدت هذه الطبيعة المغايرة مخاطر جديدة كمخاطر السعر المرجعي والمخاطر التجارية المحولة والمخاطر التي تنطوي عليها عقود التمويل الإسلامي (كالمشاركة والمضاربة والسلم والاستصناع...)، بالإضافة إلى المخاطر التي تشترك بها مع البنوك التقليدية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة. ولكن حتى هذه المخاطر لدى البنوك الإسلامية هي ذات طبيعة مختلفة عن التي تواجه البنوك التقليدية

ولأن البنوك الإسلامية ذات طبيعة عمل مختلفة ومخاطر مختلفة فإن إدارة هذه المخاطر هي بدورها تعتبر ذات طبيعة مغايرة عن البنوك التقليدية، وهذا ما تم التركيز عليه من خلال هذا الفصل، حيث تطرقنا إلى معيار كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية، وهو الذي يعتمد أساساً على متطلبات لجنة بازل، ووضحنا كيف يمكن من خلال تطبيقه الحد من مخاطر البنوك الإسلامية. ولكي تعزز البنوك الإسلامية موقفها تجاه المخاطر، فلا بد لها من استخدام أساليب أخرى للتحوُّط وإدارة المخاطر مثل استخدام العقود البسيطة والمركبة

ولأن المشتقات المالية تعتبر أدوات جد مهمة وقوية في الحد من المخاطر (كما تم تناوله في الفصل الثاني)، فإن الاستفادة منها في البنوك الإسلامية يعتبر مطلباً ضرورياً، لهذا فقد تم تناول هذه الأدوات من حيث حكمها الشرعي مع اقتراح البدائل التي يمكنها أن تحقق نفس الغرض وتتميز في نفس الوقت بالمصداقية الشرعية، كما اختتمنا البحث بالإشارة إلى مفهوم الهندسة المالية الإسلامية وكيف يمكنه المساهمة في إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية.

## الفصل الرابع

دراسة مقارنة بين أساليب إدارة  
المخاطر بينك الاستثمار السعودي  
وبنك الراجحي

## الفصل الرابع:

### دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر بينك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

#### تمهيد:

تناولنا من خلال الفصول الثلاثة الأولى كل ما يتعلق بالمخاطر المالية سواء بالبنوك التقليدية أو بالبنوك الإسلامية وكيفية إدارتها في كل نوع من تلك البنوك، وتبينت لنا بشكل نظري أهم الفروقات، سواء في طبيعة المخاطر المالية التي تواجههما أو في أساليب التعامل مع تلك المخاطر. وقد بقي لنا أن نقوم بدراسة تطبيقية مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر المالية بالبنوك التقليدية وكذا بالبنوك الإسلامية، وهو ما سيكون موضوع هذا الفصل، حيث وقع اختيارنا على النظام المصرفي السعودي وهو نظام مصرفي مزدوج مكوّن من مجموعة من البنوك: بعضها إسلامي وبعضها تقليدي.

وقد تم اختيار بنكين هما: بنك الراجحي وهو أكبر بنك إسلامي بالمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى البنك السعودي للاستثمار (استثمار) وهو بنك تجاري تقليدي مختلط، معظم ملكيته ترجع للحكومة

و في هذا الفصل نتعرف على النظام المصرفي السعودي وأهم البنوك التي تشتغل ضمنه، قبل أن نتحول إلى موضوع المخاطر إدارة المخاطر بينك الاستثمار، ثم أخيرا المخاطر المالية التي يواجهها بنك الراجحي وأساليب التعامل معها وفق أساليب متوافقة ومبادئ الشريعة الإسلامية

المبحث الأول: المخاطر المالية التي تواجه بنك الاستثمار وأساليب إدارتها

المبحث الثاني: المخاطر المالية التي تواجه بنك الراجحي وأساليب إدارتها (وفيه النتائج)

### المبحث الأول: المخاطر المالية التي تواجه بنك الاستثمار وأساليب إدارتها

قبل التطرق لموضوع إدارة المخاطر بالبنوك التقليدية والإسلامية، ولأن عينة البنوك التي تم اختيارها للدراسة المقارنة تنتمي للنظام المصرفي السعودي، فإننا نرى أنه من الضروري التطرق للنظام المالي والمصرفي السعودي.

### المطلب الأول: النظام المالي والمصرفي بالمملكة العربية السعودية

يتكون النظام المالي السعودي من العناصر الثلاثة الأساسية، وهي السوق المالي والنظام المصرفي بالإضافة إلى القطاع المالي غير المصرفي المتمثل في مؤسسات الاستثمار المالي (كالصناديق الاستثمارية) وشركات التأمين (التجاري والتعاوي).

### الفرع الأول: السوق المالي السعودي

#### أولاً: تأسيس السوق المالية

بدأت الشركات السعودية المساهمة نشاطاتها في أواسط الثلاثينات عندما تم تأسيس أول شركة مساهمة في المملكة العربية السعودية وهي الشركة العربية للسيارات. ومع حلول عام 1975 كان هناك 14 شركة مساهمة، وقد أدى النمو الاقتصادي السريع جنباً إلى جنب مع عمليات السعودية للبنوك الأجنبية في السبعينات إلى تأسيس عدد ضخم من الشركات والبنوك المساهمة. وقد تم طرح كم هائل من الأسهم على الجمهور في هذه الفترة. وبقي السوق غير رسمي حتى أوائل الثمانينات عندما باشرت الحكومة النظر في إيجاد سوق منظم للتداول وإيجاد الأنظمة اللازمة لذلك. وفي عام 1984 صدر الأمر الملكي القاضي بتنظيم تداول الأسهم عن طريق البنوك المحلية وتشكيل لجنة وزارية للإشراف على السوق مكونة من وزير المالية ووزير التجارة ومحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي إنبثق عنها لجنة إشراف مشكلة من تلك الجهات. وقد أوكلت لمؤسسة النقد العربي السعودي مهمة المراقبة والمتابعة والإشراف اليومي على عمليات تداول الأسهم في السوق. وتم حصر الوساطة في تداول الأسهم عن طريق البنوك التجارية بهدف تحسين الإطار التنظيمي للتداول كما تم تأسيس الشركة السعودية لتسجيل الأسهم عن طريق البنوك التجارية. إذ تقدم هذه الشركة تسهيلات للتسجيل المركزي للشركات المساهمة وتقوم بتسوية ومقاصة جميع عمليات الأسهم. وقد أدخل نظام التسوية الآلية والتقاص في عام 1989. وتم تطوير النظام الآلي لمعلومات الأسهم، وتشغيله من قبل المؤسسة المعروف بـ(ESIS) وذلك في عام 1990. وإبتداء من أكتوبر من عام

2001 تم إطلاق نظام تداول الذي أحدث نقلة نوعية وذلك بإدخال تقنيات متقدمة وإضافة مزايا وخصائص جديدة لنظام التداول.<sup>1</sup>

وفي 31 جويلية من عام 2003 م، تأسست هيئة السوق المالية بموجب "نظام السوق المالية" الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 30)، وهي هيئة حكومية ذات استقلال مالي وإداري وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء. وتتولى الهيئة الإشراف على تنظيم وتطوير السوق المالية، وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار في السوق، وزيادة الثقة فيه، والتأكد من الإفصاح الملائم والشفافية للشركات المساهمة المدرجة في السوق، وحماية المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية.<sup>2</sup> تتمتع الهيئة بالصلاحيات التالية:

- تنظيم وتطوير السوق المالية، و تنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية.
- حماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة وغير السليمة التي تنطوي على احتيال أو خداع، أو غش، أو تلاعب، أو التداول بناءً على معلومات داخلية.
- العمل على تحقيق العدالة، والكفاءة والشفافية في معاملات الأوراق المالية.
- تطوير الضوابط التي تحد من المخاطر المرتبطة بعمليات الأوراق المالية.
- تطوير وتنظيم ومراقبة إصدار وتداول الأوراق المالية.
- تنظيم ومراقبة أنشطة الجهات الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية.
- تنظيم ومراقبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها.

### ثانياً: السوق المالي السعودي في أرقام

يعتبر سوق المال السعودي أكبر الأسواق العربية على الإطلاق، وقد بلغ حجمه (قيمه السوقية) نهاية سنة 2005 مثلاً 2.4 تريليون ريال سعودي، وقد عرفت السوق أزمة كبيرة سنة 2006، حيث انخفضت بنسبة 52%، سنة 2006 لتصل إلى 1.2 تريليون ريال سعودي<sup>3</sup>. وقد تمكنت السوق من التعافي، وسجلت مؤشرات نمو إيجابية بعد ذلك.

<sup>1</sup> تطور السوق المالية السعودية:

<http://www.tadawul.com.sa/static/pages/ar/Aboutus/Aboutus.html>

<sup>2</sup> موقع هيئة سوق المال السعودي: (تعريف بالهيئة)

[http://www.cma.org.sa/cma\\_ar/subpage.aspx?secserno=271&mirrorid=II7&serno=271](http://www.cma.org.sa/cma_ar/subpage.aspx?secserno=271&mirrorid=II7&serno=271)

<sup>3</sup> 1 دولار أمريكي = 3.75 ريال سعودي، وهو سعر ثابت، لأن الريال السعودي مربوط ربطاً تاماً بالدولار الأمريكي

جدول (1-4): بعض المؤشرات الإحصائية عن السوق المالي السعودي

السنة	عدد الصفقات (بالآلف)	الأسهم المتداولة (مليون)	القيمة السوقية (مليار ريال)	المؤشر العام	نسبة التغير
2000	498	555	254	2,258	11.3%
2001	605	692	275	2,430	7.6%
2002	1,034	1,736	281	2,518	3.6%
2003	3,763	5,566	590	4,438	76.3%
2004	13,320	10,298	1,149	8,206	84.9%
2005	46,607	12,281	2,438	16,713	103.7%
2006	96,096	54,440	1,226	7,933	-52.5%
نسبة التغير 10 سنوات	20,790%	17,238%	450%	305%	

المصدر: موقع سوق المال السعودي

### الفرع الثاني: نشأة وتطور النظام المصرفي السعودي

#### أولاً: نشأة النظام المصرفي السعودي

عرفت المملكة نظام الصرف منذ مئات السنين، فقد كان متمركزاً في كل من جدة ومكة والمدينة المنورة بهدف استبدال العملات المختلفة التي يجلبها الحجاج والمعتمرون معهم خلال موسم الحج والعمرة. كان النظام المصرفي حتى عام 1950 م يتكون من ثلاث فئات، هم:

- 1- فئة الصيارفة.
- 2- فرع للشركة التجارية الهولندية (الذي تحول بعد ذلك إلى البنك السعودي الهولندي).
- 3- شركة صالح عبد العزيز الكعكي وسالم بن محفوظ (التي تحولت بعد ذلك إلى البنك الأهلي التجاري).

في عام 1952 تم إنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي لتتولى أعمال بنك الدولة (البنك المركزي) وتمثل الأهداف الرئيسية لمؤسسة النقد العربي السعودي في الوقت الحالي في:<sup>1</sup>

- إصدار العملة الوطنية (وهي الريال السعودي).
- القيام بعمل بنك الحكومة.
- مراقبة البنوك التجارية.

<sup>1</sup> موقع مؤسسة النقد العربي السعودي:

<http://www.sama.gov.sa/AboutSAMA/Pages/SAMAFUNCTION.aspx>

قسم الأخبار:مجلة المصارف المركزية , دراسة عن مؤسسة النقد العربي السعودي , ومهامها , وأعمالها , وتطورها.

- إدارة احتياطات المملكة من النقد الأجنبي.
- إدارة السياسة النقدية للمحافظة على استقرار الأسعار وأسعار الصرف.
- تشجيع نمو النظام المالي وضمان سلامته.
- مراقبة المصارف التجارية والإشراف على شركات التأمين

في عام 1957 تم تأسيس بنك الرياض.

وفي عام 1966 تم تنظيم العلاقة بين مؤسسة النقد العربي السعودي (كبنك مركزي) والبنوك التجارية، ووضع القواعد العامة للرقابة والإشراف على هذه البنوك في مجال الائتمان.

في عام 1976 اتجهت الدولة إلى سعودة البنوك الأجنبية عن طريق انتقال الجزء الأكبر من رأس مالها وكذلك إدارتها إلى المواطنين السعوديين.

### ثانياً: مؤسسة النقد العربي السعودي<sup>1</sup>

أسرقت مؤسسة النقد العربي السعودي، منذ نشأتها في سنة 1952م، على إحداث تغييرات هامة في الاقتصاد السعودي ومارست دوراً فاعلاً في تطوير القطاع المصرفي والأسواق المالية.

لقد تطورت مؤسسة النقد العربي السعودي مع مرور الوقت حتى أصبحت مصرفاً مركزياً متكاملًا، وأُنيط بها القيام بأدوار أخرى تتمثل في إدارة الأصول الأجنبية الرسمية والدين الحكومي، والعمل بصفتها سلطة رقابية على القطاع المالي وإدارة أنظمة المدفوعات والإشراف عليها. وخلال الفترة من 1973 - 1982م، ركزت اهتمامها على احتواء الضغوط التضخمية في إقتصاد الطفرة والإشراف على تطور القطاع المصرفي.

وخلال النصف الثاني من الثمانينات، أعطت مؤسسة النقد أولوية لمعالجة تدهور وضع ميزان المدفوعات وإدخال إصلاحات على السوق النقدية وإدارة الدين الحكومي. ولقد أسندت لمؤسسة النقد العربي السعودي منذ نشأتها مهمة رئيسة هي إدارة إحتياطات النقد الأجنبي.

من المهام المسندة لمؤسسة النقد العربي السعودي بموجب نظامها الأساسي تعزيز إستقرار الأسعار المحلية وسعر الصرف والمحافظة عليه. وقد حققت مؤسسة النقد العربي السعودي بالتنسيق مع الحكومة، هذين الهدفين. وظل معدل التضخم طوال الخمس عشرة سنة الماضية أقل من 1%، بينما بقي سعر الصرف مستقرًا منذ يونيو 1986م عند 3.75 ريال مقابل الدولار الأمريكي. وساهمت قابلية التحويل الكامل

<sup>1</sup> تمثل السلطة النقدية في المملكة أي تلعب دور البنك المركزي

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر ببنك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

للريال منذ عام 1961م وعدم وجود قيود على تدفقات رأس المال في إيجاد بيئة مستقرة لممارسة الأعمال التجارية بالنسبة للقطاع الخاص وجذب إستثمارات أجنبية مباشرة<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: البنوك الإسلامية والتقليدية بالمملكة العربية السعودية

على الرغم من أنه لا توجد بنوك تحمل صفة الإسلامي ضمن اسمها أو مسماها في المملكة العربية السعودية، إلا أن طبيعة أعمال هذه البنوك تتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية كشركة الراجحي المصرفية للاستثمار وبنك الجزيرة، وبنك البلاد وذلك في كل تعاملاتهما المصرفية<sup>2</sup>.

أما بالنسبة لبقية البنوك (كالبنك الأهلي التجاري ومجموعة سامبا وبنك الرياض...) فهي بنوك لديها نشاط مصرفي إسلامي مستقل منفصل عن أعمال البنوك التقليدية

حيث يتكون النظام المصرفي السعودي من حوالي عشرين بنكاً، يتوزعون ما بين بنوك تعمل كلية وفق صيغ التمويل الإسلامي وبنوك تقليدية تعتمد على الفوائد في معاملاتها، علماً أن كل البنوك التقليدية لديها فروع ونوافذ تقدم الخدمات المالية الإسلامية

والجدول التالي يعرض البنوك السعودية المدرجة في سوق المال:

جدول (2-4): البنوك السعودية المدرجة في سوق المال

رأس المال (المصرح به) (10 <sup>9</sup> ريال)	طبيعة البنك	
15	تقليدي	الرياض
3	إسلامي	الجزيرة
4,5	تقليدي	استثمار
3,3	تقليدي	السعودي الهولندي
7,23	تقليدي	السعودي الفرنسي
7,5	تقليدي	ساب
6,5	تقليدي	العربي الوطني
9	تقليدي	سامبا
15	إسلامي	الراجحي
3	إسلامي	البلاد
15	إسلامي	الإنماء

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع السوق المالي السعودي (تداول) ([www.tadawul.com.sa](http://www.tadawul.com.sa))

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني لمؤسسة النقد العربي السعودي على شبكة المعلومات الدولية، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> عادة عثمان نصيف " دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت التجارية الصغيرة دراسة تطبيقية في مدينة جدة" بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال - جامعة الملك عبد العزيز 2004 ، ص 59 .

وعلى الرغم من كون البنوك التقليدية تقدم خدمات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، فإنها تبقى في الأصل بنوكاً تقليدية. وسنورد فيما يلي نبذة بسيطة عن كل نوع من البنوك.

### أولاً: البنوك التقليدية

تشمل البنوك التقليدية بالمملكة العربية السعودية البنك الأهلي التجاري، بنك الرياض، البنك السعودي البريطاني (ساب)، البنك السعودي الأمريكي (سامبا)، البنك السعودي للاستثمار، بنك العربي الوطني.

#### 1. البنك الأهلي التجاري:<sup>1</sup>

البنك الأهلي التجاري هو أعرق البنوك السعودية وأولها نشأة حيث يرجع تاريخ تأسيسه إلى عام 1953م، ويعتبر البنك الأهلي التجاري من أكبر البنوك في المملكة العربية السعودية. وقد بلغ عدد فروع البنك 246 فرعاً بنهاية العام المالي 2003م منها 111 فرعاً تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية.<sup>2</sup>

#### 2. مجموعة سامبا المالية:<sup>3</sup>

تأسست سامبا وفقاً لبرنامج تبنته المملكة في منتصف السبعينات أصبح بمقتضاه على كافة البنوك الأجنبية أن تبيع أغلبية حقوق أسماؤها للمواطنين السعوديين، ومنذ أن بدأ أعماله حقق سامبا نمواً مطرداً بصورة مذهلة، حيث أصبح اليوم يدير 62 فرعاً و253 جهازاً للصرف الإلكتروني وثلاثة مراكز للاستثمار الدولي و28 مركزاً للحوالات (Speedcash) في المملكة. في عام 1999م اندمج سامبا مع البنك السعودي المتحد لينتج عن هذا الاندماج أحد أضخم البنوك وأكثرها ربحية وأكبرها قيمة على مستوى منطقة الشرق الأوسط، علماً بأن البنك السعودي المتحد كان نتاج عملية اندماج تمت عام 1997م جمعت بنكين آخرين، هما البنك السعودي التجاري المتحد وبنك القاهرة السعودي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> <http://www.alahli.com/arabic/index.jsp>

<sup>2</sup> هناك جهاز مراقبة شرعية وفتوى مستقل عن البنك هو الهيئة الشرعية ويتألف من الفقهاء الذين يتوافر فيهم العلم والأمانة وتقع على الهيئة مسؤولية بيان الأحكام الشرعية للمسائل التي تعرض عليها وضبط أعمال الإدارة والفروع بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. و تلتمز إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية بتطبيق الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة.

<sup>3</sup> <http://www.samba.com/index.html>

<sup>4</sup> ويقدم سامبا خدمات مصرفية إسلامية بضوابطها الشرعية تتوافق مع تطلعات العملاء وقناعاتهم، حيث يقدم جميع الخدمات المصرفية للأفراد والشركات كالحسابات الجارية وخدمات سامبا الذهبية والماسية ومنتجات الائتمان الشخصي مثل تمويل الخير، تورق الخير وبطاقة الخير الائتمانية، كما يوفر سامبا تشكيلة واسعة من صناديق الاستثمار منتجات الاستثمار الأخرى المجازة من هيئة الرقابة الشرعية التي تضم نخبة من علماء الشريعة ذوي الإطلاع الواسع والتخصص في فقه المعاملات.

### 3. بنك الرياض

تأسس بنك الرياض كشركة مساهمة سعودية مسجلة بالمملكة العربية السعودية، بموجب مرسوم ملكي وقرار مجلس الوزراء رقم 91 بتاريخ 1 جمادى الأولى 1377هـ الموافق 23 نوفمبر 1957م. يعمل البنك من خلال شبكة فروعها البالغ 200 فرع في المملكة العربية السعودية وفرعاً واحداً في مدينة لندن في المملكة المتحدة، ووكالة في مدينة هيوستن في الولايات المتحدة الأمريكية، ومكتباً تمثيلاً في سنغافورة. تتمثل أهداف البنك في تقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية والاستثمارية. كما يقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة وفق مبدأ تجنب العملات والتي يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة تم تشكيلها من قبل البنك.

#### ثانياً: البنوك الإسلامية

بالرجوع إلى قائمة الشركات السعودية المباحة لعام 1431هـ، نجد البنوك الأربعة وهي: الراجحي والإيمان والبلاد والجزيرة، هي الوحيدة من ضمن قائمة البنوك، بينما تعتبر بقية البنوك تقليدية.<sup>1</sup>

#### 1. شركة الراجحي المصرفية للاستثمار<sup>2</sup>

تعتبر شركة الراجحي المصرفية للاستثمار إحدى الشركات المصرفية الكبرى المساهمة في المملكة العربية السعودية، و تحكم الشركة في تعاملاتها المصرفية والاستثمارية أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية. وتمتلك الشركة أكبر شبكة فروع في المملكة (ما يزيد عن 500 فرعاً)، وأكبر شبكة أجهزة صراف آلي (ما يزيد عن 910 جهازاً) و تبلغ نقاط البيع الموزعة على التجار أكثر من 5400 موقعا<sup>3</sup>.

#### 2. بنك البلاد

تأسس بنك البلاد، شركة مساهمة سعودية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/48) وتاريخ 2004/11/04م، والمركز الرئيسي للبنك هو مدينة الرياض ويحمل سجل تجاري برقم 1010208295 وتاريخ 1426/03/10هـ. تتمثل أهداف البنك في تقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كما يوجد في البنك وضمن هيكل التنظيمي مجموعة شرعية تقوم بمتابعة ومراقبة تنفيذ القرارات الشرعية الصادرة من الهيئة الشرعية.

<sup>1</sup> ويقصد بالشركات المباحة هي: الشركات التي يكون نشاطها مباحاً، وهي نقيه من الربا إقراضاً واقتراضاً، وما عداها من الشركات فهي غير مباحة، إما لأن نشاطها محرم مثل البنوك الربوية وشركات التأمين التجاري وشركات بيع الدخان أو المنتجات الإعلامية المحرمة، أو لأنها متلطفة بالربا إقراضاً أو استثماراً

<sup>2</sup> <http://www.alrajhibank.com.sa>

<sup>3</sup> وسوف نتطرق إليه أكثر في المبحث الثاني من هذا الفصل.

### 3. بنك الجزيرة:<sup>1</sup>

لقد أكمل بنك الجزيرة السعودي عملية تحويل جميع فروعته إلى فروع تقدم الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية فقط. حيث أن البنك عمد إلى إيجاد البدائل الشرعية للخدمات والمنتجات المصرفية التقليدية.

فقبل عدة أعوام أطلق بنك الجزيرة هويته الجديدة والتي تعكس رؤيته وإستراتيجيته نحو التميز في تقديم خدمات ومنتجات مصرفية حديثة تتوافق مع أحكام الشريعة.

وهذه الإستراتيجية رافقتها خطة عمل تعهدت بتحويل جميع الفروع إلى فروع تقدم فقط الخدمات والمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والآن وتحت إشراف الهيئة الشرعية الخاصة ببنك الجزيرة، والتي تتكون من نخبة من علماء الشريعة والاقتصاد من ذوي الخبرة والاختصاص للإشراف والمراجعة والتحقق من توافق المنتجات التي يقدمها البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية، استطاع بنك الجزيرة أن يحقق إنجازات متتالية جعلته يحقق مراكز متقدمة في كثير من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية وأصبح ينظر إليه بحق كرائد في هذا المجال.

#### المطلب الثاني: البنك السعودي للاستثمار: النشأة و التطور و القوائم المالية للبنك

سبق وأشرنا إلى أن النظام المصرفي السعودي يتكون من بنوك إسلامية وتقليدية. ولغرض الدراسة التطبيقية لموضوع إدارة المخاطر التمويلية بالبنوك التقليدية، فقد وقع اختيارنا على البنك السعودي للإستثمار، حيث سنتناول من خلال هذا المطلب للتعريف بالبنك وأهم مؤشراتته المالية.

#### الفرع الأول: نبذة عن تاريخ ونشاط البنك

تأسس البنك السعودي للإستثمار (شركة مساهمة سعودية ) بموجب المرسوم الملكي رقم (م/31) بتاريخ 25 جمادى الثاني 1396 هـ الموافق 23 يونيو 1976 في المملكة العربية السعودية. يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 1010011570 بتاريخ 25 ربيع الأول 1397 هـ الموافق 16 مارس 1977 من خلال شبكة فروع وعددها 43 فرعاً في المملكة العربية السعودية، وقد إشتملت أهم إنجازات البنك خلال هذا العام على إستمرار تعزيز البنك لأعماله الأساسية والمؤشرات المالية بالإضافة إلى تحسين نوعية الخدمات وتوسعة برامج التمويل الشخصي وشبكة الصرف الآلي وتحقيق المزيد من الميكنة في الخدمات المصرفية للأفراد.

<sup>1</sup> <http://www.baj.com.sa>

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر ببنك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

يقدم البنك مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والتجارية والشخصية للشركات والأفراد والمؤسسات ويقدم أيضا منتجات مصرفية متوافقة مع مبدأ تجنب الفوائد تحت إشراف هيئة رقابية شرعية مستقلة. ويقوم بترتيب تمويل القطاعات شبه الحكومية والقطاعات الصناعية وتمويل التجارة والتي تشمل عمليتي الاستيراد والتصدير، سبق للبنك السعودي للاستثمار أن أسس شركتين مشتركين ناجحتين، الأولى مع شركة أميركان أكسبرس لتقديم خدمات بطاقات الائتمان، والثانية مع شركة أوريكس كوربوريشن (اليابان) لتقديم منتجات التأجير. ومع صدور نظام التأمين في المملكة العربية السعودية، دخل البنك في شراكة إستراتيجية جديدة مع شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين (ميدغلف) لتقديم تشكيلة متكاملة من المنتجات التأمينية للسوق السعودية. والشركة المشتركة الجديدة متوافقة مع الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى للبنك السعودي للاستثمار وتمثل فرصًا مجزية للبيع المتقابل لكلا الطرفين. وقد أكملت الشركة عملية طرح أسهمها للإكتتاب العام خلال شهر فبراير من العام 2007م. ومن المتوقع أن تصبح شركة التأمين الجديدة مشاركا رئيسيا في قطاع التأمين الناشئ، كذلك تم تأسيس شركة أملاك العالمية كأول شركة مساهمة مقفلة في المملكة العربية السعودية لتقديم خدمات ومنتجات التمويل العقاري بالمملكة. ومقر الشركة هو مدينة الرياض وسوف تقوم الشركة بتقديم خدمات ومنتجات التمويل العقاري. وتم تحويل نشاطات الوساطة وإدارة الأصول التي يقدمها البنك حاليا إلى شركات مستقلة وذلك خلال شهر يناير من العام 2008م. وتم إطلاق على شركة الوساطة "الاستثمار كاييتال" بينما على شركة إدارة الأصول اسم "صائب" لإدارة الأصول المتحدة.

الفرع الثاني: القوائم المالية لبنك الاستثمار  
أولاً: قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)

جدول (3-4): قائمة المركز المالي (بالآلاف الريالات السعودية)

2009	2008	
1,527,905	1,426,919	النقد في الصندوق ولدى المؤسسة
5,265,973	7,452,651	الأصول من البنوك
11,554,168	13,450,581	استثمارات
29,784,804	29,555,560	صافي القروض والسلف
706,645	547,585	صافي الأصول الثابتة
1,308,516	1,163,068	صافي الأصول الأخرى
0	0	المحفظة التجارية
50,148,011	53,596,364	إجمالي الأصول
3,211,950	5,208,913	أرصدة البنوك
38,247,429	40,702,391	ودائع العملاء-حسابات جارية
1,260,502	1,076,462	خصوم أخرى
42,719,881	46,987,766	إجمالي الخصوم
4,500,000	4,500,000	رأس المال
0	0	الاحتياطات العامة
2,418,000	2,287,000	الاحتياطات النظامية
803,101	412,475	أرباح مبقاة
-292,971	-590,877	تسوية القيمة العادلة وتغطية المخاطر
7,428,130	6,608,598	إجمالي حقوق المساهمين
50,148,011	53,596,364	إجمالي الخصوم وحقوق المساهمين

المصدر: سوق المال السعودي (تداول) 2010

#### التحليل:

لقد بلغ إجمالي الأصول كما في 31 ديسمبر 2009 ما قيمته 50148 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 53596 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2008، ويرجع هذا إلى الإنخفاض إلى إنخفاض كل من بند الخصوم من البنوك حيث إنخفض بـ 2187 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 2008، بينما إنخفضت الإستثمارات بمبلغ 1879 مليون ريال سعودي، أما صافي قروض وسلف فقد إرتفعت بـ 229 مليون ريال سعودي مقارنة بعام 2008 .

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر بينك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

أما إجمالي الخصوم فقد بلغت 42719 مليون ريال سعودي في 2009 مقارنة بسنة 2008 التي كانت 46987 مليون ريال سعودي، ويرجع هذا إلى الإنخفاض في قيمة ودائع العملاء بمقدار 2455 مليون ريال سعودي .

بلغ إجمالي حقوق المساهمين 7428 مليون ريال سعودي كما في 2009، مقارنة بـ 6609 مليون ريال سعودي كم في نهاية العام 2008.

ثانيا: قائمة الدخل (2009-2007)

جدول (4-4): قائمة الدخل لبنك الإستثمار

2009	2008	
1,842,523	2,540,681	دخل العمولات الخاصة
828,104	1,514,240	مصاريف العمولات الخاصة
1,014,419	1,026,441	صافي دخل العمولات الخاصة
239,986	481,410	أتعاب الخدمات البنكية
28,688	43,336	أرباح تحويل عملات أجنبية
212,363	338,379	صافي دخل الاستثمارات
21,702	48,521	دخل توزيعات الأرباح
1,517,158	1,938,087	إجمالي دخل العمليات
308,866	281,735	رواتب ومزايا الموظفين
59,817	52,353	إيجارات ومصاريف متعلقة بالمباني
51,673	48,879	استهلاكات
119,055	27,567	مصاريف عمومية وإدارية و أخرى
554,565	997,537	مخصص خسائر الائتمان
1,093,976	1,408,071	إجمالي مصاريف العمليات
115,587	0	بند استثنائي
423,182	530,016	صافي دخل العمليات
412,475	618,086	رصيد الأرباح المبقة أول الفترة
131,000	735,627	المحول للاحتياطيات
803,101	412,475	رصيد الأرباح المبقة آخر الفترة

المصدر: سوق المال السعودي (تداول) 2010

### التحليل :

لقد حقق البنك دخلا صافيا بلغ خلال عام 2009 ما قيمته 423 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 530 مليون ريال سعودية عام 2008، ويرجع هذا الإنخفاض بالدرجة الأولى إلى إرتفاع قيمة الإستهلاكات حيث قدرت عام 2008 بـ 49 مليون ريال سعودي وارتفعت إلى 52 مليون ريال سعودي عام 2009، وقد قابل

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر ببنك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

هذا الإرتفاع إنخفاض في مخصص خسائر الإئتمان، والذي بلغ 998 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 555 مليون ريال سعودي لعام 2009. أما المصاريف العمومية والإدارية الأخرى فقد إرتفعت من 28 مليون ريال سعودي إلى 119 مليون ريال سعودي عام 2009.

أما رواتب ومزايا الموظفين فقد إرتفعت من 282 مليون ريال سعودي إلى 309 مليون ريال سعودي، أما إجمالي دخل العمليات فقد شهد إنخفاض هو الآخر من 1938 مليون ريال سعودي عام 2008 إلى 1517 مليون ريال سعودي لعام 2009، ويرجع هذا الإنخفاض إلى إنخفاض صافي دخل الاستثمارات حيث بلغ عام 2009 مبلغ 212 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 338 مليون ريال سعودي عام 2008، ضف إلى ذلك إنخفاض كل من أتعاب الخدمات البنكية، أرباح تحويل عملات أجنبية، صافي دخل العملات الخاصة، أما دخل توزيعات الأرباح فقد إنخفضت من 49 مليون ريال سعودي عام 2008، إلى 22 مليون ريال سعودي لعام 2009 .

ثالثاً: بعض المؤشرات والنسب المالية:

جدول (5-4): المؤشرات والنسب المالية لبنك الإستثمار

2009	2008	المؤشرات و النسب
1.16	1.18	عائد السهم
30.21	33.05	% الاستثمار / الودائع
77.87	72.61	% القروض / الودائع
16.51	14.69	القيمة الدفترية للسهم
15.53	14.05	نسبة سعر السوق / عائد السهم
1.09	1.13	السعر السوقي / القيمة الدفترية
7.02	8.02	% العائد على حقوق المساهمين
1.04	0.99	% العائد على إجمالي الأصول

المصدر: سوق المال السعودي (تداول) 2010

التحليل:

نلاحظ من خلال المؤشرات والنسب المالية الخاصة بالبنك السعودي للاستثمار أنها على العموم قد سجلت تراجعاً نسبياً، حيث انخفض عائد السهم من 1.18 ريال للسهم الواحد إلى 1.16 ريال للسهم، والعائد على حقوق الملكية (حقوق المساهمين) من 8.02 إلى 7.02، كما انخفضت كذلك نسبة الاستثمار إلى الودائع

أما العائد على إجمالي الأصول، والذي يعتبر من أهم المؤشرات المالية، فقد سجل تحسناً طفيفاً، من 0.99 إلى 1.04، ولعل ضعف أداء البنك بشكل عام، يعكس وضع معظم البنوك السعودية، والتي تأثرت إلى حد ما بآثار الأزمة المالية العالمية.

### المطلب الثالث: المخاطر المالية التي تواجه البنك السعودي للاستثمار

يتعرض بنك السعودي للاستثمار باعتباره بنكا تقليدياً لمعظم المخاطر التي تتعرض لها عادة البنوك التقليدية، وهي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل. ويتناول هذا المطلب بالتفصيل أهم المخاطر المالية (الائتمانية والسوقية ومخاطر السيولة) التي يتعرض لها البنك.

### الفرع الأول: مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك السعودي للاستثمار

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة طرف ما في الوفاء بالتزاماته بشأن أداة مالية محددة، مما يؤدي لتكبد الطرف الآخر لخسارة مالية، ينشأ التعرض لمخاطر الائتمان أساساً عن المخاطر المتعلقة بالائتمان الموجود في محفظة القروض والسلف والاستثمارات، توجد أيضاً مخاطر الائتمان في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل الإلتزامات لمنح الائتمان<sup>1</sup>.

تتمثل مخاطر الائتمان لدى البنك فيما يتعلق بالمشتقات في التكلفة المتوقعة لإستبدال عقود المشتقات في حالة إخفاق الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتهم والتحكم بمستوى مخاطر الائتمان المقبولة.

<sup>1</sup> التقرير المالي الموحد 2010 ص 39.

أولاً: الجودة الائتمانية للقروض والسلف<sup>1</sup>

1. القروض والسلف غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة

جدول (4-6): القروض والسلف غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة

2008	2009	
بملايين الريالات السعودية	بملايين الريالات السعودية	
14230	12652	قوية <sup>2</sup>
4534	3979	متوسطة <sup>3</sup>
7583	9117	مقبولة <sup>4</sup>
1765	487	هامشية <sup>5</sup>
5	49	تحت الملاحظة <sup>6</sup>
1706	2425	غير مصنفة <sup>7</sup>
29828	28710	الإجمالي

المصدر: التقرير المالي الموحد 2010

2. القروض والسلف المتأخرة السداد وغير منخفضة القيمة

فيما يلي جدول يوضح فترات التأخر في سداد القروض والسلف والتي تعطي مؤشراً عن احتمالات عجز العملاء عن السداد كأحد أشكال مخاطر الائتمان.

<sup>1</sup> التقرير المالي الموحد 2010 ص 25.

<sup>2</sup> سوق ومركز مالي قوي مع تاريخ أداء ناجح لكن مع وجود إستثناءات، وتعتبر الأساسات المالية أفضل من معايير الصناعة التي تنتمي إليها. هذه المنشأة لها حرية الوصول إلى الأسواق المالية تحت الحالات الطبيعية.

<sup>3</sup> معدل ثبات معتدل مع عوامل المخاطر للصناعة أو الشركة، وتعتبر الأساسات المالية سليمة وضمن معايير الصناعة التي تنتمي إليها. الوصول إلى الأسواق المالية محدودة وتكون المنشأة عرضة لتغيرات دورية.

<sup>4</sup> تعتبر عوامل المخاطر للصناعة أو الشركة ثانوية، وتعتبر الأساسات المالية أدنى من معايير الصناعة التي تنتمي إليها. مصادر التمويل البديلة قد تكون متوفرة ولكنها قد تكون محدودة بالمصادر الخاصة والمؤسسية فقط.

<sup>5</sup> تعتبر عوامل المخاطر للصناعة أو الشركة غير إيجابية، مع أداء مالي وعمليات هامشي. مصادر التمويل البديلة قد لا تكون متوفرة. لا يتوقع الدخول في أعمال جديدة مع هذه الفئة.

<sup>6</sup> تعتبر عوامل المخاطر للصناعة أو الشركة غير إيجابية، كما تعتبر مخاطر عدم السداد عالية. تعتبر الأساسات المالية دون معايير الصناعة التي تنتمي إليها بشكل عال، كما تعتبر مصادر التمويل البديلة محدودة جداً.

<sup>7</sup> تتضمن القروض والسلف غير المصنفة القروض الشخصية والتي لا تتضمن أية قروض وسلف متأخرة السداد.

جدول (4-7): القروض والسلف المتأخرة السداد وغير منخفضة القيمة سنة 2009

بملايين الريالات السعودية				
إجمالي	قروض تجارية	قروض شخصية	جاري مدين	
153	-	7	146	من 1 إلى 30 يوم
75	-	5	70	من 31 إلى 90 يوم
72	-	8	64	من 91 إلى 180 يوم
240	-	10	230	أكثر من 180 يوم
541	-	31	510	إجمالي

المصدر: التقرير المالي الموحد 2010

ثانيا: التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالإئتمان<sup>1</sup>

إن الغرض الرئيسي من وراء هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها. إن خطابات الضمان والإعتمادات المستندية والتي تعتبر ضمانات غير قابلة للنقض من قبل البنك بالسداد في حالة عدم تمكن العميل من الوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الثالث - تحمل نفس مخاطر الإئتمان التي تحملها القروض والسلف.

تمثل القبولات تعهدات البنك لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. يتوقع البنك أن يتم تقديم معظم القبولات قبل سدادها من قبل العملاء.

تمثل الإلتزامات لمنح الإئتمان الجزء غير المستخدم من الإئتمان الممنوح على شكل قروض وسلف و ضمانات وإعتمادات مستندية، وفيما يتعلق بمخاطر الإئتمان المتعلقة بالإلتزامات لمنح الإئتمان، فمن المحتمل أن يتعرض البنك لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الإلتزامات غير المستخدمة، إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة الذي لا يمكن تحديده فورا، يتوقع أن يكون أقل كثيرا من إجمالي الإلتزام غير المستخدم لأن معظم الإلتزامات لمنح الإئتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير إئتمان محددة. إن إجمالي الإلتزامات القائمة لمنح الإئتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من هذه الإلتزامات يتم إنهاؤها أو إنتهاؤها بدون تقديم التمويل المطلوب.

ثالثا: مخاطر تركيز الائتمان

يظهر التركيز في مخاطر الإئتمان عند مزاوله عدد من الأطراف الأخرى لنشاطات مماثلة أو ممارسة أعمالهم في نفس المنطقة الجغرافية أو يكون لهم نفس الخصائص الإقتصادية التي ستؤثر في مقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند حدوث تغيرات في الظروف الإقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى.

<sup>1</sup> التقرير المالي الموحد 2010 ص 32-33.

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر بينك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

تظهر التركزات في مخاطر الائتمان مدى حساسية أداء البنك مقابل أية تطورات تؤثر على قطاع أو منطقة جغرافية.

فيما يلي التوزيع الجغرافي للفئات الرئيسية للأصول والخصوم والتعهدات والالتزامات ومخاطر الائتمان:

جدول (4-8): التوزيع الجغرافي للأصول والخصوم والتعهدات والالتزامات ومخاطر الائتمان

بملايين الريالات السعودية							2009
الإجمالي	دول أخرى	جنوب شرق آسيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	دول الخليج الأخرى والشرق الأوسط	المملكة العربية السعودية	
1528	-	-	11	7	1	1509	الأصول نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
5266	0,05	1	223	416	851	3775	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
10737	-	-	3499	314	120	6805	صافي الإستثمارات
29784	-	20	-	-	-	29764	صافي قروض وسلف
817	-	-	-	-	-	817	إستثمارات في شركات زميلة
48133	0,05	22	3732	737	972	42670	إجمالي الأصول
3212	0,06	0,224	395	2100	371	346	الخصوم أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
38247	-	-	-	-	-	38247	ودائع العملاء
500	-	-	-	-	-	500	قرض لأجل
41959	0,06	0,224	395	2100	371	39093	إجمالي الخصوم
4921	0,6	202	247	187	194	4089	التعهدات والالتزامات المحتملة
2013	0,12	41	191	49	39	1693	مخاطر الائتمان (يتم عرضها بقيمة المعادل الائتماني): التعهدات والالتزامات المحتملة
52	-	-	-	7	13	33	المشتقات

المصدر: التقرير المالي الموحد 2010

## الفرع الثاني: مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بالتذبذب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة التقلب في متغيرات السوق كأسعار العملات وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم، يصنف البنك تعرضه لمخاطر السوق إلى محافظ متاجرة ومحافظ غير متاجرة أو دفاتر بنكية.

### 1. مخاطر السوق - محفظة المتاجرة:

قام مجلس الإدارة بوضع حدود مقبولة لمستوى المخاطر عند إدارة محفظة المتاجرة، ليس لدى البنك حالياً مخاطر متاجرة جوهري.

### 2. مخاطر السوق - محفظة غير تجارية:

تنشأ مخاطر السوق المتعلقة بمراكز البنك للمحفظة غير التجارية بصورة رئيسية من التعرض لمخاطر أسعار العملات والعملات الأجنبية والتغيرات في أسعار الأسهم.

### أولاً: مخاطر أسعار العملات

تنشأ مخاطر أسعار العملات من احتمالية تقلبات أسعار العملات والتي بدورها سوف قد تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية، وضع مجلس إدارة البنك حدوداً متعلقة بالفجوة الخاصة لمخاطر أسعار العملات للفترات المحددة ويراقب البنك المراكز على أساس يومي ويقوم باستخدام خطط تغطية المخاطر للتأكد من بقاء المراكز ضمن الحدود المقررة.

يبين الجدول التالي آثار تقلبات أسعار العملات المحتملة والمعقولة مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة وذلك على قائمة الدخل الموحدة للبنك أو حقوق المساهمين، تتمثل آثار تقلبات الدخل في تأثير التغيرات المفترضة في أسعار العملات الخاصة على صافي دخل العملات خلال العام معتمداً على الأصول المالية والخصوم المالية المقتناة لغير أغراض المتاجرة ذات السعر العام في 31 ديسمبر 2009 و2008، بما في ذلك تأثيرات أدوات تغطية المخاطر. تحتسب آثار التقلبات على حقوق المساهمين بإعادة تقييم الأصول المتاحة للبيع ذات سعر العمولة الثابتة<sup>1</sup>، كما في ديسمبر 2009 و 2008 والناجحة عن تأثير أي تغيرات مفترضة في أسعار العملات، كما يتم تحليل تأثير هذه التقلبات على حقوق المساهمين حسب فترات إستحقاق الأصول أو المقايضات ويتم تحليل ومراقبة جميع التعرضات لمخاطر المحافظ وذلك حسب تركيزات العملات ويفصح عن الحساسيات المتعلقة بها بالآلاف الريالات.

<sup>1</sup> بما في ذلك أي تأثير مرتبط بتغطية المخاطر

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر ببنك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

جدول (9-4): آثار تقلبات أسعار العملات على قائمة الدخل

بآلاف الريالات السعودية							2009
آثار التقلبات على حقوق المساهمين					أثر التقلبات على دخل العملات الخاصة	الزيادة (الإنخفاض) في نقاط الأساس	العملة
الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	1 - 5 سنوات	6 - 12 شهر	6 أشهر أو أقل			
74+\74-	-	74+\74-	-	-	11,912-\11,912+	5+\5-	ريال سعودي
\1,915-1,915+	\1,230-1,230+	685+\685-	-	-	\4,252-4,252+	10+\10-	دولار أمريكي
470+\470-	-	470+\470-	-	-	\684-684+	15+\15-	يورو
بآلاف الريالات السعودية							2008
آثار التقلبات على حقوق المساهمين					أثر التقلبات على دخل العملات الخاصة	الزيادة (الإنخفاض) في نقاط الأساس	العملة
الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	1 - 5 سنوات	6 - 12 شهر	6 أشهر أو أقل			
552+\552-	5,2+\5,2-	-	-	50+\50-	\10,679-10,679+	5+\5-	ريال سعودي
123+\123-	123+\123-	-	-	-	\2,276-2,276+	10+\10-	دولار أمريكي
364+\364-	-	364+\364-	-	-	115+\115-	15+\15-	يورو

المصدر: التقرير المالي للبنك لسنة 2010

### ثانياً: مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات في مخاطر تذبذب قيمة الأدوات المالية بسبب التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يبين الجدول أدناه العملات التي يتعرض البنك للمخاطر فيها كما في 31 ديسمبر 2009 و2008، في الأصول والخصوم والتدفقات النقدية المقدره غير التجارية، يقوم هذا التحليل بحساب تأثير التغيرات المحتملة المعقولة لسعر صرف العملة الأجنبية مقابل الريال السعودي مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة على قائمة الدخل الموحدة<sup>1</sup> والملكية<sup>2</sup>، يظهر التأثير الإيجابي للزيادة المتوقعة في قائمة الدخل الموحدة بينما يظهر التأثير السلبي لصافي الإنخفاض في قائمة الدخل الموحدة.

<sup>1</sup> بسبب القيمة العادلة لحسابية عملة الموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية

<sup>2</sup> بسبب التغير في القيمة العادلة لمقايضات العملات وعقود الصرف المستقبلية المستخدمة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر بينك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

جدول (10-4): العملات المعرضة للمخاطر في البنك

العملات المعرضة للمخاطر كما في 31 ديسمبر 2009	التغير في سعر الصرف %	التأثير في صافي الدخل بآلاف الريالات السعودية	التأثير في حقوق الملكية بآلاف الريالات السعودية
دولار أمريكي	-	-	-
يورو	1,4+\1,4-	6,458+\6,458-	4,390+\4,390-
جنيه إسترليني	2,3+\2,3-	279+\279-	-
العملات المعرضة للمخاطر كما في 31 ديسمبر 2008			
دولار أمريكي	-	-	-
يورو	2,6+\2,6-	15,188+\15,188-	6,303+\6,303-
جنيه إسترليني	6,8+\6,8-	935+\935-	-

المصدر: التقرير المالي للبنك لسنة 2009

### ثالثاً: مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل مخاطر أسعار الأسهم في مخاطر انخفاض القيم العادلة للأسهم نتيجة تغيرات محتملة معقولة في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حدة. إن التأثير على الأسهم المستثمرة من قبل البنك والمتاحة للبيع نتيجة تغيرات معقولة محتملة في مؤشرات الأسهم مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة هي كما يلي:

جدول (11-4): تأثير تغيرات المؤشرات على أسهم البنك

31 ديسمبر 2009		
مؤشر السوق	التغير في سعر الأسهم %	التأثير بآلاف الريالات السعودية
تداول	25+\25-	321,567+\321,567-
نازداك	5+\5-	4,063+\4,063-
غير مدرجة	5+\5-	2,432+\2,432-

المصدر: التقرير المالي للبنك لسنة 2009

31 ديسمبر 2008		
مؤشر السوق	التغير في سعر الأسهم %	التأثير بآلاف الريالات السعودية
تداول	8+\8-	75,470+\75,470-
نازداك	21+\21-	14,963+\14,963-
غير مدرجة	5+\5-	557+\557-

المصدر: التقرير المالي للبنك لسنة 2009

#### رابعاً: مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة البنك على تلبية صافي متطلبات التمويل الخاصة به، تحدث مخاطر السيولة عند وجود إضطراب في السوق أو انخفاض مستوى الإئتمان مما يؤدي إلى شح مفاجئ في بعض مصادر التمويل، وطبقاً لنظام مراقبة البنوك والأنظمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. يحتفظ البنك لدى مؤسسة النقد بوديعة نظامية تساوي 7% (7:2008%) من إجمال الودائع تحت الطلب و4% (4:2008%) من ودائع الإدخار والودائع لأجل، إضافة إلى الوديعة النظامية، يحتفظ البنك بإحتياطي سيولة لا يقل عن 20% من إلتزامات وودائعه، ويكون هذا الإحتياطي من النقد أو سندات التنمية الحكومية السعودية أو الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً. كما يمكن للبنك الإحتفاظ بمبالغ إضافية من خلال تسهيلات إعادة الشراء لدى مؤسسة النقد العربي السعودي مقابل سندات التنمية السعودية ولغاية 75% من القيمة الإسمية لهذه السندات.

#### المطلب الرابع: أساليب إدارة المخاطر المالية بالبنك السعودي للاستثمار

المخاطر جزء أساسي من طبيعة نشاط البنك، وتتم مراقبة هذه المخاطر ضمن الهيكلية العامة لإدارة المخاطر بالبنك، وكجزء لهيكلية البنك لإدارة المخاطر، يقوم البنك بمراقبة وإدارة المخاطر التي تشكل جزءاً من طبيعة الأعمال البنكية كمخاطر الإئتمان، والسيولة، ومعدل العمولة، والعملات والسوق، والمخاطر التشغيلية وسوف نتطرق في هذا المطلب لبعض طرق وأساليب إدارة المخاطر المالية دون المخاطر التشغيلية.

#### الفرع الأول: طرق وأساليب إدارة مخاطر الإئتمان

يقوم البنك بإدارة مخاطره الإئتمانية التي يتعرض لها، حيث يقيم البنك إحتتمالات التعثر للعملاء بإستخدام نظام تصنيف داخلي، كما يستخدم البنك أيضاً نظام تصنيف مخاطر خارجي معد من قبل وكالات تصنيف رئيسية<sup>1</sup> ما أمكن ذلك.

يقوم البنك بمراقبة مخاطر الإئتمان عن طريق رقابة التعرض لمخاطر الإئتمان والحد من المعاملات مع أطراف محددة والقيام بتقييم الملاءة المالية لهذه الأطراف بإستمرار. تم تصميم سياسات إدارة مخاطر الإئتمان ليتمكن من تحديد ووضع حدود المخاطر الملائمة ولمراقبة المخاطر والإلتزام بالحدود الموضوعية، ويتم رقابة التعرض الفعلي للمخاطر مقابل الحدود الموضوعية يومياً، بالإضافة إلى رقابة حدود الإئتمان،

<sup>1</sup> ستاندر اندبوزز، فيتش وهي وكالات عالمية للتصنيف الإئتماني

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر بينك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

يقوم البنك بإدارة التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة المتاجرة وذلك عن طريق إبرام إتفاقيات مقاصة رئيسية وإجراء ترتيبات الحصول على ضمانات إضافية من الأطراف الأخرى في الظروف المناسبة وتحديد فترات التعرض للمخاطر، كما يقوم البنك أحيانا بإقفال المعاملات أو التنازل عنها لصالح أطراف أخرى لتقليل مخاطر الائتمان.

### أولاً: ضمانات القروض والسلف

يقوم البنك خلال العمليات الاعتيادية لمنح الائتمان بالإحتفاظ بضمانات كوسيلة لتخفيض المخاطر المتعلقة بالقروض والسلف، هذه الضمانات غالباً ماتتضمن إبداعات لأجل وتحت الطلب وودائع نقدية أخرى، ضمانات مالية، أسهم محلية ودولية، عقارات وأصول ثابتة أخرى، يحتفظ بهذه الضمانات مقابل قروض تجارية وشخصية ويتم إدارتها حسب القيمة الصافية القابلة للتحقق مقابل القيمة الحالية للقروض. يبلغ حجم الضمانات 20494 مليون ريال سعودي مقابل القروض والسلف غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة ومبلغ 3956 مليون ريال سعودي مقابل القروض والسلف متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة، ومبلغ 42 مليون ريال سعودي مقابل القروض المعدومة. كان إجمالي ضمانات الائتمان المحتفظ بها من قبل البنك في عام 2008 مبلغ 23905 مليون ريال سعودي.

### ثانياً: التنوع للحد من مخاطر تركيز الائتمان

يقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بتنوع محفظة الإقراض لتفادي التركيز في المخاطر الخاصة بأفراد معينين أو مجموعة من العملاء في أماكن أو أنشطة معينة، كما يقوم البنك أيضا بأخذ الضمانات حسبما هو ملائم كما يعمل البنك على الحصول على ضمانات إضافية من الأطراف الأخرى عند ملاحظة ظهور تعثر للقروض المعني. تقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية للضمانات وطلب ضمانات إضافية أخرى وفقا للعقد المبرم ومراقبة القيمة السوقية للضمان عن كثب خلال مراجعة كفاية مخصصات خسائر الإنخفاض في القيمة، يقوم البنك بصفة دورية بمراقبة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لتعكس التغيرات في المنتجات والإجراءات المثلى.

يستخدم البنك نظام تصنيف للائتمان والذي يستخدم كأداة للمساعدة في إدارة جودة مخاطر الائتمان ضمن محفظة القروض، هذا التصنيف يتضمن عشر درجات والتي تفصل بين المحافظ العاملة ومنخفضة القيمة وتعمل على تخصيص مخصصات لهذه المحافظ ومخصصات أخرى محددة، يحدد البنك تصنيف كل عميل على حده بناء على عوامل موضوعية وشخصية كالنشاط، التدفقات النقدية، تركيبة رأس المال، غطاء الائتمان المقدم، جودة الإدارة وشخصية المقترض، يقوم البنك بعمل تصنيف جودة على جميع المقترضين والذي يراجع ويوثق من قبل وحدة إدارة مخاطر مستقلة مؤسسة في البنك لهذا الغرض.

### الفرع الثاني: طرق وأساليب إدارة مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بالتذبذب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة التقلب في متغيرات السوق كأسعار العملات وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم، تنشأ مخاطر أسعار العملات من احتمالية تقلبات أسعار العملات والتي بدورها سوف قد تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية، حيث وضع مجلس إدارة البنك حدوداً متعلقة بالفجوة الخاصة لمخاطر أسعار العملات للفترات المحددة ويراقب البنك المراكز على أساس يومي ويقوم باستخدام خطط تغطية المخاطر للتأكد من بقاء المراكز ضمن الحدود المقررة .

يقوم البنك بإدارة مخاطر آثار التقلبات في أسعار العملات السائدة في السوق على مركزه المالي وتدفقاته النقدية، يحدد مجلس الإدارة المستويات العليا المقبولة لعدم التوافق في إعادة تسعير أسعار العملات والتي يتم مراقبتها من قبل إدارة الخزينة بالبنك.<sup>1</sup>

#### أولاً: مطابقة تواريخ الأصول والخصوم

يتعرض البنك لمخاطر أسعار العملات نتيجة لعدم التطابق أو لوجود فجوات في قيم الأصول والخصوم والأدوات خارج قائمة المركز المالي التي تستحق أو سيتم تجديد أسعارها في فترة محددة، يقوم البنك بإدارة هذه المخاطر وذلك بمطابقة تواريخ تجديد أسعار الأصول والخصوم من خلال إستراتيجيات إدارة المخاطر.

<sup>1</sup> تشمل الجداول أدناه على ملخص لمخاطر أسعار العملات، كما تشمل على موجودات ومطلوبات البنك المسجلة بالقيمة الدفترية مصنفة حسب تاريخ تجديد الأسعار أو حسب تاريخ الإستحقاق، أيهما يحدث أولاً.

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر بينك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

جدول (12-4): مخاطر أسعار العملات وإدارتها

بملايين الريالات السعودية						2009
الإجمالي	غير مرتبطة بعمولة	أكثر من 5 سنوات	5-1 سنوات	3-12 شهر	خلال 3 أشهر	
1528	1528	-	-	-	-	نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
5266	78	-	-	-	5188	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
10737	1666	1229	1308	78	6455	صافي إستثمارات
29785	-	1686	10753	7178	10167	صافي قروض وسلف
817	817	-	-	-	-	إستثمارات في شركات زميلة
707	707	-	-	-	-	صافي ممتلكات ومعدات
1308	1308	-	-	-	-	أصول أخرى
50148	6105	2916	12061	7257	21809	إجمالي الأصول
3212	599	-	-	-	2613	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
38247	6798	3	243	6234	24970	ودائع العملاء
760	760	-	-	-	-	خصوم أخرى
500	-	-	-	-	500	قرض لأجل
7428	7428	-	-	-	-	حقوق الملكية
50148	15586	3	243	6234	28082	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية
-	(9480)	2912	11818	1023	(6273)	آثار التقلبات في سعر العمولة على بنود داخل قائمة المركز المالي
-	-	-	-	(269)	269	آثار التقلبات في سعر العمولة على بنود خارج قائمة المركز المالي
-	(9480)	2912	11818	754	(6004)	إجمالي الفجوة الخاصة لمخاطر أسعار العملات
-	-	9480	6568	(5250)	(6004)	الفجوة التراكمية لآثار التقلبات في أسعار العملات

المصدر: التقرير المالي للبنك لسنة 2009

تمثل الفجوة للبنود خارج قائمة المركز المالي صافي القيمة الإسمية للأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي التي تستخدم في إدارة مخاطر أسعار العملات الخاصة<sup>1</sup>.

أما بالنسبة لمخاطر العملات فيقوم البنك بإدارة مخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة بالسوق على مركزها المالي وتدفقاته النقدية، قام مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى التعرض لهذه المخاطر

<sup>1</sup> إن سعر العمولة الخاص الفعلي (العائد الفعلي) للأداة المالية هو المعدل التي تحسب بموجبه القيمة الدفترية للأداة المالية وذلك عند إستخدامه في حساب القيمة الحالية لهذه الأداة، إن هذا السعر يعتبر السعر التاريخي للأداة المالية بعمولة ثابتة والمسجلة بالتكلفة المطفأة، وسعر السوق الحالي للأداة بعمولة عائمة أو الأداة المسجلة بالقيمة العادلة.

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر ببنك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

لمراكز العملات، وتتم مراجعة هذه المراكز على أساس يومي كما يستخدم إستراتيجيات تغطية المخاطر للتأكد من مراقبة مراكز العملات ضمن الحدود المقررة ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات، ليلاً وخلال اليوم، ويتم مراقبتها يوميا، فيما يلي تحليلاً بالمخاطر الجوهرية الخاصة بالبنك بشأن العملات الأجنبية التالية كما في نهاية السنة:

### جدول (13-4): مخاطر العملات الأجنبية الجوهرية الخاصة بالبنك

بآلاف الريالات السعودية		
2008 مركز دائن (مدين)	2009 مركز دائن (مدين)	
516855	146313	دولار أمريكي
40	2414	يورو
27	136	جنيه إسترليني
363	1128	ين ياباني
3308	1291	درهم إماراتي
11024	7569	أخرى

المصدر: التقرير المالي للبنك لسنة 2009

### ثانياً: إدارة مخاطر السيولة

يقوم البنك بمراقبة مستوى السيولة اليومية ويتم عمل إختبارات التأكد بصفة مستمرة تحت إحتماليات مختلفة والتي تغطي كل من الحالات الطبيعية والحادة لأحوال السوق، جميع سياسات وإجراءات السيولة يتم مراجعتها والموافقة عليها من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم بالبنك، يتم عمل تقارير يومية توضح مستويات السيولة في البنك، ويتم عمل تقرير ملخص متضمنا جميع الحالات الإستثنائية والحلول المتخذة وتقديمه بصفة دورية إلى لجنة إدارة الأصول والخصوم.

ويشمل الجدول أدناه على ملخص الإستحقاقات التعاقدية للأصول والخصوم على أساس الفترة المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي حتى تاريخ الإستحقاق ولا تأخذ بعين الإعتبار تاريخ الإستحقاق الفعلي حسبما تظهره الوقائع التاريخية للإحتفاظ بالودائع من قبل البنك. كما تقوم الإدارة بمراقبة الإستحقاقات التعاقدية للتأكد من توفر السيولة الكافية لدى البنك .

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر بينك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

جدول (14-4): الإستحقاقات التعاقدية للأصول والخصوم على أساس الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق

بملايين الريالات السعودية						2009
الإجمالي	بدون تاريخ إستحقاق محدد	أكثر من 5 سنوات	1-5 سنوات	3-12 شهرا	خلال 3 أشهر	
1528	1528	-	-	-	-	نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
5266	78	-	-	-	5187	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
10737	1666	2639	4624	1114	693	صافي الإستثمارات
29785	-	3536	11362	5457	9430	صافي قروض وسلف
817	817	-	-	-	-	إستثمارات في شركات زميلة
707	707	-	-	-	-	صافي ممتلكات ومعدات
1308	1308	-	-	-	-	موجودات أخرى
50148	6105	6175	15986	6572	15310	إجمالي الأصول
3212	599	-	-	-	2613	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
38247	6798	3	243	6234	24970	ودائع العملاء
760	760	-	-	-	-	خصوم أخرى
500	-	-	500	-	-	قرض لأجل
7428	7428	-	-	-	-	حقوق المساهمين
50148	15586	3	743	6234	27582	إجمالي الخصوم وحقوق المساهمين
8223	-	249	1535	1886	4552	المشتقات التعهدات والإلتزامات المحتملة

المصدر: التقرير المالي للبنك لسنة 2009

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الخصوم وتغطية تعهدات القرض القائمة من النقد، أو لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، بنود في طور التحصيل، قروض وسلف بنوك وعملاء.

ثالثاً: المشتقات ودورها في إدارة المخاطر بالبنك السعودي للإستثمار

يقوم البنك خلال دورة أعماله العادية بإستخدام الأدوات المالية المشتقة المتمثلة في المقايضات<sup>1</sup> والعقود الآجلة والمستقبلية<sup>2</sup> لأغراض المتاجرة وتغطية المخاطر.

### 1. المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة:

تتعلق معظم المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة بالمبيعات، وأخذ المراكز، وموازنة أسعار الصرف، تتعلق المبيعات لطرح المنتجات لعملاء وبنوك لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمستقبلية، ويتعلق أخذ المراكز بإدارة المخاطر مراكز السوق مع توقع الحصول على أرباح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات، وتتعلق موازنة أسعار الصرف بتحديد والإستفادة من الفروقات في أسعار الصرف بين الأسواق أو المنتجات المختلفة بغرض الحصول على أرباح من ذلك.

### 2. المشتقات المالية المقتناة لأغراض إدارة المخاطر (التحوط):

يتبع البنك نظام شامل لقياس وإدارة المخاطر والتي يتعلق جزء منها بإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار العملات ولتقليل مخاطر أسعار العملات والعملات لتكون ضمن المستويات المقبولة التي يقرها مجلس الإدارة بناء على التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، وقد وضع مجلس الإدارة مستويات معينة لمخاطر العملات وذلك بوضع حدوداً للتعامل مع الأطراف الأخرى ولمخاطر مراكز العملات تراقب مراكز العملات يوميا وتستخدم إستراتيجيات تغطية المخاطر لضمان بقاء مراكز العملات ضمن الحدود المقررة، كما وضع مجلس الإدارة مستوى معيناً لمخاطر أسعار العملات وذلك بوضع حدود للفجوات في أسعار العملات في الفترات المقررة، يتم دورياً مراجعة الفجوات بين أسعار العملات الخاصة بالموجودات والمطلوبات وتستخدم إستراتيجيات تغطية المخاطر في تقليل الفجوة بين أسعار العملات ضمن الحدود المقررة.

<sup>1</sup> وتمثل إلتزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى، بالنسبة لمقايضات أسعار العملات، عادة ماتقوم الأطراف الأخرى بتبادل دفع العملات بسعر ثابت ويسعر عائم وبعملة واحدة دون تبادل أصل المبلغ، وبالنسبة لمقايضات أسعار العملات بعدة عملات فإنه يتم تبادل أصل المبلغ مع العملات الثابتة والعائمة بعملات مختلفة .

<sup>2</sup> وهي عبارة عن إتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل، هذه العقود يتم تصميمها خصيصاً لتلبية إحتياجات محددة والتعامل بها خارج الأسواق المالية النظامية، يتم التعامل بالعقود الآجلة بالعملة الأجنبية وعقود معدل العمولة الآجلة بمبالغ محددة وفي أسواق مالية منظمة، كما يتم تسوية التغيرات في قيمة العقود الآجلة بشكل يومي .

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر بينك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

وكجزء من إدارة أصوله وخصومه، يستخدم البنك المشتقات لأغراض التحوط وذلك لتقليل تعرضه لمخاطر أسعار العملات والعمولات، ويتم ذلك عادة من خلال تغطية مخاطر معاملات محددة وكذلك باستخدام إستراتيجية تغطية المخاطر المتعلقة بقائمة المركز المالي ككل.

يستخدم البنك عقود الصرف الأجنبي في تغطية مخاطر عملات محددة، كما يستخدم البنك مقايضات أسعار العمولات لتغطية مخاطر محددة ناشئة عن التعرض لمخاطر أسعار عمولات ثابتة، ويستخدم البنك أيضا مقايضات أسعار العمولات لتغطية مخاطر التدفقات النقدية الناشئة عن بعض مخاطر العمولات بسعر عائم، وفي مثل هذه الحالات يجب توثيق طبيعة تغطية المخاطر وأهدافها رسمياً، بما في ذلك البنود المغطاة وأداة تغطية المخاطر ويتم قيد هذه المعاملات على أنها تغطية مخاطر القيمة العادلة أو التدفقات النقدية.

يعكس الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة مع تحليل بالمبالغ الإسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الإستحقاق والمعدل الشهري، إن المبالغ الإسمية التي تعتبر مؤشراً على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها وبالتالي فإن هذه المبالغ الإسمية لا تعكس مخاطر الإئتمان التي يتعرض لها البنك والتي تقتصر عادة على القيمة العادلة الموجبة للمشتقات، كما أنها لا تعكس مخاطر السوق.

فيما يلي ملخص للأدوات المالية المشتقة:

### جدول (15-4): الأدوات المالية المشتقة

المبالغ الإسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الإستحقاق							
بالآلاف الريالات السعودية							
2009	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	إجمالي المبالغ الإسمية	خلال 3 أشهر	3-12 شهرا	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
مشتقات مقنتات لأغراض المتاجرة :							
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	2247	6668	2433121	2432694	-	320	107
مقايضات أسعار العمولات	35535	84543	868805	-	-	868805	-
الإجمالي	37782	91211	3301926	2432694	-	869125	107
المبالغ الإسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الإستحقاق							

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر بينك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

بآلاف الريالات السعودية								2008
المعدل الشهري	أكثر من 5 سنوات	5-1 سنوات	12-3 شهرا	3 خلال أشهر	إجمالي المبالغ الإسمية	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة	
مشتقات مقنتات لأغراض المتاجرة :								
1481896	107	209	361532	975637	1337485	7984	11216	عقود الصرف الأجنبي الآجلة
875950	-	863066	-	-	863066	118788	64663	مقايضات أسعار العملات
2357846	107	863275	361532	975637	2200551	126772	75879	الإجمالي

المصدر: التقرير المالي للبنك لسنة 2010

بلغت المكاسب المسجلة من أدوات تغطية المخاطر للقيمة العادلة صفر مليون ريال سعودي (2008) : 44.4 مليون ريال سعودي) بلغت الخسائر على البنود المغطاة مبلغ صفر مليون سعودي (2008) : 15.1 مليون ريال سعودي ) وبلغ صافي القيمة العادلة للمشتقات (53.4) مليون ريال سعودي (2008) : (50.9) مليون ريال سعودي).

تم إبرام ما نسبته 100% (2008 : 100%) تقريبا من عقود القيمة العادلة الموجبة للمشتقات الخاصة بالبنك مع مؤسسات مالية، بينما أبرم أقل من 94% (2008 : 85%) من عقود القيمة العادلة الموجبة من طرف واحد من الأطراف الأخرى كما في تاريخ قائمة المركز المالي، يتم التعامل بالمشتقات في قطاع الخزينة وأسواق المال بشكل رئيسي .

ليس لدى البنك بنود ومحافظ مغطاة كما في 31 ديسمبر 2009 و 2008.

رابعاً: كفاية رأس المال في البنك السعودي للإستثمار

تتضمن أهداف البنك عند إدارة رأس المال الإلتزام بمتطلبات رأس المال الموضوع من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي لضمان قدرة البنك على الإستمرارية والحفاظ على قاعدة رأس مال قوية. تقوم إدارة البنك بصفة يومية بمراقبة كفاية رأس المال وإستخدام رأس المال النظامي، تفرض مؤسسة النقد العربي السعودي الإحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي والإحتفاظ بمعدل لا يقل عن 8% لرأس المال النظامي مقابل الخطورة المرجحة للأصول.

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر بينك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

يقوم البنك بمراقبة مدى كفاية رأسماله وذلك باستخدام المعدلات المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، وبموجبها يتم قياس مدى كفاية رأس المال وذلك بمقارنة بنود رأس المال المؤهل مع الأصول المدرجة في قائمة المركز المالي والتعهدات والإلتزامات المحتملة والمبالغ الإسمية للمشتقات باستخدام المبالغ المرجحة لإظهار المخاطر المتعلقة بها.

جدول (16-4): نسبة معدل كفاية رأس المال بينك الاستثمار 2009-2008

بملايين الريالات السعودية		
2008	2009	
43209	46232	مخاطر الإئتمان للموجودات المرجحة للمخاطر
3123	2922	مخاطر العمليات للموجودات المرجحة للمخاطر
541	485	مخاطر السوق للموجودات المرجحة للمخاطر
46873	49640	إجمالي الركنة الأولى - للموجودات المرجحة للمخاطر
6248	7019	رأس المال الأساسي
180	169	رأس المال المساند
6428	7189	إجمالي رأس المال الأساسي والمساند
%13.33 %13.71	%14.14 %14.48	نسبة معدل كفاية رأس المال: الأساسي الأساسي والمساند

المصدر: التقرير المالي للبنك لسنة 2010.

### المبحث الثاني: المخاطر المالية التي تواجه بنك الراجحي وأساليب إدارتها

بعد دراستنا لمخاطر البنوك التقليدية وأساليب إدارتها، وذلك من خلال البنك السعودي للاستثمار، فإنه بقي أمامنا دراسة مخاطر البنوك الإسلامية وطرق إدارتها، وذلك من أجل إجراء المقارنة بين هذين النوعين من البنوك. ولتحقيق هذا الغرض، فإننا سندرس حالة بنك الراجحي، والذي يعتبر واحدا من أكبر البنوك الإسلامية، ليس في السعودية فقط، بل في العالم ككل.

### المطلب الأول: بنك الراجحي - النشأة والتطور والقوائم المالية -

#### الفرع الأول: نبذة عن نشاط البنك:

تأسس بنك الراجحي، أحد أكبر البنوك الإسلامية في العالم، عام 1957م. وهو يدير أصولاً بقيمة 124 مليار ريال سعودي (33 مليار دولار أمريكي)، ويبلغ رأس ماله 15 مليار ريال سعودي (4 مليارات دولار)، ويعمل فيه أكثر من 8000 موظفاً. يتمتع بنك الراجحي بخبرة تمتد لأكثر من 50 عاماً في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية.

تتمثل أغراض البنك في مزاوله الأعمال المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويقوم البنك بمزاوله الأعمال المصرفية والاستثمارية لحسابه أو لحساب الغير (أفراد وشركات) داخل المملكة وخارجها، وقد شهد عام 1978م دمج مختلف المؤسسات التي تحمل اسم الراجحي تحت مظلة واحدة هي "شركة الراجحي المصرفية للتجارة"، وتم في نفس العام تحويل البنك إلى شركة مساهمة سعودية قابضة. وبما أن البنك يركز إلى مبادئ المصرفية الإسلامية بشكل أساسي، فهو يلعب دوراً رئيسياً وأساسياً في سد الفجوة بين متطلبات المصرفية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية مشكلاً معايير صناعية وتنموية يحتذى بها.

يتمتع بنك الراجحي، ومقره الرياض بالمملكة العربية السعودية، بشبكة واسعة تضم 500 فرعاً وأكثر من 2,200 جهاز صراف آلي و17,000 محطة طرفية موزعة في مختلف نقاط البيع، و108 مراكز للحوالات المالية، كما أن لديه أكبر قاعدة عملاء من أي بنك آخر في المملكة. تم افتتاح أول فرع للبنك للرجال في الديرة عام 1957م، بينما افتتح أول فرع للسيدات عام 1979م في الشميسي.

وبصفته أحد أكبر البنوك وأكثرها تقدماً في المملكة العربية السعودية، سجل بنك الراجحي نمواً في الدخل الصافي بلغ 1,602 مليون ريال سعودي (2, 427 مليون دولار أمريكي) في الأشهر التسعة الأولى من العام 2008م.

ويعمل بنك الراجحي في قطاعات ومجالات مختلفة، وهو ما يزال في نمو مستمر من خلال تنوع مصادر الدخل وتطوير الاستثمارات ومجموعة مصرفية الشركات التي تركز على قاعدة قوية من مصرفية الأفراد.

كما يواصل البنك تطوير البرامج والمشاريع المصرفية مع التركيز على توفير أحدث الخدمات الإلكترونية والمنتجات الاستثمارية وأكثرها تطوراً، بهدف توفير خدمات مصرفية واستثمارية مبتكرة، لا سيما الأعمال المصرفية الإلكترونية. وقد حقق بنك الراجحي الريادة من خلال توفير قنوات إلكترونية جديدة تلي

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر بينك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

احتياجات العملاء وتطلعاتهم، وتوفر جهودهم ووقتهم في نفس الوقت. وقد عمل البنك أيضاً في عدد من المشاريع الحكومية الإلكترونية بالتعاون مع العديد من الجهات الرسمية.

الفرع الثاني: القوائم المالية لبنك الراجحي

أولاً: قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)

جدول (17-4): قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)

2009	2008	قائمة المركز المالي كما في
11,413,020	11,302,029	النقد في الصندوق ولدى المؤسسة
1,281,444	2,891,765	المطلوبات من البنوك
151,595,350	144,003,524	استثمارات
695,791	754,410	صافي القروض والسلف
3,182,157	2,868,160	صافي الأصول الثابتة
2,561,967	3,109,913	صافي الأصول الأخرى
170,729,729	164,929,801	إجمالي الأصول
6,102,073	9,776,630	أرصدة البنوك
122,861,840	120,297,619	ودائع العملاء-حسابات جارية
13,024,932	7,823,753	مطلوبات أخرى
141,988,845	137,898,002	إجمالي الخصوم
15,000,000	15,000,000	رأس المال
10,419,177	8,727,370	الاحتياطيات النظامية
3,321,707	3,304,429	أرباح مبقاة
28,740,884	27,031,799	إجمالي حقوق المساهمين
170,729,729	164,929,801	إجمالي الخصوم وحقوق المساهمين

المصدر: سوق المال السعودي (تداول) 2010

التحليل:

لقد بلغت إجمالي موجودات الشركة كما في 31 ديسمبر 2009 ما قيمته 170730 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 164930 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2008، ويرجع هذا الإرتفاع إلى إرتفاع كل من بند صافي الأصول الثابتة حيث إرتفعت من 2868 مليون ريال سعودي إلى 3182 مليون ريال سعودي عام 2009، بينما إرتفعت الإستثمارات من 144006 مليون ريال سعودي سنة 2008 إلى 151595 مليون ريال سعودي عام 2009، أما صافي قروض وسلف فقد إنخفضت من 754 مليون ريال سعودي عام 2008 إلى 696 مليون ريال سعودي عام 2009.

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر بينك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

أما إجمالي الخصوم وحقوق المساهمين فقد بلغت 17073 مليون ريال سعودي في 2009 مقارنة بسنة 2008 التي كانت 164930 مليون ريال سعودي، ويرجع هذا إلى إرتفاع في قيمة ودائع العملاء من 120298 مليون ريال سعودي عام 2008 إلى 122862 مليون ريال سعودي عام 2009 . أما عن إجمالي حقوق المساهمين فقد بلغت 28741 مليون ريال سعودي كما في 2009، مقارنة بـ 27032 مليون ريال سعودي كما في نهاية العام 2008.

### ثانيا: قائمة الدخل

#### جدول(18-4): قائمة الدخل لبنك الراجحي

2009	2008	
1,390,980	1,317,756	أتعاب الخدمات البنكية
582,322	483,459	أرباح تحويل عملات أجنبية
9,354,032	8,494,441	صافي دخل الاستثمارات
177,958	279,611	دخل العمليات الأخرى
11,505,292	10,575,267	إجمالي دخل العمليات
1,718,725	1,648,657	رواتب ومزايا الموظفين
144,438	136,830	إيجارات ومصاريف متعلقة بالمباني
322,619	383,401	استهلاكات
791,555	607,356	مصاريف عمومية وإدارية و أخرى
1,760,727	1,274,419	مخصص خسائر الائتمان
4,738,064	4,050,663	إجمالي مصاريف العمليات
6,767,228	6,524,604	صافي دخل العمليات

المصدر: سوق المال السعودي (تداول) 2010

### التحليل:

لقد بلغ صافي دخل العمليات خلال عام 2009 ما قيمته 6767 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 6524 مليون ريال سعودي، ويرجع هذا الإرتفاع بالدرجة الأولى إلى إنخفاض قيمة الإستهلاكات حيث قدرت عام 2008 بـ 383 مليون ريال سعودي وانخفضت إلى 323 مليون ريال سعودي عام 2009، وقد قابل هذا الإنخفاض إرتفاعا في مخصص خسائر الائتمان، والذي بلغ 1274 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 1761 مليون ريال سعودي لعام 2009. وكذلك إرتفاع البنوك العمومية والإدارية الأخرى من 607 مليون ريال سعودي إلى 792 مليون ريال سعودي عام 2009. أما رواتب ومزايا الموظفين فقد إرتفعت من 1649 مليون ريال سعودي إلى 1719 مليون ريال سعودي .

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر بينك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

أما إجمالي دخل العمليات فقد شهد إرتفاع من 10575 مليون ريال سعودي عام 2008 إلى 11505 مليون ريال سعودي لعام 2009، ويرجع هذا الإرتفاع إلى إرتفاع صافي دخل الاستثمارات حيث بلغ عام 2009 مبلغ 9354 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 8494 مليون ريال سعودي، ضف إلى ذلك إرتفاع كل من أتعاب الخدمات البنكية، أرباح تحويل عملات أجنبية، أما دخل العمليات الأخرى فقد إنخفضت من 280 مليون ريال سعودي إلى 178 مليون ريال سعودي لعام 2009 .

ثالثا: بعض المؤشرات والنسب المالية:

جدول(19-4): أهم المؤشرات والنسب المالية لبنك الراجحي

2009	2008	
0	3	الربح الموزع للسهم
4.51	4.35	عائد السهم
123.39	119.71	% الاستثمار / الودائع
0.57	0.63	% القروض / الودائع
19.16	18.02	القيمة الدفترية للسهم
15.79	12.87	نسبة سعر السوق / عائد السهم
3.72	3.11	السعر السوقي / القيمة الدفترية
23.55	24.14	% العائد على حقوق المساهمين
3.96	3.96	% العائد على إجمالي الأصول
0	5.36	% مردود الربح الموزع

المصدر: سوق المال السعودي (تداول) 2010

التعليق:

نلاحظ من خلال المؤشرات والنسب المالية الخاصة بينك الراجحي أنها على العموم قد سجلت إرتفاعا نسبيا، حيث إرتفع عائد السهم من 4.35 ريال للسهم الواحد إلى 4.51 ريال للسهم، كما إرتفعت كذلك نسبة الاستثمار إلى الودائع، أما العائد على حقوق الملكية (حقوق المساهمين) فقد إنخفض من 24.14 إلى 23.55، أما العائد على إجمالي الأصول، والذي يعتبر من أهم المؤشرات المالية، فقد بقي ثابتا.

### المطلب الثاني: المخاطر المالية التي تواجه بنك الراجحي

تتعرض نشاطات البنك للعديد من المخاطر المالية، حيث أن الإضطلاع بالمخاطر يعتبر أمراً جوهرياً بالنسبة للعمل المصرفي وأن هذه المخاطر هي نتيجة حتمية للمشاركة في أسواق المال وعليه فإن هدف البنك هو تحقيق توازن ملائم بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك، ومن أهم المخاطر التي تم تحديدها من قبل البنك هي مخاطر الائتمان، ومخاطر العمليات ومخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تشتمل بدورها على مخاطر العملات ومخاطر معدلات الربحية، ومخاطر الأسعار الأخرى وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

#### الفرع الأول: مخاطر الائتمان

تعتبر مخاطر الائتمان من أكثر المخاطر أهمية على البنك، يتعرض البنك لمخاطر الائتمان التي تتمثل في عدم مقدرة الطرف الأخر لعملية مالية على الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد البنك لخسارة مالية تنشأ مخاطر الائتمان بصورة أساسية عن الاستثمارات (أو الائتمان الممنوح للعميل)، والنقدية والودائع لدى البنوك الأخرى، كما تتواجد مخاطر الائتمان في بعض الأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي بما في ذلك الضمانات الخاصة ببيع أو شراء العملات، والإعتمادات المستندية والقبولات، والإلتزامات لمنح الائتمان.

#### أولاً: مخاطر الائتمان في التمويل الممنوح

يوجد لدى البنك عدد من المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك لتلبية متطلبات العملاء، تصنف هذه المنتجات كتمويل في قائمة المركز المالي الموحد للبنك. يبين الجدول أدناه ملخصاً بأرصدة التمويل وذلك حسب الأرصدة غير المتأخرة والمتأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها وكذلك الأرصدة التي إنخفضت قيمتها وبحسب قطاعات الأعمال الرئيسية للبنك، كما في 31 ديسمبر 2009.

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر ببنك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

جدول (20-4): أرصدة التمويل غير المتأخرة والمتأخرة السداد التي إنخفضت ولم تنخفض قيمتها

ملايين الريالات السعودية				
2009	أرصدة التمويل غير متأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها	أرصدة التمويل متأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها	أرصدة التمويل التي إنخفضت قيمتها	الإجمالي
أفراد	62995	113	1116	64224
شركات	48102	549	2750	51401
خزينة	37273	-	-	37273
الإجمالي	148370	662	3866	152900

المصدر: التقرير المالي للبنك لسنة 2010

### ثانيا: مخاطر التركيز الائتماني

ينتج التركيز في مخاطر الائتمان<sup>1</sup> عند وجود عدد من العملاء يعملون في نشاطات مماثلة في نفس المنطقة الجغرافية، أو أن يكون للنشاطات التي يعملون بها نفس الخصائص الاقتصادية التي ستؤثر على مقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند حدوث التغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى.

### 1. التركيز الجغرافي

جدول (21-4): التركيز الجغرافي في مخاطر الائتمان

بملايين الريالات السعودية								
2009	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد	11379	-	-	-	-	34	-	11413
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	0.15	515	186	166	-	410	4	1281
صافي التمويل	137183	2733	2990	-	-	5801	-	148707
الإستثمارات	1847	724	23	193	-	101	-	2888
إجمالي الأصول	150408	3972	3199	359	-	6347	4	164290
مطلوبات للبنوك والمؤسسات	3650	577	18	61	-	1788	8	6102

<sup>1</sup> إن التركيز في مخاطر الائتمان يعني مدى تأثر أداء المصرف إتجاه التطورات التي تؤثر على قطاع صناعي أو منطقة جغرافية معينة .

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر بينك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

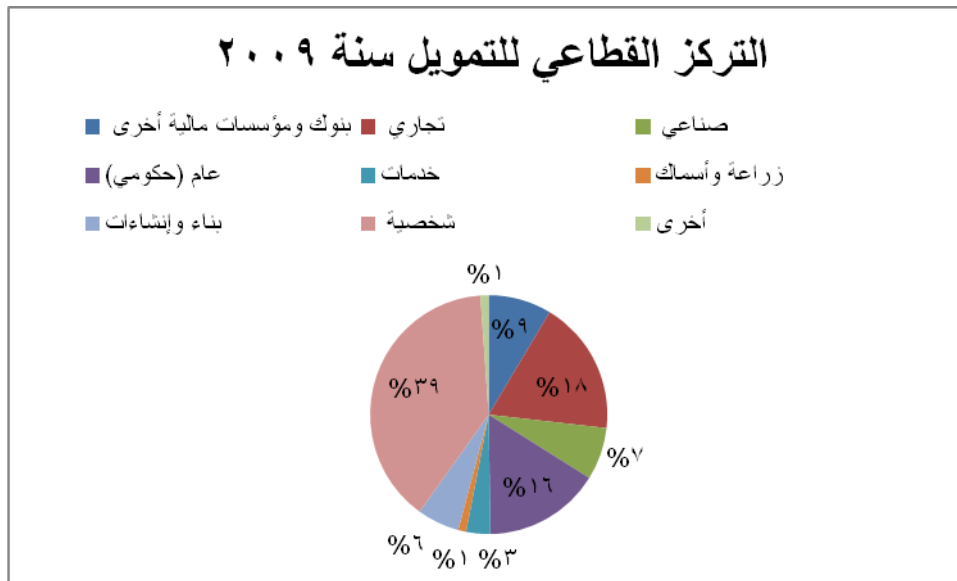
								المالية الأخرى
120533	-	3702	-	-	-	-	116831	ودائع العملاء
126635	8	5490	-	61	18	577	120481	إجمالي الخصوم
23997	76	1667	-	67	223	153	21810	التعهدات والإلتزامات المحتملة
12419	0.6	15	-	6	23	108	12267	مخاطر الائتمان (ظاهرة بمبالغ المعادل الائتماني) التعهدات والإلتزامات المحتملة

المصدر: التقرير المالي للبنك لسنة 2010

### 2. التركيز القطاعي

فيما يلي تحليل بمخاطر تركيز صافي التمويل ومخصص التمويل حسب القطاعات الإقتصادية الرئيسية التالية كما في 31 ديسمبر:

#### شكل (1-4): التركيز القطاعي للتمويل لبنك الراجحي سنة 2009



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على التقرير المالي الموحد 2010

### التحليل:

من الواضح مدى التركيز الكبير للتمويل الائتمان في القطاع الشخصي (الأفراد)، وذلك بنسبة تقارب 40% من إجمالي التمويل الممنوح من طرف البنك، وهو ما يعني زيادة المخاطر الائتمانية (مخاطر العجز عن السداد).

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر بينك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

### ثالثاً: مخاطر التسويات:

يتعرض البنك أيضاً لمخاطر التسويات من خلال العمليات الخاصة بالإتفاقيات التي تتم مع المؤسسات المالية الأخرى، يقع الخطر عندما لا يقوم الطرف الآخر بالإلتزام ودفح المبلغ المطلوب للبنك، مع أن هذا التعرض يكون عادة لفترة قصيرة إلا أنه يمكن أن يكون ذو قيمة عالية وجوهريّة، ولتقليل التعرض لهذا الخطر يقوم البنك بالتعامل مع العملاء ذو التقييم الائتماني العالي مع الإحتفاظ بضمانات مادية وفرض حد سقف لإئتماني معين لقيمة التعامل مع كل عميل بناء على درجة تقييمه الائتماني.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى لمخاطر الإئتمان بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة دون الأخذ بالإعتبار الضمانات أو تعزيزات الإئتمان الأخرى وتشتمل على الأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي المتعلقة بمخاطر الإئتمان.

الجدول (22-4): الحد الأقصى لمخاطر الإئتمان

2008	2009	
بملايين الريالات السعودية		
2892	1281	البنود داخل قائمة المركز المالي مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
		صافي التمويل :
48820	49388	شركات
59132	62046	أفراد
32724	37273	خزينة
914	696	صافي حسابات عملاء جارية مدينة
3110	2562	صافي موجودات أخرى
147593	153246	إجمالي البنود داخل قائمة المركز المالي
		البنود خارج قائمة المركز المالي :
4598	4864	الإعتمادات المستندية والقبولات
8005	7555	خطابات الضمان
9494	11578	إلتزامات غير قابلة للنقض لمنح الإئتمان
22096	23997	إجمالي البنود خارج قائمة المركز المالي
169689	177243	الحد الأقصى لمخاطر الإئتمان

المصدر: التقرير المالي للبنك لسنة 2010

يمثل الجدول أعلاه أسوأ وضع إفتراضي لمخاطر الإئتمان التي كان من الممكن أن يتعرض لها البنك كما في 31 ديسمبر 2009 و 2008 دون الأخذ بعين الإعتبار أية ضمانات أو تعزيزات إئتمان أخرى متعلقة بها. وفيما يتعلق بقيمة الموجودات داخل قائمة المركز المالي تم تحديد المخاطر أعلاه على أساس صافي القيمة الدفترية المسجلة في قائمة المركز المالي الموحدة.

### الفرع الثاني: مخاطر السوق<sup>1</sup>

يتعرض البنك لمخاطر السوق والتي تمثل مخاطر تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية لأداة مالية ما نتيجة للتغيرات في الأسعار السائدة في السوق، تنشأ مخاطر السوق عن منتجات لها معدلات ربحية ومنتجات بالعملة الأجنبية والصناديق الإستثمارية التي يتعرض جميعها لتغيرات عامة وخاصة في السوق وللتغيرات في مستوى تقلبات المعدلات والأسعار السائدة في السوق مثل معدلات الربحية، وأسعار الصرف الأجنبي، والأسعار المتداولة في السوق.

### أولاً: مخاطر معدلات الربحية

تمثل مخاطر معدلات الربحية الناتجة عن التدفقات النقدية، المخاطر الناتجة عن تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما نتيجة للتغيرات في معدلات الربحية السائدة في السوق، لا يتعرض البنك لمخاطر هامة نتيجة لآثار التقلبات في مستوى معدلات الربحية في السوق على تدفقاتها النقدية المستقبلية لأن غالبية أصول وخصوم البنك المرتبطة بأرباح تتم على أساس معدلات ربحية ثابتة وتسجل في القوائم المالية بالتكلفة المطفأة، إضافة إلى ذلك فإن جزء كبير من الخصوم المالية الخاصة بالبنك غير مرتبط بأرباح.

### ثانياً: مخاطر العملات الأجنبية

تشير مخاطر البنك الأجنبي إلى أثر الحركات السلبية في أسعار صرف العملات الأجنبية الناشئة من العمليات التي ينفذها المصرف لعملائه<sup>2</sup>، يتعرض البنك لمخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة في السوق على مركزه المالي ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية، تقوم إدارة البنك بوضع حدود لمستوى مركز العملة المقبول لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات، ليلا وخلال اليوم ويتم مراقبة تلك المراكز يوميا. يعتبر الدولار الأمريكي العملة التي يتعرض البنك لجزء كبير من المخاطر بشأنها، إلا أن سعر صرف الريال السعودي مثبت مقابل الدولار الأمريكي، أما العملات الأجنبية الأخرى فإنها لا تعتبر ذات أهمية لعدم احتفاظ البنك بأرصدة كبيرة من خلال العملات الأجنبية الأخرى.

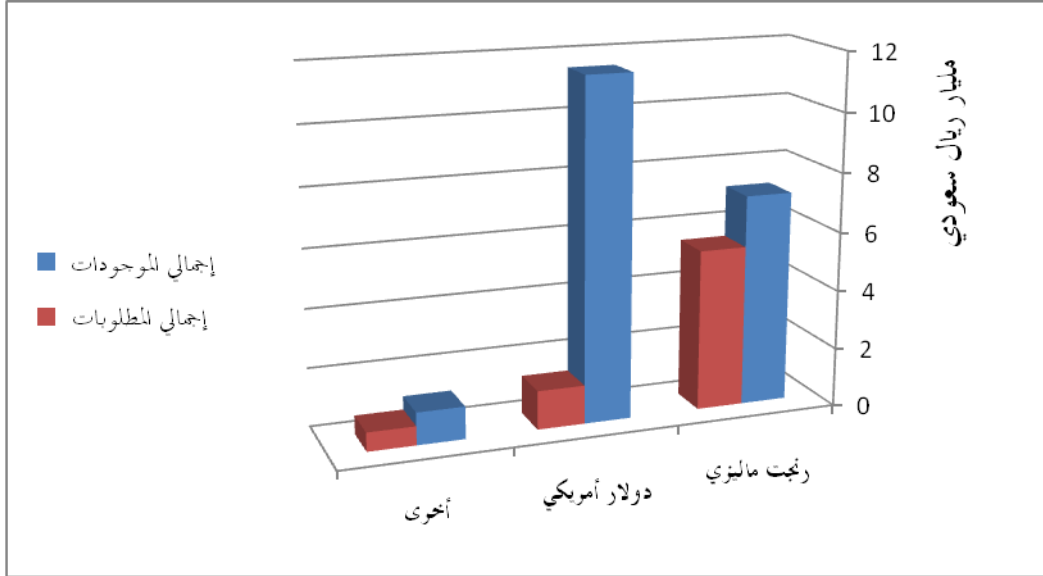
<sup>1</sup> لا يتعرض المصرف لمخاطر السوق الناجمة عن عمليات المضاربة، إن المصرف ملتزم بأحكام الشريعة ولا يسمح له بإبرام عقود أو المضاربة بأدوات تتعلق بعمليات مضاربة مثل تغطية المخاطر، والخيارات، والعقود المستقبلية والمشتقات.

<sup>2</sup> إفصاح بازل (2): الجزء الثالث | الإفصاح النوعي - 31 ديسمبر 2008 ص 80.

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر بينك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

يبين الشكل أدناه ملخصاً لمخاطر أسعار العملات الأجنبية لسنة 2009، وتركيزات مخاطر العملات.

شكل (2-4): أصول وخصوم بنك الراجحي المسعرة بالعملات الأجنبية سنة 2009.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على التقرير المالي الموحد 2010

### التحليل:

من الملاحظ أن الجزء الأكبر من الأصول الأجنبية للبنك هي بالدولار الأمريكي، وهو ما يعني تعرضه لمخاطر صرف كبيرة نتيجة تغيرات أسعار صرف الدولار تجاه العملات الأخرى. ورغم أن الريال السعودي مربوط تماماً بالدولار الأمريكي (1 دولار = 3.75 ريال سعودي)، إلا أن البنك مطالب بتنويع أصوله الأجنبية بعملات أخرى، مثل اليوان الصيني أو اليورو أو غيرها من العملات الأجنبية.

ونفس الأمر يمكن ملاحظته فيما يخص الخصوم الأجنبية، فالجزء الأكبر منها في ماليزيا، وهو ما يعني تعرضات كبيرة لمخاطر الصرف الأجنبي نتيجة تقلبات أسعار الرينجيت الماليزي تجاه الريال السعودي.

### ثالثاً: مخاطر الأسعار

يوجد لدى البنك بعض الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل تشمل على:

- الإستثمارات في الصناديق الإستثمارية المتداولة.

- الإستثمارات الأخرى.

تنشأ مخاطر الأسعار نتيجة للتغيرات في الأسعار المتداولة بالسوق الخاصة بالصناديق الإستثمارية وحيث أن هذه الإستثمارات هي في عدد محدود من الصناديق الإستثمارية وهي غير هامة بالنسبة لإجمالي المحفظة الإستثمارية، يقوم البنك بمراقبتها دورياً. وتحدد مخاطر الإحتفاظ بها على أساس التغيرات في الأسعار السائدة بالسوق.

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر بينك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

تتضمن الإستثمارات الأخرى على مخاطر متدنية أو معدومة حيث يتم شراء أغلبها لغرض البيع مباشرة وتتم تلك الإستثمارات فقط في حالة وجود أمر بيع مؤكد وبالتالي فإنها تتعرض لمخاطر متدنية.

### رابعاً: مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتعهدات المتعلقة بإلتزماته المالية عند إستحقاقها وعدم القدرة على الحصول على أموال بدلا من المسحوب منها، وبالتالي عدم مقدرة البنك على سداد المودعين والجهات المقترضة والوفاء بإلتزماته المتعلقة بالتمويلات، تحدث مخاطر السيولة عند وجود عدم إستقرار في السوق وإنخفاض مستوى التصنيف الإئتماني مما يؤدي إلى عدم توفر بعض مصادر التمويل، إن تنوع مصادر التمويل المتاحة للمصرف يساعد على تقليل هذه المخاطر، تدار موجودات البنك بعد الأخذ بالإعتبار سيولته والحفاظ على رصيد ملائم من النقدية وشبه النقدية.

تقوم الإدارة بمراقبة الإستحقاقات التعاقدية لضمان توفر السيولة الكافية، تشتمل الأصول المتاحة للوفاء بكافة الإلتزامات وتغطية الإلتزامات التمويلية القائمة على النقدية والمعادن الثمينة والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، والمطلوبات من البنوك وطبقا لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي يحتفظ البنك لدى المؤسسة بوديعة نظامية تقل عن 7% من إجمالي ودائع العملاء و4% من إجمالي حسابات العملاء الأخرى، إضافة للوديعة النظامية، يحتفظ البنك باحتياطي سيولة لا يقل عن 20% من إلتزامات البنك تجاه الودائع، ويتكون هذا الإحتياطي من النقد أو الذهب أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوما كما يمكن للبنك الحصول على مبالغ إضافية من خلال ترتيبات استثمارية خاصة مع مؤسسة النقد العربي السعودي تتضمن عمليات بيع آجلة.

### المطلب الثالث: طرق إدارة المخاطر المالية بينك الراجحي

تتعرض نشاطات البنك للعديد من المخاطر المالية، وأن هذه النشاطات تتطلب تحليل وتقويم وقبول وإدارة نوع واحد من المخاطر، يتم تصميم السياسات والإجراءات والأنظمة المتعلقة بإدارة المخاطر بالبنك لتحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع الإجراءات الرقابية الملائمة للتقليل منها ويقوم البنك بمراجعة السياسات والأنظمة المتعلقة بإدارة المخاطر بصورة مستمرة لمقابلة التغيرات في الأسواق والمنتجات وإتباع أفضل الممارسات.

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر ببنك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

تقوم مجموعة إدارة الائتمان والمخاطر بالبنك بإدارة المخاطر طبقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة، وتقوم هذه المجموعة بتحديد وتقييم المخاطر المالية بالتعاون مع الوحدات العاملة بالبنك، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على أهم طرق ووسائل إدارة المخاطر.

### الفرع الأول: طرق إدارة مخاطر الائتمان

إن مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان هي مسؤولية البنك ككل، ويتم استخدام إدارة المخاطر الفعالة في العمليات اليومية وعند صنع القرار، ووضع الإستراتيجيات، وبالتالي فإن فهم وإدارة مخاطر الائتمان هي من مسؤولية كل قطاع من قطاعات الأعمال بالبنك. ولضمان الموضوعية والمسؤولية، وتعزيزاً للمشاركة، تقوم وحدات الأعمال التالية بالبنك بالمساعدة في عملية مراقبة الائتمان:

- وحدة ائتمان الشركات.

- وحدة إدارة ومتابعة ومراقبة الائتمان.

- وحدة معالجة الديون.

- وحدة سياسة الائتمان.

- وحدة ائتمان الأفراد.

### أولاً: إدارة مخاطر الائتمان للتمويل الممنوح

تم متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان من قبل مجموعة إدارة الائتمان والمخاطر التي تقوم بوضع معايير بشأن الأنظمة التمويلية للبنك، وتتم عملية إدارة ومراقبة مخاطر الائتمان المتعلقة بهذه التمويلات، بوضع حدود معتمدة للائتمان، يقوم البنك بإدارة تلك الحدود ومراقبة تركيزات مخاطر الائتمان عند تحديدها وخاصة تلك المتعلقة بالأفراد والمجموعات من العملاء والصناعات والدول.

عند قياس مستوى مخاطر الائتمان الخاصة بالتمويل مع طرف آخر، يقوم البنك بدراسة الملاءة الائتمانية الكلية للعميل بإتباع منهجية ملائمة بشأن المخاطر، يقوم البنك باستخدام طريقة تصنيف للمخاطر التي تتألف من 22 درجة تعتمد على عوامل نوعية وكمية، تسعة عشر منها تتعلق بالتمويلات العاملة وثلاثة منها تتعلق بالتمويلات غير العاملة، إن الهدف من تصنيف المخاطر هو إبلاغ الجهات المختصة بإعتماد الائتمان حتى مجلس الإدارة بالمخاطر الملازمة للموجودات المالية المقترحة والمساعدة في تحديد الأسعار المناسبة، وهذا من شأنه أن يمكن البنك من كشف نقاط الضعف في جودة المحفظة وإجراء التعديلات الملائمة على مخصصات مخاطر الائتمان في حالة انخفاض مستوى جودة الائتمان وإحتمال وقوع الخسائر. يقوم البنك بتقييم أرصدة عملاء الشركات المتأخرة السداد لتجنب المخصصات الملائمة

للتموليات، أما بالنسبة لمحفظة التمويلات الخاصة بعملاء الشركات المتبقية فيقوم البنك باستخدام معدل خسارة معين لتحديد مخصص بشكل شمولي ملائم، يتم تحديد معدل الخسارة على أساس الخبرة السابقة في مجال خسائر الائتمان.

### ثانياً: إدارة مخاطر التركيز الائتماني

يقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع التمويل وذلك بتجنب التركيز في المخاطر الخاصة بأفراد أو مجموعة من العملاء في أماكن جغرافية أو قطاعات إقتصادية معينة. حيث يقوم بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة الخاصة بالأفراد أو المجموعات، والقطاعات الجغرافية والإقتصادية ويتم مراقبة هذه المخاطر بانتظام ومراجعتها مرة واحدة أو أكثر بالسنة، عند الضرورة تعتمد الحدود المتعلقة بمستوى مخاطر الائتمان حسب المنتج والقطاع الإقتصادي والبلد مرة واحدة على الأقل في السنة من قبل اللجنة التنفيذية.

### ثالثاً: الضمانات والتعهدات والإلتزامات المتعلقة بالائتمان

#### 1. الضمانات:

يقوم المصرف بإتباع التعليمات المتعلقة بمستوى وجود أنواع محددة من الضمانات تشتمل الضمانات الرئيسية على:

- رهونات على العقارات السكنية والتجارية.
- النقدية والأسهم والموجودات العامة الخاصة بالعميل.
- الأسهم بالنسبة إلى صفقات المراجعة (متاجرة الأسهم المضمونة).

#### 2. التعهدات والالتزامات المتعلقة بالائتمان:

إن الغرض الرئيسي من هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها إن الضمانات والإعتمادات المستندية تحمل نفس مخاطر الائتمان التي تحملها المنتجات المصرفية التقليدية، إن الإعتمادات المستندية<sup>1</sup> مضمونة بالبضاعة التي تخصها وبالتالي يمكن تجنب جزء من المخاطر.

تمثل الإلتزامات لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الموافقات المعتمدة لمنح الائتمان على شكل منتجات تمويلية إضافية، و ضمانات وإعتمادات مستندية وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالإلتزامات لمنح الائتمان، فمن المحتمل أن يتعرض البنك لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الإلتزامات غير المستخدمة ولكن

<sup>1</sup> الإعتمادات المستندية تعتبر بمثابة تعهدات خطية من المصرف نيابة عن العميل تسمح للطرف الآخر بصرف مبالغ محددة على حساب المصرف وفق شروط وأحكام خاصة .

فإن مبلغ الخسارة المحتملة هو أقل من إجمالي الإلتزامات غير المستخدمة لأن معظم الإلتزامات لمنح الإئتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير محددة.

#### رابعاً: السياسات المتعلقة بالإنخفاض في القيمة والمخصصات:

لأغراض إعداد التقارير المالية يتم فقط إثبات مخصصات الإنخفاض في القيمة لقاء الخسائر المتكبدة بتاريخ قائمة المركز المالي وذلك بناءً على تقدير الإدارة ووجود دليل موضوعي على حدوث مثل هذا الإنخفاض.

تقوم الإدارة بالتأكد على وجود دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في القيمة طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 وفق الأسس التالية الموضوعية من قبل البنك.

- التأخر عن سداد أصل المبلغ أو الربح المتعاقد عليه.
- الصعوبات التي يواجهها العميل بشأن توفير التدفقات النقدية.
- عدم الإلتزام بشروط أو تعهدات السداد.
- البدء بإتخاذ إجراءات التصفية ضد العميل.
- تدهور الوضع التنافسي للعميل.
- إنخفاض قيمة الضمان.

تنص السياسة المتبعة من قبل البنك بأن يتم مراجعة وضع كل عميل مرة واحدة على الأقل في السنة أو أكثر وذلك عندما تقتضي الظروف ذلك، تحدد مخصصات الإنخفاض في القيمة بشأن الحسابات التي تم تقويمها بصورة فردية وذلك بتقويم الخسائر المتكبدة بتاريخ قائمة المركز المالي على أساس كل حالة على حدة أو وفق تقدير الإدارة.

يشتمل التقويم في العادة الضمانات المقتناة<sup>1</sup> والمقبوضات المتوقعة لذلك الحساب الفردي.

تجنب مخصصات الإنخفاض التي يتم تقويمها على أساس شمولي بشأن ما يلي:

- محافظ الموجودات المتجانسة المتعلقة بالمحفظة التمويلية للأفراد التي يكون فيه كل عنصر لوحده غير هام.

- ولقاء المحفظة التمويلية للشركات في حالة تكبد خسائر لم يتم تحديدها باستخدام الخبرات السابقة والتقديرات والطرق الإحصائية.

<sup>1</sup> بما في ذلك إعادة تأكيد تعزيز الضمان

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر ببنك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

### الفرع الثاني: إدارة مخاطر السوق

#### أولاً: عملية إدارة مخاطر السيولة

تشتمل عملية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الخاضعة لمراقبة لجنة الأصول والخصوم على مايلي:

- التمويل اليومي ويدار من قبل الخزينة لضمان الوفاء بالإلتزامات، ويشمل ذلك تغذية الأموال عند إستحقاقها أو إستثمارها.

- مراقبة مؤشرات السيولة لبنود قائمة المركز المالي لمواجهة المتطلبات الداخلية والنظامية.

- إدارة التركزات وملخص إستحقاق الديون.

- مراقبة تنوع مصادر التمويل.

- إدارة السيولة ومراقبة عدم مطابقة الأصول مع الخصوم.

تتم المراقبة والإفصاح بتحليل التدفقات النقدية للإستحقاقات التعاقدية وغير التعاقدية، يتم قياس صافي التدفقات النقدية، وضمان بقائها ضمن الحدود المقبولة، كما تقوم إدارة الخزينة ولجنة الأصول والخصوم بالبنك بمراقبة مستوى ونوع التمويلات غير المستخدمة وإستخدام تسهيلات السحب على المكشوف وأثر الإلتزامات المحتملة على وضع السيولة بالبنك مثل الضمانات والإعتمادات المستندية. يبين الجدول أدناه ملخصاً بالإستحقاقات التعاقدية للأصول والخصوم على أساس الفترة المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة حتى تاريخ الاستحقاق.

جدول (23-4): الإستحقاقات التعاقدية للأصول والخصوم على أساس الفترة المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي

#### الموحدة حتى تاريخ الإستحقاق

بملايين الريالات السعودية						2009
الإجمالي	بدون تاريخ إستحقاق محدد	أكثر من 5 سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة	اقل من 3 أشهر	
3449	-	-	-	-	3449	الموجودات نقد
7964	-	4026	-	1242	2695	أرصدة لدى مؤسسة النقد
1281	-	-	-	-	1281	مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
148707	-	13277	54873	37539	43018	صافي التمويل
2888	-	-	-	2203658	266	الإستثمارات
696	-	-	83	21	591	صافي حسابات عملاء جارية مدينة
3182	3182	-	-	-	-	صافي الممتلكات والمعدات

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر بينك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

2562	-	1198	70	993	301	صافي موجودات أخرى
170730	3182	18501	55027	40015	54004	الإجمالي
6102	-	-	-	3989	2113	المطلوبات وحقوق المساهمين مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
120	-	13	-	-	107	ودائع العملاء
2	-	-	-	-	23	حسابات عملاء أخرى
13	2	-	-	-	10	مطلوبات أخرى
28741	28741	-	-	-	-	حقوق المساهمين
270730	31207	13529	-	3989	122005	الإجمالي

المصدر: التقرير المالي للبنك لسنة 2010

### ثانياً: إدارة مخاطر السوق الأخرى

يتم مراقبة مخاطر السوق من قبل إدارة الخزينة والمخاطر، ويتم إبلاغ لجنة الموجودات والمطلوبات بها شهرياً والتي تقوم ببحث هذه المخاطر والتأكد من مدى ملاءمة مستوياتها. لقد قام البنك بإجراء إختبار مدى تأثير نتائجه بالتغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار الصرف الأجنبي عدا التغير في سعر صرف الدولار الأمريكي وذلك بإستخدام متوسط أسعار الصرف التاريخية، ولم يكن هناك وجود أي أثر هام لمخاطر العملات الأجنبية على نتائج البنك.

### الفرع الثالث: كفاية رأس المال في بنك الراجحي

تشير كفاية رأس المال إلى قدرة البنك على تلبية متطلباته المحتملة دون الإخلال بمصالح المودعين، ووضخ الإئتمان في دوائر النشاط، وفيما يتعلق بمكونات مخاطر الأصول، فإن كفاية رأس المال تساعد البنك على تعزيز الإستقرار المالي وثقة المساهمين<sup>1</sup>.

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال في الإلتزام بمتطلبات رأس المال الموضوع من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، والحفاظ على مقدرة البنك على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الإستمرارية المحاسبي والحفاظ على وجود رأس مال قوي.

يتم مراقبة كفاية رأس المال وإستخدام رأس المال النظامي يوميا من قبل إدارة البنك، تتطلب التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي الإحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي، وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة للمخاطر 8 %.

<sup>1</sup> إفصاح بازل (2): الجزء الثالث | الإفصاح النوعي - 31 ديسمبر 2008 ص 77.

## الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين أساليب إدارة المخاطر بينك الاستثمار السعودي وبنك الراجحي

يقوم البنك بمراقبة مدى كفاية رأسماله وذلك بإستخدام المنهجية والمعدلات المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي وبموجبها يتم قياس مدى كفاية رأس المال وذلك بمقارنة بنود رأس المال المؤهل مع قائمة المركز المالي الموحدة، والتعهدات والإلتزامات المحتملة وذلك لإظهار مخاطرها النسبية كما في 31 ديسمبر 2009 و 2008 .

### جدول(24-4): كفاية رأس المال لبنك الراجحي

بآلاف الريالات السعودية		
2008	2009	
117273	129319	مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة للمخاطر
17932	17946	مخاطر العمليات للموجودات المرجحة للمخاطر
1576	116100	مخاطر السوق للموجودات المرجحة للمخاطر
136782	158965	إجمالي الركنة الأولى - للموجودات المرجحة للمخاطر
20469	21974	رأس المال الأساسي
9507	8701	رأس المال المساند
29976	30675	إجمالي رأس المال الأساسي والمساند
%14.60	%13.82	نسبة معدل كفاية رأس المال:
%21.39	%19.30	الأساسي
		الأساسي والمساند

المصدر: التقرير المالي للبنك لسنة 2010

### الفرع الرابع: مقارنة المخاطر وأساليب إدارتها في بنكي الراجحي وبنك الاستثمار أولاً: أوجه التشابه

على الرغم من أن أصل عمل البنك التقليدي والبنك الإسلامي يختلف، إلا أن هناك الكثير من نقاط التشابه سواء على مستوى المخاطر التي تتعرض لها أو على مستوى أساليب وإستراتيجيات إدارة المخاطر فيهما، وفيما يلي تفصيل أهم نقاط القوة:

#### 1. على مستوى المخاطر

- يواجه كلا البنكين نفس أنواع المخاطر تقريبا، وإن كانت تختلف في طبيعتها. فبنك الاستثمار يواجه مخاطر الائتمان والمتمثلة أساسا في مخاطر التركيز المصرفي القطاعي والجغرافي، وهي نفس طبيعة المخاطر التي يواجهها بنك الراجحي.

- لأن لكلا البنكين أصولا (أو خصوما) خارج المملكة العربية السعودية، فكلاهما يواجه مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وإن كانت منخفضة إلى حد ما بسبب ارتباط الريال السعودي بالدولار الأمريكي.
- يواجه كل من بنك الاستثمار وبنك الراجحي تقريبا كل أنواع المخاطر السوقية الأخرى، كمخاطر الأسعار ومخاطر السيولة، ومخاطر الفائدة ولكن بدرجات متفاوتة.

## 2. على مستوى إدارة المخاطر

- تقوم استراتيجية إدارة المخاطر في كلا البنكين على نفس الأسس والمبادئ، كما أن كلا من بنك الاستثمار وبنك الراجحي له وظيفة مستقلة ومتخصصة في إدارة مخاطر، وظيفتها الأساسية مراقبة المخاطر وتقييمها وإدارتها، وتتبع لمجلس الإدارة مباشرة.
- يلتزم كل من بنك الاستثمار وبنك الراجحي بمتطلبات لجنة بازل المتعلقة بكفاية رأس المال، ولعل الاختلاف الوحيد، وهو اختلاف غير جوهري، يتمثل فقط في كيفية احتساب تلك المتطلبات بناء على مكونات جانبي الأصول والخصوم لكل نوع من البنوك.
- يتم استخدام الضمانات (العينية أو الشخصية) من أجل التقليل من مخاطر الائتمان في كل من البنوك التقليدية والإسلامية.

## ثانيا: أوجه الاختلاف

وفيما يلي أهم أوجه الاختلاف التي وصلنا إليها انطلاقا من دراستنا للبنكين السابقين:

### 1. على مستوى المخاطر

- تواجه البنوك التقليدية مخاطر مضاربة نتيجة تعاملاتها في الأسواق المالية، في حين تتجنب البنوك الإسلامية (بنك الراجحي في حالتنا) المضاربات في الأسواق، ولهذا فهو لا يتعرض إلى أية مخاطر مضاربة، وكما ورد في التقرير المالي لبنك الراجحي سنة 2010، ما يلي: "لا يتعرض المصرف لمخاطر السوق الناجمة عن عمليات المضاربة، إن البنك ملتزم بأحكام الشريعة ولا يسمح له بإبرام عقود أو المضاربة بأدوات تتعلق بعمليات مضاربة مثل تغطية المخاطر، والخيارات، والعقود المستقبلية والمشتقات".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> التقرير المالي لبنك الراجحي لسنة 2009.

- تواجه البنوك التقليدية مخاطر تقلبات أسعار الفائدة بشكل كبير (مخاطر العمولات) وفي كل معاملاتها، ويعتبر أكبر خطر تواجهه على الإطلاق، وتؤدي التغيرات في أسعار الفائدة إلى حدوث تذبذبات كبيرة في دخل البنك. وعلى الرغم من أن تغيرات أسعار الفائدة تؤثر على البنوك الإسلامية، إلا أن تأثيرها يعتبر محدوداً جداً.
- تواجه البنوك الإسلامية مخاطر أسعار السلع بشكل أعلى من البنوك التقليدية، ويمكن فهم ذلك بالرجوع للقوائم المالية لكل منهما. فهيكّل الأصول والخصوم بالنسبة للبنوك التقليدية هو قروض في جانب الأصول وودائع في جانب الخصوم، بينما في البنك الإسلامي، فنجد في جانب الأصول تمويلات متعددة (مراجحات، تورق، سلم، استصناع...)، وهذه التمويلات كلها تتم على سلع وأصول، وهو ما يعني تعرض البنك الإسلامي لمخاطر تقلبات أسعار تلك الأصول والسلع، في حين لا تتعرض البنوك التقليدية لذلك لعدم تعاملها في الأصول المادية.
- تواجه البنوك الإسلامية مخاطر سيولة أعلى لعدم وجود سوق نقدي عميق، يمكن من خلال توظيف الفائض النقدي إن وجد، أو الحصول على التمويلات قصيرة الأجل عند اللزوم، باستثناء التعامل مع البنوك الإسلامية الأخرى من أجل التوظيفات القصيرة، لكن تبقى مع ذلك محدودة.

## 2. على مستوى إدارة المخاطر

- تتعامل البنوك التقليدية بمختلف أدوات إدارة المخاطر من دون أية قيود أو ضوابط، وأهم تلك الأدوات هي المشتقات المالية بمختلف أنواعها. في حين أن البنوك الإسلامية لا تتعامل بتلك الأدوات، بسبب صدور مجموعة من الفتاوى، من بينها فتوى مجمع الفقه الإسلامي العالمي، وحيث أن أساس عمل البنك الإسلامي هو الالتزام بالضوابط الشرعية، فإنها لا تستخدم المشتقات المالية لإدارة المخاطر. وقد سبق الإشارة ضمن التقارير المالية لبنك الراجحي أنها تتجنب التعامل بالمشتقات المالية.
- لا تتعامل البنوك الإسلامية بأسلوب التوريق، والذي يعتبر أحد أهم أساليب إدارة مخاطر السيولة بشكل أساسي، ومخاطر الائتمان بشكل أقل، لاحتوائه بيع الدين وهو محرم إلا بضوابط عديدة، ولعل هذا ما يبرر ما تم الإشارة إليه سابقاً من أن مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية أعلى.

### خلاصة الفصل:

بعد تناولنا لموضوع المخاطر وأساليب إدارتها سواء بالبنوك التقليدية أو بالبنوك الإسلامية على المستوى النظري، وذلك من خلال الفصول الثلاثة الأولى، خصصنا الفصل الرابع للدراسة التطبيقية، ف جاء هذا الفصل من أجل التعرف على أهم المخاطر التي تواجه البنوك في التطبيق، والأساليب التي تستخدمها تلك البنوك للتعامل مع تلك المخاطر.

عرضنا في البداية للنظام المالي والمصرفي السعودي على اعتبار أن عينة الدراسة مأخوذة من البنوك السعودية. كما تناولنا بنك الاستثمار السعودي وهو بنك تقليدي، حيث تعرفنا على البنك من خلال عرض قوائمه المالية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل)، وتبين لنا أن البنك حقق نتائج جيدة خلال آخر سنتين، رغم تأثره النسبي بتداعيات الأزمة المالية العالمية. وبالانتقال إلى المخاطر التي يواجهها البنك، فقد وجدناه يتعرض لمعظم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية عادة، والمتمثلة في مخاطر السوق (مخاطر الأسعار) ومخاطر الائتمان، على اعتبار أن معظم نشاطه قائم على الإقراض. أخيراً تطرقنا لأساليب التعامل مع تلك المخاطر بالبنك، كالضمانات والكفالات، واستخدام أسلوب إدارة الثغرة وكذا المشتقات المالية وغيرها من الأدوات المالية.

المبحث الثاني خصصناه لبنك الراجحي وهو بنك إسلامي، حيث تعرفنا على البنك من خلال قوائمه المالية كذلك، وتبين لنا بشكل واضح أن البنك مستقر جداً، وتأثره بالأزمة المالية العالمية لا يكاد يذكر. قبل أن نتقل بالتحليل إلى المخاطر التي تواجهه، وهي تقريبا نفس المخاطر التي يتعرض لها بنك الاستثمار مع بعض الاختلافات، مثل عدم تعرضه لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الأسعار الناتجة عن المضاربات في الأسواق المالية. وأخيراً تناولنا أساليب إدارة المخاطر بالبنك، ولعل أهم ما يميزها عدم استخدام المشتقات المالية والتوريق.

# الخاتمة

### خاتمة:

#### 1. ملخص الدراسة:

يعتبر موضوع إدارة المخاطر بالبنوك من الموضوعات التي تستدعي البحث الدائم والمستمر بسبب التزايد المستمر للمخاطر. ويزداد الأمر الأهمية بالنسبة للبنوك الإسلامية والتي تعتبر حديثة النشأة. وموضوع بحثنا تطرق لدراسة مقارنة في المخاطر التي يتعرض لها كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وانعكاس ذلك على الأساليب التي يستخدمها كل نوع منهما. وقد تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول.

**الفصل الأول** تناول موضوع المخاطر وأساليب إدارتها، حيث تبين لنا مدى ارتباط زيادة المخاطر على اختلاف أنواعها بكثير من التغيرات الاقتصادية العالمية على غرار العولمة المالية والتحرير المالي والمصرفي، وكذا توسع الأسواق المالية وانتشار المشتقات المالية على نطاق واسع... كل هذه المتغيرات في البيئة الاقتصادية والمالية العالمية فرضت وجود توجهات جديدة نحو التعامل مع المخاطر وظهور جزء من العلوم المالية يهتم بهذا المجال: وهو إدارة المخاطر.

**الفصل الثاني** عرض لمخاطر البنوك التقليدية وأساليب إدارتها. تعتبر البنوك من أكثر المؤسسات المالية عرضة للمخاطر بسبب طبيعة نشاطها، حيث تتعامل أساسا في أموال ليست ملكا لها أصلا، وتستخدمها بطرق عديدة ينتج عنها مخاطر كبيرة، يضاف إلى ذلك مدى الترابط ما بين البنوك مما يجعل مخاطر أحدها مرتبطين بمخاطر البنوك الأخرى، ونظرا لأهمية البنوك في الاقتصاد والنظام المالي تبرز أهمية إدارة المخاطر بالبنوك بشكل خاص

وقد توضح لنا من خلال هذا الفصل طبيعة المخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية، مركزين على المخاطر المالية دون مخاطر التشغيل. هذا وتشتمل المخاطر المالية أساسا على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، ولكل خطر طرق معينة للتعامل معه، حيث عرضنا ابتداءا لمتطلبات لجنة بازل في إدارة المخاطر بالبنوك على اعتبار صلب عمل لجنة بازل هو ضمان الاستقرار ضمن الأنظمة المالية والمصرفية

كما عرضنا لدور أدوات المشتقات المالية في التعامل مع المخاطر، وهي أدوات - كما وضحنا من خلال البحث - قوية في التعامل مع المخاطر، وقد عرجنا على التوريق ودوره في الحد من أنواع معينة من المخاطر (مخاطر السيولة خاصة)

وتم في الأخير تناول بعض المداخل المختلفة لإدارة المخاطر ابتداء بالبنك المركزي والسياسة النقدية مروراً بأنواع التأمين (التأمين على الودائع والتأمين على القروض)، انتهاء ببعض الأساليب المبتكرة لإدارة مخاطر التمويل بالبنوك.

**الفصل الثالث** تم تخصيصه لإدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية، حيث وضحنا ابتداءً اختلاف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية من حيث عدم تعاملها بالربا قطعياً، واعتمادها مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وقد أوجدت هذه الطبيعة المغايرة مخاطر جديدة كمخاطر السعر المرجعي والمخاطر التجارية المحولة والمخاطر التي تنطوي عليها عقود التمويل الإسلامي (كالمشاركة والمضاربة والسلم والاستصناع...). ولأن البنوك الإسلامية ذات طبيعة عمل مختلفة ومخاطر مختلفة فإن إدارة هذه المخاطر هي بدورها تعتبر ذات طبيعة مغايرة عن البنوك التقليدية، وهذا ما تم التركيز عليه من خلال هذا الفصل، حيث تطرقنا إلى معيار كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية، وهو الذي يعتمد أساساً على متطلبات لجنة بازل، ووضحنا كيف يمكن من خلال تطبيقه الحد من مخاطر البنوك الإسلامية. ولكي تعزز البنوك الإسلامية موقفها تجاه المخاطر، فلا بد لها من استخدام أساليب أخرى للتحوط وإدارة المخاطر مثل استخدام العقود البسيطة والمركبة. ولأن المشتقات المالية تعتبر أدوات جد مهمة وقوية في الحد من المخاطر (كما تم تناوله في الفصل الثاني)، فإن الاستفادة منها في البنوك الإسلامية يعتبر مطلباً ضرورياً، لهذا فقد تم تناول هذه الأدوات من حيث حكمها الشرعي مع اقتراح البدائل التي يمكنها أن تحقق نفس الغرض وتتميز في نفس الوقت بالمصداقية الشرعية، كما اختتمنا البحث بالإشارة إلى مفهوم الهندسة المالية الإسلامية وكيف يمكنه المساهمة في إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية.

**الفصل الرابع**، كان موضوع دراستنا التطبيقية، حيث انتقلنا بالتحليل من الجانب النظري البحث إلى التطبيق في الواقع. وقد تم تقسيمه إلى عنصرين أساسيين: الأول منهما تناول المخاطر التي تواجه بنكا تقليدياً والأساليب والاستراتيجيات التي يستخدمها للتعامل مع تلك المخاطر، أما الثاني، فتناول بنكا إسلامياً وتم عرض المخاطر التي تواجه البنك وأساليب إدارتها، ليتم في الأخير الخروج بنتائج عن طبيعة المخاطر التي واجهت البنكين وكذا أوجه التشابه والاختلاف بين البنكين فيما يخص طرق إدارة المخاطر.

## 2. نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال موضوع بحثنا إلى مجموعة النتائج التالية:

- تعتبر المخاطر جزءاً لا يتجزأ من النشاط المالي والمصرفي، وهو ما يستدعي وجود وظيفة متخصصة في أي بنك سواء كان تقليدياً أو إسلامياً، مهمتها الأساسية هي إدارة المخاطر التي تواجه البنك.
- تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية من حيث عدم تعاملها بالفائدة، واعتمادها مبدأ المشاركة في الربح والخسارة
- أوجدت الطبيعة المغايرة للبنوك الإسلامية مخاطر جديدة كمخاطر السعر المرجعي والمخاطر التجارية المحولة ومخاطر عقود التمويل الإسلامي (كالمشاركة والمضاربة والسلم والاستصناع...)، بالإضافة إلى المخاطر التي تشترك بها مع البنوك التقليدية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة.
- تختلف المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية والتقليدية حسب طبيعة كل بنك، فمخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة تشكل جوهر المخاطر في البنوك التقليدية، بسبب تعاملها في الديون بفائدة (إقراضاً واقتراضاً)، بينما مخاطر السوق والائتمان جوهر المخاطر في البنوك الإسلامية، بسبب أن معظم تمويلاتها تنتهي إلى ديون، كما أن تتاجر في الأصول المالية والمادية (السلع)
- لأن البنوك الإسلامية ذات طبيعة عمل مختلفة ومخاطر مختلفة فإن إدارة هذه المخاطر هي بدورها تعتبر ذات طبيعة مغايرة عن البنوك التقليدية
- تعتبر المشتقات المالية تعتبر أدوات جد مهمة وقوية في الحد من المخاطر، فإن الاستفادة منها أو من أدوات تؤدي نفس غرضها في البنوك الإسلامية يعتبر مطلباً ضرورياً
- يختلف الواقع العملي للبنوك الإسلامية عن الجوانب النظرية لها من ناحية المخاطر وإدارتها، حيث وصلنا إلى ما يلي:
- يفترض أن تختلف المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية، لكن الواقع أثبت أنهما تقريبا متشابهان
- في النظرية، يفترض كذلك أن المخاطر بالبنوك الإسلامية قد تكون أقل، لأن صيغ التمويل الإسلامية تقوم على أساس المشاركة في الربح وفي المخاطر، لكن الواقع أن البنوك الإسلامية تبدو أعلى مخاطر، من حيث أنها أصبحت تواجه نفس المخاطر التي تواجه

البنوك التقليدية، في حين أن أدوات إدارة المخاطر التي تفي بالمتطلبات الشرعية تعتبر محدودة.

### 3. التوصيات والمقترحات:

انطلاقاً من نتائج الدراسة التي توصلنا إليها، فإننا نوصي بما يلي:

- ضرورة استفادة البنوك الإسلامية من نظيرتها التقليدية في مجال إدارة المخاطر، خاصة في ظل محدودية الأدوات الممكن استخدامها - في التطبيق - من طرف البنوك الإسلامية، وتنوع تلك الأدوات بالبنوك التقليدية.
- ضرورة العمل على الاستفادة من بعض المشتقات المالية من طرف البنوك الإسلامية، من خلال إجراء بعض التعديلات عليها، لتجنب المخالفات الشرعية
- لابد من البحث المستمر عن أدوات مالية تتميز بالمصادقية الشرعية والأصالة، بالإضافة إلى الكفاءة الاقتصادية، يمكن استخدامها في إدارة المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية بشكل خاص.
- ضرورة العمل على بناء نماذج للتنبؤ بالتعثر والفسل المالي للبنوك في حالات الأزمات.

### 4. موضوعات بحث مستقبلية:

هناك العديد من الجوانب التي لم يستوفها هذا البحث، وهي جوانب ينبغي الاعتناء بها في موضوع إدارة المخاطر، وبشكل خاص بالبنوك الإسلامية، وهي جوانب يمكن أنه تشكل مواضيع بحث مستقبلية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- استراتيجيات التحوُّط بالبنوك الإسلامية
- الاستفادة من التراث الفقهي الإسلامي (خاصة فقه المعاملات المالية) من أجل تطوير أدوات إدارة مخاطر الصناعة المالية الإسلامية
- البحث عن أدوات مالية لإدارة مخاطر العملات
- البحث عن أدوات مالية إسلامية لإدارة مخاطر الأسعار
- مدى تأثير مخاطر أسعار الفائدة على البنوك الإسلامية.

# قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إبراهيم منير هندي، " أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية"، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1999.
2. ابن الجوزي، "تلبيس إبليس"، دراسة و تحقيق السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2005 (1426هـ)
3. التميمي حسين والسني، عبد الله، " أساسيات إدارة المصارف"، ، صنعاء، دار الحكمة اليمانية، ط1، 1995
4. الجميل سرمد كوكب، "الاتجاهات الحديثة لمالية الأعمال الدولية"، الأردن - عمان، الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2001م
5. الخضري محسن، " الديون المتعثرة الظاهرة الأسباب والعلاج"، القاهرة - مصر، التراك للنشر والتوزيع، ط1، 1997م
6. الربيعي أحمد، "النقود والبنوك والاقتصاد"، جامعة اليرموك، اربد- الأردن تشرين الأول 2003م
7. السيد علي عبد المنعم، "اقتصادات النقود والمصارف"، ط1، عمان - الأردن، الأكاديمية للنشر، 1999م
8. الشماع خليل، وعبد الله، خالد أمين، "التحليل المالي للمصارف"، بيروت - لبنان، اتحاد المصارف العربية، 1990م
9. الشواربي عبد الحميد، الشواربي محمد، " إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة النظر المصرفية والقانونية"، الإسكندرية، مصر منشأة المعارف، 2002م.
10. العريضي، عدنان، " الوسيط في إدارة المصارف"، بيروت - لبنان، دار المستشار، ط1، 1988
11. المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، مركز الاقتصاد الإسلامي، "التمويل بالمضاربة"، القاهرة، مصر، الطبعة 2، 1996
12. الهندي، عدنان، "التوريق كأداة مالية حديثة"، بيروت - لبنان، اتحاد المصارف العربية، 1995م
13. أحمد، حسن زكي، "الضمانات المختلفة في القروض المصرفية"، برنامج إدارة المصارف، بيروت - لبنان، اتحاد المصارف العربية
14. أشرف محمد دوابة، "نحو سوق مالية إسلامية"، دار السلام للطباعة و النشر، سلسلة تبسيط الفكر الإسلامي في مجال الاستثمار والتمويل، الكتاب الثاني، الطبعة الأولى، مصر، 2006

15. إبراهيم الكراسنة، "أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر"، صندوق النقدي العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، مارس 2006
16. بلعوز بن علي، "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2006
17. جعفر عبد الإله نعمة، "محاسبة المنشآت المالية وشركات التأمين"، عمان - الأردن، دار حنين للنشر، 1996م
18. حسان، حامد حسين، صكوك الاستثمار، هيئة المحاسبة والمراجعة والمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة-البحرين، 2003م
19. حشيش عادل ، "محاضرات في تاريخ الفكر الاقتصادي و النقود البنك و العلاقات الاقتصادية الدولية"، بيروت ، 1976
20. حمود بن سنجور وآخرين " الصناعة المصرفية العربية وعالم التمويل الحديث " اتحاد المصارف العربية، 1995،
21. حيدر هزار، "الضمانات المصرفية التعاقدية في إطار التجارة الدولية - دراسة مقارنة"، بيروت - لبنان، اتحاد المصارف العربية، 1989م
22. خان، محمد فهميم، الاقتصاديات المقارنة لبعض أساليب التمويل الإسلامي، دراسات اقتصادية إسلامية، جدة-السعودية، البنك الإسلامي للتنمية، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مج 2، ع1، رجب 1415 ديسمبر 1994م
23. رشدي عبد الفتاح صالح: "البنوك الشاملة و تطوير الجهاز المصرفي المصري (الصيرفة الشاملة عالميا و محليا)" ، دون ناشر، الإسكندرية 2000
24. رمزي زكي، "العولمة المالية" دار المسقبل -القاهرة- 1999
25. زياد رمضان، محفوظ جودة "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر عمان الأردن 2000
26. سامي السويلم، "التحوُّط في التمويل الإسلامي"، ورقة مناسبات، رقم 10، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2007.
27. سامي بن محمد الخليل، "الجامع لأحاديث البيوع"، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1422هـ، جدة، المملكة العربية السعودية
28. سمير عبد الحميد رضوان، "المشتقات المالية و دورها في إدارة المخاطر و دور الهندسة المالية في صناعة أدواتها"، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2005

29. سويلم محمد، "إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مدخل مقارن"، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، 1987
30. شابرا محمد عمر وآخرون، *الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية*، جدة - السعودية، البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط 1، 2000م.
31. شاكرا القزويني "محاضرات في إقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992
32. شتا علي أبو الفتوح، *المحاسبة عن عقود الإجارة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية من منظور إسلامي*، بحث تحليلي رقم 60، 2003م، جدة - السعودية، البنك الإسلامي للتنمية والمعهد العالمي للبحوث والتدريب
33. شعبان محمد إسلام البرواري، "بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي: دراسة نقدية تحليلية"، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002
34. صبحي تادرس قريصة، "النقود و البنوك"، دار النهضة العربية، بيروت، 1984
35. طارق الله خان، حبيب أحمد، "إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، ورقة مناسبات رقم 5، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003
36. طارق طه، "إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية"، الحرمين للكمبيوتر، طبعة 2000
37. طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003
38. طارق عبد العال حماد، "تقييم أداء البنوك التجارية"، دار الجامعة، طبعة 2001
39. طلعت أسعد عبد الحميد: "الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة"، ط 10 منشأة المعارف - دون تاريخ
40. عادل محمد رزق، "الإستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية من منظور إداري ومحاسبي" دار طيبة، مصر 2004
41. عبد الرزاق رحيم جدي، "المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق"، دار أسامة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998
42. عبد السلام أبو جعفر: "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية": مكتبة نخضة الشرق 1991
43. عبد العال حماد، "المشتقات المالية: المفاهيم-إدارة المخاطر- المحاسبة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001
44. عبد العزيز فهمي هيكل، "مقدمة في التأمين"، دار النهضة العربية، بيروت، 1998

45. عبد العزيز هيكل فهمي، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1981
46. عبد الغفارحنفي، وعبد السلام أبوقحف، "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، بيروت 1991
47. عبد الكريم عبد العزيز مصطفى، "دراسة الجدوى وتقييم المشروعات"، عمان - الأردن، الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2002م
48. عبد الله، خالد أمين، "المخاطر الائتمانية، أساليب المعاشة الحديثة مع مخاطر الائتمان المصرفي"، بيروت - لبنان، اتحاد المصارف العربية، 1987م
49. عبد الله، خالد أمين، "العمليات المصرفية والمحاسبية الحديثة"، بيروت-لبنان، اتحاد المصارف العربية، 1990م
50. عقيل جاسم عبد الله ، "النقود و البنوك" ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر ، عمان ، 1999 .
51. عوف محمد الكفراوي، "بحوث في الاقتصاد الإسلامي"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000
52. فادي محمد الرفاعي، "المصارف الإسلامية"، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى 2004
53. فريدي و صادر باز، د. جورج مكرم، "معجم المصطلحات المصرفية و مصطلحات البورصة و التأمين و التجارة الدولية"، اتحاد المصارف العربية، الطبعة الأولى، 1985
54. فياض عبد المنعم حسنين، "بيع المرابحة في المصارف الإسلامية" دراسات في الاقتصاد الإسلامي، رقم 8، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة 1، 1996
55. قدي عبد المجيد، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2005
56. كداوي، طلال، "إدارة الجدوى الاقتصادية للمشروعات"، عمان - الأردن، الحامد للنشر والتوزيع، ط1 2002
57. كراجة عبد الحليم وآخرون، "الإدارة والتحليل المالي"، عمان-الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، 2002م
58. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، "المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم الخدمات المالية الإسلامية"، ديسمبر 2005

59. مجيد الشرع، "النواحي الإيجابية في التعامل المصرفي الإسلامي في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية: دراسة تطبيقية"، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/ جامعة العلوم التطبيقية، تحت عنوان (اقتصاديات الأعمال في عالم متغير)، 12-14/5/2003
60. محسن أحمد الخضيرى، "البنوك الإسلامية"، ايتراك للنشر و التوزيع، 1999
61. محمد جمال الدين علي عودة، "عقد المضاربة في الفقه الإسلامي"، دار الطباعة المحمدية، الأزهر، القاهرة، الطبعة 1، 1981
62. محمد صالح الحناوي، "تحليل وتقييم الأسهم والسندات"، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1998.
63. مدحت صادق، "أدوات و تقنيات مصرفية"، دار غريب للنشر، القاهرة، مصر، 2001
64. مركز المشروعات الدولية الخاصة، "تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة"، القاهرة، مصر، 2005
65. منذر قحف. "سندات الإجارة والأعيان المؤجرة"، ط2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1420هـ
66. منير إبراهيم الهندي، "الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر"، المكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة القاهرة 1999
67. نزيه حماد، " عقد القرض في الشريعة الإسلامية: عرض منهجي مقارن"، دار القلم، دمشق، سورية، الطبعة 1، 1992
68. هندي، منير إبراهيم، "الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام المشتقات المالية و التوريق"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003
69. يعدل بخزاز فضيلة، "تقنيات و سياسات التسيير المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000

### المجلات و الدوريات:

1. مخامرة وجدي، "مستقبلات العملة، البنوك"، عمان-الأردن مج 18، عدد 8، تشرين الأول، 1999م.
2. الخولي حسن، "التأمين وإدارة مخاطر المصارف من منظور تأميني، الدراسات المالية والمصرفية"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان-الأردن، مج9، ع2، 1442هـ، ديسمبر 2000م.
3. نشأت عبد العزيز، "فن إدارة المخاطر"، مجلة البورصة المصرية، العدد 268، جويلية 2002.
4. نبيل حشاد، "إدارة المخاطر المصرفية"، مجلة اتحاد المصارف العدد 286 سبتمبر 2004 .

5. مصطفى إبراهيم عبد النبي، " دور السلطات التنفيذية في مواجهة مخاطر الصيرفة الالكترونية "، مجلة المصرفي، العدد الثاني والثلاثون، بنك السودان المركزي، جوان 2004.
6. سامي حمود، "بيع المرابحة للآمر بالشراء"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني.
7. مجلة إدارة المخاطر ، " المصارف الإسلامية بين الإعلان والرهان " ، السنة الأولى العدد 1 أبريل 2008.
8. محمد سمير إبراهيم، "المشاركة المنتهية بالتمليك و البيع بطريقة التأجير في المؤسسات و البنوك الإسلامية، بين النظرية و التطبيق المحاسبي"، مجلة البنوك الإسلامية، العدد 37.
9. بركاني بن نائل، "وسائل الاستثمار في المصارف الإسلامية"، مجلة الصراط، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، السنة السادسة، العدد 11، جويلية 2005.
10. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية. بيان الغرض من كفاية رأس المال، البحرين، مارس 1999م
11. مجلة "المال والاقتصاد" (بنك فيصل الإسلامي السوداني)، العدد السادس، أبريل 2006م.
12. آدام عبد الحكيم، " المصارف السودانية ومآزق بازل. من منظور المطالبات والاستيفاء، المقتصد"، السودان ، بنك التضامن السوداني - السودان، 16، ع 28، ديسمبر 2002م.
13. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، "نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد 11، 1999.
14. محمد علي القري "المخاطر الائتمانية في التمويل المصرفي الإسلامي: دراسة فقهية اقتصادية"، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 9، العددان 1-2، محرم 1423.
15. سامي السويلم، "البحث عن أدوات مبتكرة لمعالجة المخاطر"، حولية البركة، مجموعة دله البركة، الأمانة العامة للهيئة الشرعية، العدد السادس، رمضان 1425، أكتوبر 2004.
16. عبد الرحمن علي محمد صالح ، صناعة التوريق في سوق التمويل السوداني " ، بحوث في التوريق وإدارة الموجودات والمطلوبات والرهنات العقارية ( سلسلة التوريق، 2)، بيروت: اتحاد المصارف العربية، 2002.
17. علي محي الدين القره داغي ، " الصكوك الإسلامية " التوريق " وتطبيقاتها المعاصرة " دراسة فقهية اقتصادية تطبيقية ، الدورة التاسعة عشرة إمارة الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة .

18. فتح الرحمن علي محمد صالح، " أدوات سوق النقد الإسلامية: مدخل الهندسة المالية الإسلامية"، مجلة المصرفي، العدد 26، ديسمبر 2002، بنك السودان، الخرطوم  
[http://www.bankofsudan.org/arabic/period/masrafi/vol\\_26/masrafi\\_26.htm](http://www.bankofsudan.org/arabic/period/masrafi/vol_26/masrafi_26.htm)

### رسائل و مذكرات:

1. الديرشوي عبد الله محمد نوري، "دراسة حول صيغ التمويل الزراعي في التشريع الإسلامي وإمكانية تطبيقها"، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان - الأردن، 1996م.
2. العساف عدنان، " عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي والقانون المدني الأردني"، رسالة ماجستير، الفقه وأصوله جامعة آل البيت، المرق-الأردن 1997م.
3. غادة عثمان نصيف " دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت التجارية الصغيرة دراسة تطبيقية في مدينة جدة" بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال- جامعة الملك عبد العزيز 2004.
4. اليفي محمد، "دور نظام حماية الودائع في سلامة و استقرار النظام المصرفي حالة الجزائر"، مذكرة نيل شهادة الماجستير جامعة الشلف-2005/2004 .
5. أحمد عبد العفو مصطفى العليات ،"الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين 2006.
6. تماني محمود محمد الزعابي، "تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل - دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية-غزة، 2008.
7. دويكات، هيفاء ، " عقد السلم كأداة للتمويل في المصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، اردن-الأردن 2003م.
8. رانية زيدان شحادة العلاونة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية "حالة الأردن" ، بكالوريوس شريعة ودراسات إسلامية جامعة اليرموك 2005.
9. زاهرة علي محمد بني عامر، "التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية" ، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية 2008.
10. عبد الرزاق حبار، "النظام المصرفي الجزائري ومتطلبات لجنة بازل بين الواقع والتحديات" مذكرة نيل شهادة الماجستير جامعة الشلف-2005/2004 .

11. عبد الكريم قندوز، "صناعة الهندسة المالية بالمؤسسة المالية الإسلامية"، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2007.
12. للشوشى محمد، الأخطار المصرفية: القروض البنكية تقييم خطورتها والتحكم فيها، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 2001 . 2002.
13. مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية" ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة مصر الدولية، 2006.
14. هبه محمود الطنطاوي الباز، "التطورات العالمية و تأثيرها على العمل المصرفي وإستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر"، رسالة ماجستير في الإقتصاد جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2003.

### المؤتمرات و الندوات:

1. كمال توفيق خطاب، "نحو سوق مالية إسلامية"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2005.
2. بن طلحة صليحة- معوش بوعلام: " دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية" ، مجمع النصوص العلمية للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع و التحديات .
3. مرابط أسيا، "العولمة وأثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي"، مداخلة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية جامعة الشلف 2004.
4. تشام فاروق، "العولمة المالية و أثارها على القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي في البلدان العربية"، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد و العلوم الإدارية -جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 2003.
5. أحمد بوراس، "الجهاز المالي و المصرفي و العربي و قدرته على التأقلم مع المتغيرات المستجدة"، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد و العلوم الإدارية -جامعة العلوم التطبيقية عمان، 2003.
6. على عبد الله شاهين، "إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار

- والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية 9 مايو 2005 م.
7. أشرف محمد دوابه ، "إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية"، بحث مقدم للملتقى الثالث حول : "إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات" جامعة حسيبة بن بوعلى بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، يومي 25 - 26 نوفمبر 2008م.
8. الغندور، حافظ كامل، "مؤسسات ضمان الودائع، كأداة لمعالجة المشكلات المصرفية في المستقبل مع الإشارة إلى مشروع مؤسسة ضمان الودائع في جمهورية مصر العربية"، ندوة ضمان الودائع المصرفية، بيروت - لبنان، اتحاد المصارف العربية، 1992م.
9. عبد الوهاب، إبراهيم، "دور مقترح للمراجعة الخارجية للتقرير عن أعمال الائتمان لتخفيف الآثار الناجمة عن قصور الدور الرقابي لإدارة الائتمان بالبنوك"، مؤتمر المناخ والاستثمار (التحديات والآفاق الجديدة)، المنعقد في 9 تشرين أول، جامعة اليرموك ، اربد - الأردن، عام 2002 م.
10. عبد الحميد محمود بعل، "الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2005.
11. عبد العزيز شاكر حمدان الكبيسي، "المصارف الإسلامية و أهم التحديات المعاصرة"، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية"، المؤتمر الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة و القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2005.
12. منذر قحف ، "ضمان الودائع في المصارف الإسلامية في الأردن" ، بحث مقدم لمؤسسة ضمان الودائع في المملكة الأردنية الهاشمية ، تشرين الثاني (نوفمبر) 2005
13. فضل عبد الكريم محمد، " إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية " ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات :الآفاق والتحديات خلال الفترة 25-26 نوفمبر/2008م بالشلف. جامعة الملك عبد العزيز- جدة- المملكة العربية السعودية.
14. أحمد بن علي السالوس، "مخاطر التمويل الإسلامي"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 31 ماي-03 جوان 2005.
15. محمد علي القرني، "أساليب نقل المخاطر في المعاملات المالية الإسلامية" الاختيارات المالية"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية 2009، المنامة- مملكة البحرين جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

16. عجيل جاسم النشمي، "التوريق والتصكيك وتطبيقاتهما"، الدورة التاسعة عشرة، إمارة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

### تقارير مالية:

1. التقرير المالي الموحد لبنك الاستثمار السعودي (2010)
2. التقرير المالي الموحد لبنك الراجحي (2010)
3. إفصاح بازل (2): الجزء الثالث | الإفصاح النوعي - 31 ديسمبر 2008 ص 80.

### جرائد:

1. جريدة القبس صندوق النقد الدولي ، "سبب الأزمة المالية العالمية التطبيق غير المكتمل لـ "بازل 2" الاثنين 25 رجب 1429 هـ 28 - يوليو 2008 - السنة 37 - العدد 12631.
2. النشرة الاقتصادية، "مدى أهمية تنمية القدرة التنافسية للبنوك لمواجهة التحديات المعاصرة"، القاهرة ديسمبر 2000.

### المواقع الالكترونية:

1. مجموعة الخليج: "سوء إدارة المخاطر عمق من الأزمة المالية الحالية" - ALQabas 2009 - 02-23 من الموقع :  
[http://www.menafn.com/araibc/qn\\_news\\_story\\_s.asp?StoryId=I093235083](http://www.menafn.com/araibc/qn_news_story_s.asp?StoryId=I093235083)
2. سعيد عبد الخالق، "توريق الحقوق المالية"، شركة خدمات المعلومات التشريعية ومعلومات التنمية،  
[http://www.tashreat.com/view\\_studies2.asp?id=2I2&std\\_id=42](http://www.tashreat.com/view_studies2.asp?id=2I2&std_id=42)

3. أحمد محمد نصار، "استراتيجيات الابتكار المالي في المصارف الإسلامية"،

2005/07/29،

<http://www.kantakji.org/fiqh/Files/Finance/95.txt>

4. علاء الدين الزعتري، "العمل المصرفي الإسلامي، طموح مشروع"، 2006/08/20

<http://www.banquecentrale.gov.sy/Archive/archive-ar/archive2006/news%209-%204-2006/news-ar/news15-ar.htm>

5. محمد البلتاجي، "ماهية المصارف الإسلامية"، 2006/08/20

[http://www.bltagi.com/manaheg\\_elmasaref.htm](http://www.bltagi.com/manaheg_elmasaref.htm)

6. محمد البلتاجي، "صيع التمويل في المصارف الإسلامية"، الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور محمد

البلتاجي،

(2006/04/05). [http://www.bltagi.com/sayag\\_tmweel.htm](http://www.bltagi.com/sayag_tmweel.htm)

7. <http://www.islamifn.com/basic/insurance.htm> 2002.

8. <http://www.alraynews.com/EconomyTerms.aspx?id=66>

9. من الموقع :

<http://economicat.com/forums/viewtopic.php?f=43&t=80>

10. موقع سوق المال السعودي:

<http://www.tadawul.com.s>

11. موقع هيئة سوق المال السعودي:

<http://www.cma.org.sa>

12. موقع مؤسسة النقد العربي السعودي:

<http://www.sama.gov.sa>

13. <http://www.alahli.com/arabic/index.jsp>

14. <http://www.samba.com/index.html>

15. <http://www.alrajhibank.com.sa>

16. <http://www.baj.com.sa>

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. S. Miskin, **The Economics of Money Banking, And Financial Market** 3<sup>rd</sup> ed, Harper cottons publishers, New York, 1992.

2. Erik Banks and Richard Dunn, "**Practical risk management: an executive guide to avoiding surprises and losses**", John Wiley & Sons Ltd, England, 2003.

3. Mohamed El-Qorchi, "**La Finance Islamique est en marche**", Finance et Développement, Decembre2005, Fonds Monétaire International.

تم بحمد الله